كلية اللغة العربية بالزقازيق – جامعة الأزهر

بحث

مسئل من المؤتمر العلمي الدولي الثالث

(دور الأزهر في النهوض بعلوم اللغة العربية وآدابها والفكر الإسلامي)

في المدة من ٦–٨ محرم سنة ١٤٣٤هـ
الموافق ٢٠–٢٢ نوفمبر سنة ٢٠١٢م

رئيس المؤتمر وعميد الكلية
أ.د/ صابر عبدالدايم يونس

جهود الشيخ

أحمـــــد شـــــاكر

في تحقيق بعض تراث العربية المعرّب

للجواليقي مثالا ..

بحث من إعداد الدكتورة :

د/ موضِي بِنْت حُميد بن رُميزَان السُّبيعي

الأســـتاذ المشارك بجامعة أم القرى

كلية اللغة العربية قسم اللغة والنحو والصـــرف

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خير من نطق بالضاد سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا ، وبعد ..

تعالج هذه الدراسة بحث بعنوان (جهود الشيخ أحمد محمد شاكر - رحمه الله - في تحقيق بعض تراث العربية ، المعرب للجواليقي مثالا) . وتناولت الدراسة تمهيدا ومبحثين :

أولاَ : التمهيد ، يعرض لحياة الشيخ أحمد محمد شاكر - رحمه الله- ، ونسبه ، وأساتذته ، ومؤلفاته ، وثناء العلماء عليه .

ثم المبحث الأول : وتناول دراسة وتحقيق الشيخ لبعض تراث العربية في أربعة كتب الأول منها : الشعر والشعراء لابن قتيبة وعرض فيه لمسألتين : محتوى الكتاب ، ومنهج تحقيقه ، ثم منهج تحقيق المفضليات للضبي ، ومنهج تحقيق الأصمعيات للأصمعي ، ومنهج تحقيق إصلاح المنطق لابن السكيت، وقد انفرد الشيخ أحمد شاكر بتحقيق الجزء الأول وجل الجزء الثاني من كتاب ابن قتيبة ، وقد تقاسم مع الأستاذ عبد

السلام هارون بقية الجزء الثاني ، والمفضليات للضبي والأصمعيات للأصمعي ، وإصلاح المنطق لابن السكيت ، وقد بينت الدراسة منهج الشيخ في دراسة هذه الكتب مع الشيخ عبد السلام هارون .

والمبحث الثاني : تناول منهج الشيخ أحمد شاكر في تحقيق المعرب للجواليقي ، و عرض فيه لمسألتين :

المسألة الأولى : محتوى الكتاب لعشرة عناوين .

المسألة الثانية : تعرضت لطريقة تحقيق الشيخ أحمد شاكر لكتاب المعرب للجواليقي ، وهو يتناول تأصيل كلمة في لغتها الأم ، وتصويب الكلمة التي وقع فيها التصحيف ، وضبط الكلمة وتفسير الكلمة ، وتصحيح نسبة البيت لقائله .

المسألة الثالثة : أقوال العلماء في والد إبراهيم -عليه السلام- آزر ، ناقش الشيخ للقائلين في كون آزر والده أم لا ، ورد عليهم بما ورد في القرآن والسنة المطهرة .

وأخيرًا .. عرضت الدراسة خاتمة أجملت ما ورد في الدراسة من النتائج ، والتوصيات .

مشاركة في المحور الثالث ..

(دور الأزهر وجهود أعلامه في تأصيل وتطوير الدراسات اللغوية)

تتضمن القضية الأولى :

دور الأزهر وجهود أعلامه في تحقيق (التراث اللغوي)

ملخص البحث :

جهود الشيخ أحمد محمد شاكر في تحقيق بعض تراث العربية (المعرَّب للجواليقي مثالا) .

تتكون هذه الدراسة من تمهيد ، ومبحثين ، وخاتمة ، تتضمن النتائج والتوصيات ، ويتناول التمهيد: نسب الشيخ أحمد محمد شاكر، وحياته العلمية ، وأساتذته ، وهو الشيخ أحمد بن محمد شاكر بن أحمد بن عبد القادر من آل أبي العليا ، ينتهي نسبه إلى الحسين بن علي ابن أبي طالب " كرم الله وجهه " ولقد ولد الشيخ فجر يوم الجمعة ٢٩ من جمادى الآخرة سنة ١٣٠٩ هـ ، بمنزل والده ، بالدرب الأحمر بالقاهرة ، وقد أطلق عليه والده الشيخ محمد شاكر أحمد شمس الأئمة أبو الأشبال ، ونشأ في بيت والده القاضي محمد شاكر نشأة دينية ، قرأ له ولإخوته التفسير وصحيح مسلم ، وسنن

الترمذي ، وصحيح البخاري ، أول أساتذته هو والده ، وقد درس العلم في بدء حياته في كلية غوردون حينما كان والده قاضيا لقضاة السودان، ثم التحق بمعهد الإسكندرية الذي أنشأه والده بعد العودة من السودان ، وأكمل دراسته في الأزهر الشريف حتى حصل على العالمية ، ثم التحق بالتدريس لعدة أشهر ، وبعدها التحق بالقضاء الشرعي وقد تعلم العربية على يد جده لأمه الشيخ / هارون بن عبد الرزاق العلامة الكبير وإمام العربية غير مدافع كما يصفه الشيخ أحمد شاكر ، فالشيخ بحق قد رضع أفاويق الحديث عن أبيه واللغة العربية عن جده لأمه. وقد كان الشيخ أحمد شاكر قاضيا شرعيا ذا ثقافة واسعة صاحب مصنفات كثيرة في تحقيق كتب الحديث عقيدة أحمد شاكر هي عقيدة السلف الصالح ، ومذهبه مذهب المحدثين ، توفي الشيخ في صباح يوم السبت الموافق ٢٦من ذي القعدة سنة ١٣٧٧هـ ، قام بتحقيق عشرة من كتب الحديث، وألف ثمانية كتب أهمها : نظام الطلاق في الإسلام ، دل فيه على اجتهاده وعدم تعصبه لمذهب من المذاهب ، واستخرج فيه نظام الطلاق ، من نص القرآن والسنة المطهرة .

والدراسة التي تقدم عن جهود الشيخ هي تحقيقه لبعض تراث العربية ، وهي تتضمن مبحثين :

الأول منهما : يتناول بعض تراث العربية ، كتاب الشعر والشعراء لابن قتيبة ، حيث حقق الشيخ الجزء الأول منه وجلى الجزء الثاني ، ثم أكمل الجزء الثاني ابن خاله عبد السلام هارون .

والكتاب الثاني : المفضليات للضبي ، والأصمعيات للأصمعي ، ثم إصلاح المنطق لابن السكيت حيث تشارك هو وابن خاله عبد السلام هارون في تحقيق هذه الثلاثة معا ، والشيخ في تحقيقه لكتاب ابن قتيبة،يبيِن أن ابن قتيبة لأهل السنة مثل الجاحظ للمعتزلة ، وقد شهد له ابن تيمية بأنه من أهل السنة في كتاب تفسيره سورة الإخلاص ، والدراسة تعرض لمنهج الشيخ في تحقيق الكتاب ، حيث بدأه بنقد السيد أحمد صقر لطريقة تحقيق الشيخ ، وهو بتقديمه لهذا النقد يبين أنه صاحب موضوعية علمية ، وفيه صدق العالم الباحث عن الحقيقة ، ثم بين منهجه في تحقيق الكتاب بالرغم من اعترافه بأنه رجل جلى اشتغاله بعلوم الحديث والقرآن ، وبين النسخ المخطوطة التي اعتمد عليها في تحقيق كتاب ابن قتيبة ، وقدم نقدا منصفا لابن قتيبة،يكتب بماء الذهب ، حيث بين أن ابن قتيبة في اختياره لبعض الشعر في كتابه (كان اختيار عالم بالشعر عارف به ، هو يختار فيحسن الاختيار ، وينتقد فيحسن النقد ويجيد ويوازن بين الشعراء فيقيم الوزن بالقسط لا يحيد ولا يميل) ، واعتمد على عدة مخطوطات ، في مصر ودمشق ، وبرلين ، وباريس ، وفيينا ، ولندن ،

وبين أنه اعتمد على طبعة ليدن اعتمادا كليا، ثم ترجم لابن قتيبة ، وكان منهجه عندما يعرض لاسم الشاعر ، يترجم في هامش الصفحة شيئا عن حياته ويشير إلى مراجعه في ذلك ، ويضبط الكلمات ، ويصوب المصحف، وابتدأ **الجزء الأول** بامريء القيس ، واختتم بمسكين الدارمي ، وهو رقم (٩٨) في الجزء الأول ، وفي الثاني ابتدأ بالشاعر عمر بن أبي ربيعة واختتم بأشجع السلمي ، ومن صفحة (٨٠٣ إلى آخر الكتاب) هو من تحقيق عبد السلام هارون ، من منتصف شعر أبي نواس ، ثم انتهى الكتاب بفهارس حيث بلغ عددها خمسة فهارس أهمها معجم الألفاظ المفسرة لما فيه من استعمالات ، ومواقع الكلام ، ومناحي البلاغة ، ثم ختمه بجريدة المراجع التي اعتمد عليها .

ثم تناولت الدراسة لبعض تراث العربية دراسة المفضليات للضبي وهو الكتاب الثاني يتكون من جزأين ، والقصائد (١٣٠) قصيدة ، والأبيات تقع في (٢٧٢٧) ، وقد بين أن للمهدي عمل الأشعار المختارة المسماة (المفضليات) ، وهي مئة وثمانية وعشرين قصيدة ، وأن قصائد من الأصمعيات أدخلت في المفضليات وامتزجت بها ، ولا يشككان في ذلك ، ويذكران في ذلك عدة قصائد من (الأصمعيات) تأخلها (المفضليات) ، ويذكران أنها وجدت عند الشيخ الشنقيطي وبينا أن (مخطوطة فيينا) أكمل مما نقل

الشنقيطي، من نسخة (كوبرلي) ، وهي رواية عن الأنباري رواها عن الضبي وزاد عليها ، وهناك خمسة شراح شرحوا (المفضليات) ثم ترجما للمفضل الضبي ، وقد كان منهجهما أنهما كانا يبدآن المخطوطة بالشاعر (تأبط شرا) ، ويذكران ترجمة للشاعر ، ثم جو القصيدة ، وأماكن تخريج أبياتها ، ثم ذكر الغريب وتفسير ما صعب منها من مفردات القصيدة ، وينتهي الكتاب بالشاعر (الممزق العبدي) ، وختما الكتاب بفهارس شملت الشعراء والقوافي ، واللغة ، وفهرس الحروف التي لم تذكر في (المعاجم ، وفهرس للأوطان والأعلام ، والقبائل والطوائف والبلدان ، ومحتويات الكتاب) .

ثم كان الكتاب الثالث : الذي قاما بتحقيقه وهو (الأصمعيات) ، التي زادها الأصمعي في (المفضليات) وبينا أن الشيخ الشنقيطي قام بتخريجها، من (المفضليات) تبدأ بالشاعر (سحيم بن وثيل الرياحي) ، أحد بني حمير ، وتنتهي بالشاعر (المتلمس) ، وهي ٩٢ قصيدة ، وبينا المخطوطة التي وجدت وهي طبعة سقيمة عن مخطوطة سقيمة لا يوثق بها ، طبعة المستشرق (وليم بن الورد)، وبينا الفرق بين رواية المخطوطة التي اعتمدا عليها والتي اعتمد عليها (وليم) بالنقص والزيادة ، وبينا فضل (الأصمعي) بعد تعريفه ، ثم بدآ في تحقيق الكتاب، بتوثيق (حياة الشاعر، والأبيات من شعره) ومواضعها من كتب (الشعر والمعاجم) وتفسير الكلمات الغريبة ، وأنهيا الكتاب بفهارس عامة، شملت فهرس الشعراء مرتبة معجميا وليس حسب

ورودها، وفهارس عامة لكل ما ورد في الكتاب ثم تعليقات إضافية ، ومحتويات الكتاب ، ثم ذكرا رقم الإيداع للمفضليات (١٩٨٣/٢٥٧٧) الترقيم الدولي(X- ٠٤٢٠-٠٢- ٩٧٧ ISBN)

والكتاب الرابع : هو (إصلاح المنطق) لابن السكيت ، حققه الشيخ بمعية ابن خاله (عبد السلام هارون) ويبين الشيخ أحمد شاكر أنه وجد كتابا نفيسا في مكتبة مدينة المنصورة سنة ١٩٤٧م ، والنسخة المخطوطة التي قام عليها الكتاب نسخة عالية ،،قوئت على الإمام (أحمد بن فارس) ، وهو كتاب ليس للمنطق وإنما الكتاب (لإصلاح داء اللحن) الذي فشا بين الناس ، ووصف المخطوطات التي اعتمدا عليها وعرض صور المخطوطات الثلاث من أولها إل آخرها التي اعتمدا عليها ، ويقع في جزئين الأول ينتهي (١٧٠ صفحة) ، والمتن من المخطوطة (٢٢٣) عند الطبع والثاني من صفحة (٢٢٥) يقابله في المتن من المخطوطة (ب) (٧٥)صفحة ، وبينا نهجهما في تحقيق الكتاب حيث (يترجمان للقائل) ، ثم يبينا مراجع هذا القائل ثم يذكران أية لفظةٍ غريبة .

وللحقيقة ؛ فإن تحقيقهما يقرب من الدراسة لدقة متابعتهما لكل ما يأتي في كل صفحة ، وينتهي كعادتهما بفهارس عامة تشتمل بعد أبواب الكتاب (تسع فهارس) ، ثم ذكرا رقم الإيداع (١٩٨٧/٤٢٤٨)

الترقيم الدولي (X- ٢٠٦٨-٠٢- ٩٧٧ ISBN)

المبحث الثاني ..

يتناول طريقة تحقيق الشيخ أحمد شاكر لكتاب المعرّب للجواليقي :

يشتمل على مسألتين ، المسألة الأولى : مقدمة للدكتور عبد الوهاب عزام على كتاب الجواليقي وثناؤه على الكتاب ومآخذه عليه ، وبيان جهد الشيخ أحمد شاكر في إخراجه وتحقيقه ودراسته . ثم كلمة للشيخ أحمد شاكر ووصف لطريقته في تحقيق الكتاب ، وتحقيق وتبيان أن ليس في القرآن شيء من المعرب وبيان أن الكلمة إذا أخذها العرب من غيرهم أصبحت من مفرداتهم ؛ لأنهم يصرفونها على أوزان حروفهم وتتردد في أشداقهم ومرت على ألسنتهم فصارت من لغتهم ، ثم ترجمة لمؤلف التذييل على كتاب الجواليقي وكلمة في تعريب الأعلام بقرار من مجمع اللغة العربية وكيف تكتب تلك الأعلام ، ووصفه لنسخ الكتاب المخطوط للجواليقي ، ثم ترجمة للمؤلف وهو : أبو منصور موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر بن الحسن الجواليقي البغدادي اللغوي ، والأديب ، ثم ذكر مشايخه ، وعرض لبعض لوحات كتاب نسب عدنان وقحطان لأبي العباس محمد بن يزيد – رحمه الله – بسماع موهوب بن أحمد الجواليقي ، ثم لوحة رقم (٢) تبيان لبعض أنساب العرب من نفس الكتاب ، ولوحة رقم (٣) كتاب أسماء خيل العرب لموهوب الجواليقي ، ثم ذكر شيئا من

أخباره وجملا من ثناء العلماء عليه ، كتلميذه ابن الجوزي ، وياقوت الحموي ، وبيان مؤلفاته ، وذكر يوم وفاته سنة ٥٤٠هـ . ثم رموز نسخ المعرب أربع نسخ وهي :

- (أ) طبعة ليبزج سنة ١٨٦٧م .

- (ب) مخطوطة دار الكتب المصرية رقم (٢١م لغة) .

- (ج) مخطوطة دار الكتب المصرية (٢٠ م لغة).

- (د) مخطوطة دار الخزانة التيمورية رقم (٢٨٣ لغة) .

المسألة الثانية :

تتناول منهج الشيخ في تحقيق الكتاب ، ويبتدئ الكتاب من الهمزة إلى الياء ، وهي تأصيل الكلمة بأن تعاد لأصلها الذي اشتقت منه ، وتصويب الكلمات التي وقع فيها تصحيف .

ثالثًا : ضبط كلمة .

رابعًا : تفسير كلمة ، خامسا: تصحيح نسبة البيت لقائله ، ثم ذكر في آخر الحديث عن آزر وأنه والد إبراهيم – عليه السلام - وأثبت أن كل من قال غير ذلك غير مصيب مستدلا بما ورد في القرآن الكريم .

والشيخ بهذا الجهد في تحقيق الكتاب وشرحه حيث قام بعمل دراسة حول الكتاب. وقد جاء بعد الشيخ مؤلف يسمى " ف .عبد الرحيم " وتناول دراسة المعرب للجواليقي فصوب بعض الكلمات، واستطرد في شرحها وجهده لا ينكر في إعادتها للغتها الأصلية ، وعمله هذا يعد تكاملا مع ما قام به الشيخ الجليل . ولما لا ! فقد قال الإمام مالك – رضي الله عنه – : (كل منا يؤخذ منه ويرد عليه إلا صاحب هذا القبر) .

ثم خاتمة : بينت أن هذا الشيخ الجليل علم من أعلام الأزهر ، برع في تحقيق كتب الحديث، وألف كثيرا من كتب الفقه ، ولكنه أبى إلا أن يكون له يد في تراث العربية ، وانتهى الكتاب باستدراك ما فات، ثم ذكر مفاتيح الكتاب، ومعجم الألفاظ المعربة وما ذكر أنه أصل لها ، ثم فهرس الأعلام ، والأماكن ، والشعر ، ثم الكتب التي رجع إليها الشيخ ، حيث بلغت (١٧٧) مرجعا ، ثم ذكر ما ورد من خطأ مطبعي ، ثم خاتمة أجملت أهم ما ورد في الكتاب .

وكان من نتائج هذه الدراسة لجهد الشيخ :

١- أنهما أكدا أن هذه الكتب (الشعر والشعراء ، والمفضليات ، والأصمعيات) الأدبية التي قاما بتحقيقها هي

مـن أثمـن كنـوز الأدب العربـي التي وضـحا مـن خلالهـا أهـم رموز وقامات الأدب في الشعر العربي .

٢- أن الكتابين اللغويين اللذين حقق أحدهما الشيخ أحمد شاكر مع ابن خاله عبد السلام هارون (إصلاح المنطق لابن السكيت) من أهم الكتب في تقويم ما طرأ من لحن على ألسنة أهل العربية أما الكتاب الثاني المعرب للجواليقي ، الذي قام بتحقيقه الشيخ أحمد شاكر فهو يوضح من خلاله ما وقع من اللغات في اللسان العربي .

التمهيـــــد

ويتناول : حياة الشيخ أحمد شاكر ..

وشهرته : أبو الأشبال، وأساتذته ،

وتحقيقه لبعض تراث العربية ..

التمهيد :

حياة الشيخ أحمد محمد شاكر اسمه ، ومولده، وأسرته.

عند ما تعرض الدراسة لاسم الشيخ الذي حقق أشهر كتب الحديث، لابد أن تذكر أن اسمه : أحمد ابن محمد شاكر بن أحمد بن عبد القادر من آل أبي علياء ينتهي نسبة إلى الحسين بن علي بن أبي طالب – كرم الله وجهه - .

مولده :

ولد الشيخ أحمد بن محمد شاكر -رحمه الله-بعد فجر يوم الجمعة ٢٩من جماد الآخرة سنة ١٣٠٩هـ الموافق ٢٩من يناير سنة ١٨٩٢م بمنزل والده (بدرب الإنسية بقسم الدرب الأحمر بالقاهرة ، وقد سماه والده -رحمه الله-أحمد شمس الأئمة أبو الأشبال ، وكان أبوه حينها أمينا للفتوى مع أستاذه العباس المهدي مفتي الديار المصرية.

أسرة الشيخ:

نشأ أحمد شاكر في بيت علم ودين، والده الرجل محمد شاكر الذي كان من أشد الناس أثرا في حياة ولده، وقد ذكر الشيخ أحمد

محمد شاكر - رحمه الله- لمحة عن سيرة والده الذاتية في مقدمة تحقيقه لسنن الترمذي.

فقد ذكر الشيخ أنه من الواجب عليه قبل أن يختم مقدمة الكتاب أن يذكر ترجمة موجزة لوالده تنوهها من الولد لوالده وذكر قدره، وإشادة بذكره ، ورعاية لحقه عليه؛ لأنه والده، ومعلمه، وأستاذه هو ومئات بل ألوف من إخوانه ومشايخه فله عليهم الأيادي البيض ، والنعم السابغات. وقد ذكر عن والده الإمام الجليل، والنابغة العظيم، والكاتب القدير، والشاعر الملهم، والسياسي الخطير، أنه شيخ الشيوخ، وزعيم العلماء مجدد مجد الأزهر ، العالم العلامة، السيد الشريف محمد شاكر بن أحمد بن عبد القادر بن عبد الوارث من آل أبي علياء ، أسرة كريمة معروفة من أشرف الأسر وأكرمها بمدينة (جرجا) وأنه ولد بها في منتصف شوال سنة ١٢٨٢هـ مارس سنة ١٨٦٥م ، وأنه قد حفظ القرآن بها وتلقى مبادئ التعليم ورحل إلى القاهرة للأزهر الشريف، وتلقى العلم على كبار الشيوخ في ذلك الوقت ثم صار أمينا للفتوى مع أستاذه العظيم الشيخ العباسي المهدي، وأصهر إلى جد الشيخ أحمد لأمه، العلامة الكبير إمام العربية غير مدافع العارف بالله (الشيخ هارون بن عبد الرزاق) ثم ولي منصب (نائب محكمة مديرية القليوبية) ومكث فيها سبع سنين ثم اختير قاضياً لقضاء السودان سنة ١٣١٧هـ .

وهو أول من ولي هذا المنصب في السودان ووضع نظم القضاء الشرعي في السودان على أوثق الأسس وأقواها، ثم عين سنة ١٣٢٢هـ شيخا لعلماء الإسكندرية، ووضع القواعد الثابتة لتنظيم المعاهد الدينية الإسلامية، والتي تخرج للمسلمين رجال هداة يعيدون للإسلام مجده في أنحاء الأرض، بعدها عين وكيلا لمشيخة الجامع الأزهر الشريف وبذر بذور الإصلاح و تعهد غرسه حتى قوي واستوى أو كاد، وعندما شم الدسائس تحاك حوله داخل الأزهر، وخارجه انتهز فرصة إنشاء الجمعية التشريعية سنة ١٩١٣م، فسعى على أن يكون عضوا فيها، معينا من قبل الحكومة المصرية، وبذلك ترك المناصب الرسمية، وفضل أن يعيش حر الرأي والعمل والقلب والقلم ، وقد كانت له في الصحف أثناء الحرب العظمى جولات صادقة ومقالات نيرة لا يزال صداها يدوي في أذهان الكثير ممن عنوا بالشؤون السياسية في وقته، وقد كان مرمى كتاباته كلها إلى الدفاع عن بيضة الإسلام، ورد كيد المهاجمين من المعتدين الخائنين، وذلك خشية أن يكون ما كان من تقطيع أوصال الأمة الإسلامية وتفرقها بابتداع القوميات التي اخترعتها أوروبة لتفرق وحدة المسلمين ، وتفتنهم عن المبدأ السياسي والاجتماعي السليم، والذي وضعه لهم الله ، وأمرهم بإتباعه والعض عليها بالنواجذ، ثم قامت ثورة ١٩١٩م ، فضرب فيها بسهم وافر وتبعه أهل الأزهر فكان هو الروح الوثابة وكان القائد

والزعيم، وبعد بضع سنين اعتزل الدنيا وأقعده المرض ، وألزمه الفراش ، وأصابه الفالج فاحتمله صابرا محتسبا إلى أن لاقى وجه ربه [1]

إن محمد شاكر الذي أوردت الدراسة شيئا من سيرته هو أول شيوخ الشيخ أحمد شاكر فقد قرأ له ولإخوته التفسير مرتين، مرة تفسير البغوي، وأخرى تفسير النسفي ، وقرأ لهم صحيح مسلم، وسنن الترمذي والشمائل، وبعض صحيح البخاري، وقرأ لهم في أصول جمع الجوامع ، وشرح الأسنوى على المنهاج، وقرأ لهم في المنطق، وشرح القطب على الشمسية، وقرأ لهم في البيان الرسالة البيانية، وقرأ لهم في فقه الحنفية كتاب الهداية على طريقة السلف في استقلال الرأي وحرية الفكر، وأخذ بلوغ المرام عن الشيخ : محمد بن الأمين الشنقيطي، وقد درس الشيخ أحمد شاكر في كلية غوردون بالسودان عندما كان والده الشيخ محمد شاكر - رحمه الله – قاضيا لقضاة السودان ، ثم التحق بمعهد الإسكندرية الذي أنشأه والده بعد العودة من السودان . وأكمل دراسته بالأزهر الشريف حتى حصل على العالمية ، ثم التحق بالتدريس لعدة أشهر ثم التحق بالقضاء الشرعي .

(١) رجب بن عبد المقصود، الصبح السافر في حياة أحمد شاكر ، ١٥-١٦.

ولكن توليه منصب القضاء لم يمنعه من القراءة والبحث والتدقيق في كتب الحديث والتفاسير، فوضع نصب عينيه أن يحقق كتاب المسند للإمام أحمد بن حنبل فبدأ في ذلك، ويروي ابنه أسامة ابن الشيخ أحمد شاكر أنه بدأ في تحقيق مسند الإمام أحمد قبل مولد أسامة على ما علمه منه بعد ذلك. وأن بدايته في تحقيق مسند الإمام أحمد كانت في سنة ١٩١١م وهو في بدء شبابه، واستمر يقرأ ويراجع ويعلق في مسودات حتى سنة ١٩٤٣م حينما أخرج الجزء الأول من كتاب المسند بعد ٣٢ سنة من القراءة والتحقيق وهو جهد لم يدانيه فيه أحد حتى الآن بهذه الدقة في التحقيق وتخريج الأحاديث النبوية، وكان يقوم بهذا الجهد بجانب عمله في القضاء الذي بدأه بالعمل موظفا قضائيا، ثم قاضيا ثم نائبا لرئيس محكمة، ثم رئيسا لمحكمة، حتى عين عضوا للمحكمة الشرعية العليا إلى أن أحيل إلى المعاش في يناير ١٩٥٢م وكان في عمله في القضاء يصدر أحكامه بعد مراجعة دقيقة بالرجوع إلى كتب الفقه، والحديث والسنة وبالاجتهاد مما أفضى به إلى مخالفة القدماء والمحدثين في أمور شتى، وأيد رأيه بالأدلة البينة وذلك كان ديدنه في تحقيق الكتب كذلك.

ثقافة أحمد شاكر:

كان أحمد شاكر قاضيا شرعيا، ذا ثقافة واسعة ، وهو صاحب المصنفات الكثيرة لعدة أسباب :

أولاً : اعتناء والده به.

ثانياً: كثرة العلماء في بلده

ثالثاً: كثرة رحلاته

فقد كان أحمد شاكر يتلقى العلم وبالأخص الحديث من مشايخ بلده والقادمين إليها، وهم كثيرون لما كان لمصر من مكانة علمية مرموقة، بحيث صارت مقصد القاصي والداني، وقد استوطنها عدد من كبار الحفاظ والمحدثين مثل الشيخ: طاهر الجزائري عالم سوريه، ومحمد بن أمين الشنقيطي، والسيد عبد الله بن إدريس السنوسي وغيرهم ، وقد قال عنه الشيخ ناصر الألباني في بعض اشرطته لقد قابلت الشيخ أحمد شاكر مرتين ، مرة بالسعودية ، ومرة بسوريا عندما جاء إلى المكتبة الظاهرية، ورحم الله من قال :

عِلْمُ الحَدِيثِ شَرِيفٌ لَيْسَ يُدْرِكُهُ إلا الذِّي فَارَقَ الأَوْطَانِ مُغْتَرِبًا

عقيدته :

هي عقيدة السلف الصالح، ومذهبه مذهب المحدثين .

توفي في صباح يوم السبت الموافق ٢٦ من ذي القعدة سنة ١٣٧٧ الموافق ١٦ يونيه سنة ١٩٥٨م .

الكتب التي قام بتحقيقها :

١- أهم الكتب التي قام بتحقيقها الشيخ ١٦ جزءا من كتاب المسند للإمام أحمد بن حنبل.

٢- وخمسة أجزاء من كتاب عمدة التفسير مختصر تفسير ابن كثير.

٣- وجزءان من كتاب سنن الترمذي .

٤- الجزء الأول من صحيح ابن حبان.

٥- الرسالة للإمام الشافعي .

٦- وجماع العلم للشافعي.

٧- المحلى لابن حزم .

٨- ولباب الآداب للأمير أسامة بن منقذ .

٩- وشارك شقيقه الأستاذ الأديب محمود محمد شاكر في كتاب تفسير الطبري .

١٠- وشارك الشيخ محمد حامد الفقي في إخراج كتاب سنن أبي داود.

١١- والشعر والشعراء لابن قتيبة جزءان ، حقق الجزء الأول الشيخ أحمد شاكر و نصف الجزء الثاني ، وأكمل الجزء الثاني ابن خاله عبد السلام هارون .

١٢- والمعرب للجواليقي .

١٣- شارك ابن خالد الأستاذ عبد السلام محمد هارون: - رحمه الله-في تحقيق اصلاح المنطق لابن السكيت .

١٤- كما شاركه المفضليات للضبي .

١٥- وشاركه الأصمعيات للأصمعي .

مؤلفات الشيخ:

١- من أهمها كتاب نظام الطلاق في الإسلام دل فيه على اجتهاده وعدم تعصبه لمذهب من المذاهب، واستخرج فيه نظام الطلاق من نص القرآن، والسنة في الطلاق، وكان لظهور الكتاب ضجة كبرى بين العلماء ولكنه دافع عن اجتهاده دفاعا مؤيدا بالحجة.

٢- كتاب أوائل الشهور العربية وهو بحث علمي في جواز اثبات أوائل الشهور بالحساب الفلكي .

٣- أبحاث في أحكام الفقه ، والقضاء ، والقانون، وهو كتاب (القاضي والمحامي) وكل صاحب دعوة في المحكمتين الشرعية ، والأهلية .

٤- أن الكتاب والسنة يجب أن يكونا مصدر القوانين في مصر. وهو عبارة عن محاضرة ألقاها الشيخ أحمد شاكر في أن مصدر القوانين في مصر يجب أن تستمد من الكتاب والسنة .

٥- كتاب السمع والطاعة .

٦- وكلمة الفصل في قتل مدمني الخمر ، واحتج له من السنة المطهرة بحديث ديلم الجيشاني حيث أبدى العذر لرسول الله (صلى الله عليه وسلم)أن بلادهم شديدة البرد ، وأنهم يعالجون بها عملا شديدا ، كأنه يلتمس رخصة بذلك للإذن بشرب الخمر أو يجد إغضاء وتسامحا فما كان جواب الرسول له إلا الجواب الحازم الجازم : المنع والتحريم مطلقا فلما كرر السؤال ذهب إلى العذر الأخير ، إنهم لا يصبرون على شرابهم، فكان الجواب القاطع الذي لا يدع العذر: "فإن لم يصبروا عنه فاقتلوهم"

٧- وكتاب (كلمة الحق) ، وهو كتاب يتناول تعدد الزوجات، وهاجم فيه الشيخ النبته الشيطانية والنصرانية العاطفية التي رباها الإفرنج في ديار المسلمين، وأن هناك بعض علماء الأزهر من يمهد لهم الحد من تعدد الزوجات ، وأن هؤلاء العلماء لم يدركوا أن هؤلاء لا يريدون إلا أن يزيلوا كل أثر لتعدد الزوجات في الإسلام .

٨- كتاب (الشرع واللغة) ، رد به الشيخ على عبد العزيز فهمي باشا، الذي اقترح أن تكتب اللغة العربية بالحروف اللاتينية وشبه بدعوة قديمة كانت تدعو منذ عشرات السنين إلى اتخاذ اللهجات العامية لغة رسمية وله كتب في التراجم . وليست الدراسة مجالا لسرد الكتاب بل ذكر لمؤلفات الشيخ الفاضل –رحمه الله تعالى- .

ثناء العلماء على الشيخ :

قال عنه أحد أقرانه الشيخ محمد حامد الفقي : (إن صديقه الشيخ أحمد شاكر أحب السنة النبوية المطهرة منذ شبابه الأول، وشغف بها وبفقهها وتعمق في علومها، والتنقيب عن روائعها ونفائس كتبها، وأنه مازال يتعهد ذلك الحب وينميه ويسقيه بما يتيح الله له من التوفيق مما جعله يمتلك ملكة لا نظير لها على كثرة من أعرف من البلدان الإسلامية، وأنه قد وهبه الله صبرا دائبا على الدرس، وحافظة قويه لا يند عنها شيء، وإجالة النظر وإعمال الفكر دون

تقليد لأحد، أو تقبل لرأي من سبق، وأنه من ساهم في إحياء كتب السنة مساهمة مشكورة فنشر كثيرا من كتبها) ، ثم ذكر كثيرا من الكتب التي أشارت لها الدراسة.

وقال عنه خير الدين الزركلي في كتاب الأعلام : (ولم يخلفه مثله في علم الحديث بمصر) [1]

وقال عنه الشيخ عبد الرحمن بن عبد الله الجبرين عضو الإفتاء بالرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء في المملكة العربية السعودية ، حيث ذكر : (أنه لم يقدر لي لقاؤه ، ولا الاجتماع به وإنما قرأت في بعض ما وصل إلي من تحقيقه وشروحه على ما قام به وأشرف عليه من الكتب وهذه التحقيقات دليل ما وهبه الله من العلم في الحديث وعلم الرجال، وما حصل لديه من المؤلفات الكثيرة التي كان لها أثرا في بروزه في هذا الفن وتغلغل محبة الحديث في قلبه ، وقد ذكر أن من أسبابها أن أباه خط في منزلة كثير من كتب الأسانيد ثم يبين أنه قد اعتنى بتصحيح الكثير من الأحاديث في المسند وسار على منهج قويم في التصحيح وتوثيق الرجال، وجاء بعده من ضعف الكثير من تلك الأحاديث التي حكم بصحة أسانيدها، ويرى أن تصحيحه أولى بالاعتبار لما قام به من الحكم من التوثيق) - فرحمه الله- .

---

(١) الأعلام للزركلي، ج١/ ٢٥٣ .

وقال عنه ابنه الأستاذ أسامة أحمد شاكر : (أما بالنسبة لوالدي الشيخ أحمد محمد شاكر – رحمه الله تعالى – فإنه بحق كان علما وذلك بشهادة كل من عرفه أو عاصره أو قرأ له سواء في مصر ، أو في العالم العربي ، والإسلامي، بل والمستشرقين) .

و قال عنه الشيخ سلمان بن فهد العودة : (إن تعليقات الشيخ على الأجزاء التي حققها من مسند الإمام أحمد ، وعلى الأجزاء التي حققها من سنن الترمذي هي تعليقات نفيسة من الناحية الحديثة، ومن الناحية الموضوعية، حيث إن بعضها من السعة والشمول والقوة بحيث يكون كتابا مستقلا في موضوعه).

وللرجل -رحمه الله- من سداد الرأي، وجزالة الأسلوب، وقوة الشخصية ما يلحقه بعداد الأعلام من رجال هذه الأمة [1]

(١) رجب عبد المقصود، الصبح السَّافر في حياة أحمد شاكر ، ١٣-٩٧ بتصرف.

المبـــحث الأول

جهود الشيخ أحمد شاكر في تحقيق بعض تراث العربية

يتناول هذا المبحث مسألتين :

الأولى : مقدمة الشيخ على النسخة الثانية من كتاب الشعر والشعراء لابن قتيبة وذكره لنقد الاستاذ أحمد صقر للجزء الأول، وبيان أثر المنقود من قبل الشيخ.

ذكر الشيخ أحمد شاكر في مقدمته للنسخة الثانية لكتاب الشعر والشعراء لابن قتيبة، فبين أنه قد طبعه من قبل بتحقيقه وشرحه، بين سنتي ١٣٦٤-١٣٦٩ هـ ، وصدر عن دار إحياء الكتب العربية للسيد عيسى الحلبي وشركائه ثم نفذت طبعته، وقد طلبه العلماء والأدباء وعز عليهم اقتناؤه وأنه بعد تمام المجلد الأول طلب من الأستاذ الأديب "السيد أحمد صقر" أن ينتقد الكتاب في مجلة تسمى (الكتاب) وكانت حينئذ تصدر عن دار المعارف بمصر، وأيضا طلب منه النقد عقب تمام الجزء الثاني ، وقد نشر نقد الأستاذ صقر للمجلد الأول في الجزء الثامن من مجلة (الكتاب) مجلدها الثاني (عدد جماد الآخرة سنة ١٣٦٥ يونيه سنة ١٩٤٦، ثم نشر نقده للمجلد الثاني في الجزء العاشر من سنتها الخامسة (عدد صفر سنة

١٣٧٠ – ديسمبر سنة ١٩٥٠) وإن الشيخ قد عقب على مقاليه في الجزء الرابع من سنة المجلة السادسة ،عدد جماد الآخرة سنة ١٣٧٠ أبريل سنة ١٩٥١) .

ثم بين الشيخ موضوعيته وقبوله للرأي الآخر أثناء تعقيبه على السيد أحمد صقر حيث يقول: (وما أحب أن أدير مناظرة أو جدلا حول المآخذ التي أخذها عليّ) ثم تتجلى روح العالم حيث يقول: فما زعمت قط وما زعم لي أحد أني لا أخطئ ، وكلنا نخطئ ونصيب ثم هو قد يكون أنفذ بصرا مني في (الشعر) وما إليه بل هو كذلك فيما أعتقد. وليس وراء الجدال من فائدة إلا المراء، وقد نهينا عنه أشد النهي .

وقد ذكر الشيخ في مقدمته نص مقالة الاستاذ (السيد صقر) في نقد الكتاب، حرفيا دون تصرف، إلا أنه حذف منه في آخر مقالة النقد للقسم الذي حققه ابن خاله الأستاذ عبد السلام هارون، بسبب غياب الشيخ أحمد شاكر في الحجاز –من (ص ٨٠٣) إلى آخر الكتاب (ص ٨٦١) في طبعته الأولى وهو من الفقرة (١٥٣) في هذه الطبعة؛ لأنه ليس من حقه نشر ما يتعلق بغيره، وقد ذكر نص كلمته في التعقب على النقد، ثم بين الشيخ أن الأمانة العلمية تقتضي ألا يتصرف في نقد الأستاذ صقر على ما فيه من هنات وتحامل اعتاده الشباب أمثال السيد صقر . ثم بين الشيخ رأيه في

ذلك النقد في عدة مواضع . الأول : ما كان من نقده صوابا ويرشد لخطأ تقبله راضيا شاكر ، وذكر تصحيحه في هذه الطبعة مجال الدراسة والثاني: ما كان منه خطأ أو تحاملا لم يفكر الشيخ في التعقيب عليه إلا فيما ندر، والثالث ما كان من مواضع اختلاف وجهة النظر تركه الشيخ للقارئ يرى فيه رأيه فيقبل ما يقبل ويرفض منه ما يرفض ؛ لأن الشيخ ليس له على الناس من سلطان يفرض به رأيه عليهم. وبين حكمه على نقد الأستاذ صقر أنه ليس إلا تحكم وافتراءات على ابن قتيبة أو غيره، من غير دليل مرجح، فهو كثيرا ما يذكر البيت ، أو النص من كلام ابن قتيبة ، وهو يزعم أن صوابه كذا ، دون دليل مقنع ، وأحيانا دون نقل من مصدر معتمد، وذلك أن النقل في نصوص المتقدمين يختلف كثيرا كما يعرف كل مشتغل بالعلم والأدب، وذلك أنه من المصادرة والتحكم أن تجزم بصحة رواية أخرى في كتاب آخر دون رواية ابن قتيبة، وقد يكون راوي تلك الرواية دون ابن قتيبة منزلة في العلم ، أو في الثقة بروايته، وخاصة (دواوين الشعراء) ولذلك يجد السيد أحمد صقر يجزم بصحة رواية بيت في ديوان الشاعر ، المنسوب إليه بنص آخر، والمعروف أن الشعراء لم يجمعوا دواوينهم بأنفسهم إلا في الندرة النادرة ، لأنه قد يكون جامع الديوان وراقا من الوراقين، أو عالما مغمورا لا يوازن بقيمة ابن قتيبة وأضرابه من العلماء ، فمن التجني والحكم ،الجزم

بصحة الرواية لأنها في ديوان الشاعر دون تصديق رواية ابن قتيبة ، لأنه إمام كبير وعالم يعرف ما يقول وهو أدعي للمنصف والمتأمل وقد ذكر منهجه في هذه الطبعة، أنه قسم الكتاب إلى فقرات بأرقام متتابعة لتسهيل الإشارة إلى مواضع النصوص بذكر رقم الفقرة، دون التقيد بأرقام الصحيفة في طبعات تتعدد وتختلف فيها الصفحات ثم بعد ذلك عقب الشيخ بذكر نقد الأستاذ السيد أحمد صقر لكتاب الشعر والشعراء لابن قتيبة الجزء الأول ، فقد بين السيد صقر أن هذا كتاب من أرفع كتب الأدب قدرا، وأبهاها ذكرا ، وأقدمها نشرا، وأنه طبع في المرة الأولى سنة ١٩٠٤ [وصوابه كما ذكر الشيخ ١٩٠٢] بعناية المستشرق الكبير (دي غوية) وأنه طبع في مصر عدة طبعات سقيمة مبتورة يكثر فيها التصحيف والتحريف، وهي لا تعد شيئا إلى جانب طبعة ليدن الثانية ؛ وذلك لأن "دي غويه" قد عني بنشره، وأنه راجع مخطوطة (ليدن) على خمس نسخ خطية، قام بإحضارها من (فيينا وبرلين وباريس ودمشق والقاهرة) وقد بين ما بين هذه النسخ من اختلاف في هامش الكتاب الذي حققه، وأنه قد بذل مجهودا كبيرا في مراجعة كل موضع من المواضع التي اقتبسها المؤلفون من الكتاب، ووضع فهرسين للأعلام والأماكن ، وأن هذه الطبعة ظلت عمدة للعلماء والباحثين إلى الوقت الحاضر، ولكن الحصول على نسخة منها أصبح متعذرا بل مستحيلا وأن النفوس

تشوقت إلى طبعة جديدة تغني عنها، وأن الناس استشرفوا إلى من ينتدب نفسه للقيام بالعمل الخطير كما وصفه ، حتى ارتضى الأستاذ العلامة الشيخ أحمد محمد شاكر للقيام بهذا العمل الخطير فأصدر طبعته الجديدة التي قال في مقدمتها (خير ما ندل به على منزلة هذا الكتاب من العلم ، وعلى فائدته للعلماء والمتأدبين أن نخرجه إخراجا صحيحا متقنا ، على ما أستطيع بجهدي القاصر، بأني رجل جل اشتغالي بعلوم الحديث والقرآن، وما أستطيع أن أزعم أني أهل لمثل هذا العمل، إلا أن أبذل ما في وسعي) ، وقد وصفه السيد أحمد صقر بأن هذا تواضع من الأستاذ ، فقد قدم في أزمان بعيدة كتبا عدة نشرا علميا ممتازا ، دل به على سعة علمه، وحصافة رأيه، ودقة نظره، وعمق فكره، وأنفق ما أنفق من جهد ، وصحة وعافيه ، ووقت ، حتى غدا في طليعة الناشرين المرموقين وحسبه أنه ناشر الرسالة للشافعي ، وكتاب المعرب للجواليقي والأستاذ نفسه يعتبر نشره مثاليا يضارع نشر المستشرقين بل يفوقه، ويذكر تصريحا للشيخ إذ يقول : (إنما أرجو أن يجد القارئ في هذا الكتاب تحفة من الحق، ومثالا يحتذي في التصحيح والتنقيح وأصلا موثوقا به حجة، وليعلم الناس أننا نتقن هذه الصناعة من تصحيح وفهارس ونحوهما، أكثر مما يتقنه كل المستشرقين ولا أستثني) ، والسيد صقر ينقل كلام الشيخ من مقدمة شرحه للترمذي (ص٦٤) ليدلل على أنه يتقن فن صناعة

التحقيق للنصوص ثم ينقد الشيخ بأنه اعتمد نسخة ليدن اعتمادا كليا وقد جاءت طبعته كأنها صورة منها ، ويستثنى للشيخ أنه قد شرح بعض الألفاظ الغريبة شرحا مقاربا ، وراجع كثيرا من النصوص على ما بين يديه من المصادر ، ودل على أماكن وجودها في الكتب المختلفة ولكنه لم يثبت اختلاف الروايات إلا قليلا .

ويبين السيد صقر أن هذه الطبعة إن امتازت بما ذكر إلا أن طبعة ليدن تمتاز عنها بميزة عظيمة لأن (دي غوية) حرص كل الحرص على اثبات كل خلاف بين النسخ مهما كان شأنه، وذلك لكي يكون القارئ على بينة وعلم فيختار ما يريد، ويرد ما يزيد، بذوقه ولا يتقيد بذوق ناشر الكتاب ورأيه، لأنه قد يكون مصوبا للخطأ أو مخطئا للصواب وهو لا يدري، وهو لا يوافق الاستاذ أحمد شاكر طرحه لتلك الاختلافات التي أثبتها (دي غوية) ولا يدري لماذا تركها وهي بين يديه؟ ثم يذكر منهج الشيخ أنه اعتمد على طبعة ليدن فأخذ منها وترك، ولم يرجع لنسخ القاهرة وهو يعلم أن فيها نسختين هما برقمي [٥٥٠_٤٢٤٧_أدب] [وستذكر الدراسة النسخ التي اعتمد عليها الشيخ بعد ذلك وفاء بحق عالم مثله] وأن "دي غوية" رجع إلى الأولى من نسخ القاهرة ويلتمس لـ (دي غوية) العذر في عدم رجوعه للثانية لأنها لم تكن في دار الكتب المصرية آنذاك ، وفي دار الكتب نسخة ثالثة [تحت رقم (٩١٦٠_أدب) وصفت في الجزء السابع من فهرس الدار

(ص١٨٠)، وفي مكتبة الأزهر نسخة رابعة (١٨٨٥_أدب) ، ويرى أنه من الواجب على الأستاذ أن يرجع لتلك النسخ كلها ، حتى يستطيع تحقيق متن الكتاب، ويعلق الشيخ أحمد شاكر على قول السيد صقر في أسفل الصفحة بقوله : (لماذا كان هذا واجبا ؟! أظن أن الأستاذ سيد صقر يقلد بعض المتحذلقين الذين يزعمون أنه لا يجوز نشر كتاب إلا بعد تجميع مخطوطاته التي في العالم!! أحمد محمد شاكر).

ثم يكمل السيد صقر أن النسخة التي اعتمد عليها (دي غوية) يختلف بعضها عن بعض اختلافا كبيرا إلى حد جعل "دي غوية" يذكر إنه ينبغي أن تنشر مستقلة ، لأن الحق أن الخلاف بين النسخ اختلاف هائل ليس في سطر أو سطرين ، أو صفحة أو صفحتين ، بل يشمل فصول وتراجم بأكملها، ثم يذكر أن امرؤ القيس وزهير والنابغة والمتلمس ، وطرفة ، وأوس بن حجر، والمرقش الأكبر، والمرقش الأصغر ، وعلقمة الفحل ، وعدي بن زيد، كل شاعر من هؤلاء له ترجمتان متتاليتان كل واحدة تباين الأخرى في أسلوبها ومنهجها وترتيب عناصرها، ويذكر أنه راجع تلك التراجم في النسخ الخطية فلاحظ أن الترجمة الأولى لكل شاعر قد خلت منها النسخ خلوا تاما ثم يستنكر على الأستاذ شاكر أنه كان يعلم أن هذه التراجم المختلفة ستحفز الأستاذ إلى التماس المخطوطات ليخرج الكتاب كما كتبه صاحبه غير ناقص، ويذكر أن هذا يثبت أن طبعة (ليدن) لا

تصلح وحدها لأن تكون أساسا لنشر الكتاب نشرا علميا يجعل القارئ على ثقة من أن الكتاب كما ألفه مؤلفه ، لم تعبث به أيدي الماسخين والناسخين، لأن الاستاذ اعتمدها إملما لطبعته ، ثم يذكر بعض الملحوظات التي عنت له أثناء مطالعته، ورأى أن ينبه عليها ابتغاء لوجه الحق، ورغبة في تصحيح الكتاب لأنه يرى أنه يجب على كل قارئ للكتب القديمة أن ينشر الأخطاء ليعرفها القارئ، وينتفع بها الناشر، وبهذا تخلص الكتب العربية من شوائب التحريف، والتصحيف، الذي اعتراها على أيدي الناسخين قديما، والطابعين حديثا، وقد ذكر ملحوظاته وهي تنقسم إلى عدة أقسام ، وستذكر الدراسة لكل نوع منها ملاحظة واحدة فقط .

القسم الأول : لما في الكتاب من أخطاء في الشكل والضبط ومن أمثلته: الفقر: ١٦٢ قال امرؤ القيس :

وَإِنّي أَذِينٌ ، إِنْ رَجَعْتُ مُمَلّكًا ..... بِسَيْرٍ تَرَى فِيهِ الْفُرَانِقَ أَزْوَرَا

على ظَهْرِ عادِيٍّ تُحارِبُهُ القَطَا ..... إذا سافَهُ العَوْدُ الدِّيَافِيُّ جَرْجَرَا

هكذا ضبطه (دي غوية) (تحاربه القطا) وتبعه الأستاذ وهو خطأ – ولست أرى ما الذي صنعه العادي – وهو الطريق القديم- مع القطا حتى تحاربه ؟؟ والصواب (على ظهر عادي تحار) بضم الراء (به

القط) و(تحلربه القطا) تعبير سائغ في الشعر القديم كما يرى وهي تصل إلى ست ملاحظات.

القسم الثاني: من الملاحظات مما يتعلق بالتحريف وهو كثير جدا في ثنايا الكتاب كما يرى (الفقرة ٧) قال الشماخ :

أَوْ كَظِبَاءِ السِّدْرِ العُبْرِيَاتِ ... يَحْضِنّ بالقَيْظِ عَلَى رَكِيّاتِ

(يحضن بالقيظ)هكذا جاءت في طبعة ليدن نقلها الأستاذ كما هي (يحضن بالقيظ) ، ولا معنى لها لأنها محرفة والصواب «يصفن بالقيظ على ركيات» أي : يقمن في زمن الصيف على آبار، كما في الديوان ص:١٠٤ وقد ذكر (دي غوية) رواية أخرى في هامش الكتاب، وهي «يحضرن» ولكن الأستاذ لم يذكرها.

والأخطاء في التحريف تصل إلى أربعة وعشرين ملاحظة .

القسم الثالث : الملاحظات التي تتعلق بالشرح والتعليقات وعدم الرجوع إلى المخطوطات والاعتماد على المصادر الثانوية في تحقيق النصوص وهو يجمل الكلام ويكتفي ببعض النماذج.

(الفقرة: ١٠٧) قال الشماخ :

لَمَّــا رَأَتْنَا وَاقِفِي المَطِيَــاتْ ... قَامَتْ تَبَدَّى لِي بِأَصْلَتَـيّاتْ
غُرٌ أَضَاءَ ظَلْمُها الثــنيَّاتْ ... خَوْدٌ من الظَّعَائِنِ الضَّمْرِيَّاتْ

ترك الأستاذ شرح الأصلتيات مع غرابتها، ومعناها: الأسنان الجميلة المستوية البراقة، وشرح الشطر الأخير بقوله «الخود: الفتاة الحسنة الشابة. الضمريات : من الضمور وهو الهزال، فالضمر من الرجال المهضم البطن اللطيف الجسم والأنثى ضمرة» والصواب فى شرح الضمريات ما قاله الشنقيطي في شرح الديوان «الضمريات صفة ظعائن، أى: هن من بنى ضمرة بن بكر بن عبد مناة».

وتصل تلك الملاحظات إلى سبع ملاحظات .

القسم الرابع : من الملاحظات ما تتعلق بمراجعة الكتاب بالمخطوطات كثيرة جدا، وأنه لو رجع إليها الأستاذ لغير في الكتاب وبدل ، وقدم وأخر، وقد ذكر أمثلة لذلك (الفقرة: ١٧) فمن أحب أن يعرف ذلك ليستدل به على حلوالشعر ومره نظر في الكتاب وفي الأصل (المخطوط) يستدل به على علو الشعر، وعظيم نفعه وضره، نظر في الكتاب .

وتصل تلك الملاحظات إلى سبع ثم يختم كلامه بمدح الشيخ بقوله : (ولا ينبغي أن ينسينا حديث المآخذ والأخطاء شكر الأستاذ الجليل أحمد محمد شاكر على ما بذل في نشر هذا الكتاب من جهد عنيف، لا يدرك كنهه ، ولا يعرف قدره إلا من زج بنفسه في هذا

المضمار وحسبه أن قدم للقرن طبعة لا مثيل لها فيما بين أيديهم من طبعات) وتمنى له التوفيق في إخراج الجزء الثاني .

ثم ذكر الشيخ نقد السيد صقر لإخراج الجزء الثاني فيما يخصه وترك ما يخص قريبه الأستاذ عبد السلام هارون وهو كما ذكر من نقد وتعليق في الجزء الأول ثم ذكر الشيخ صدى النقد تعقيب على نقد دروس للمنقود قبل الناقد .

فبين الشيخ أن السيد صقر عندما نقد كتابه يقوم ببعض ما يجب عليه نحو أخ أقدم منه سنا ويراه هو أنه أكثر منه خبرة، وأوسع اطلاعا، وما أدري أصحيح ما يراه أم هو حسن الظن فقط ؟

ثم يذكر الشيخ أن للأستاذ عمرا مديدا في الاطلاع والتقصي وله نفذات صادقة في الدقائق والمعضلات يندر أن توجد في أنداده ، أو شيوخه وأساتذته وأنه قد نقد الكتاب الذي أخرجه بتحقيقه الشعر والشعراء لابن قتيبة في مقالين بمجلة الكتاب الغراء في عدد يونيه سنة ١٩٤٦ بعد ظهور الجزء الأول، ثم في عدد ديسمبر سنة ١٩٥٠ بعد ظهور الجزء الثاني، ثم بين الشيخ أنه لا يجب أن يدير مناظرة بينه وبينه أو جدلا حول مآخذه على التحقيق فيما زعم الشيخ ولا زعم له أحد أنه لا يخطي، لأن كلنا نخطئ ونصيب، ثم مدحه بأنه قد يكون أنفذ بصرا منه في الشعر وما إليه وليس وراء الجدال من

فائدة إلا المراء وقد نهينا عنه، ثم بعد أن ذكر عتبه عليه في عدم نشره النقد بسبب سفر الشيخ للحج وقد قام الشيخ بنشر نقده للجزء الأول والثاني وأظهرت الدراسة بعض من مواطن المآخذ على الشيخ ذكر الشيخ أنه قد وعده بعد رجاء الشيخ للسيد صقر – أن يقابل النسخة المطبوعة بتحقيق الشيخ على النسخ المخطوطة – التي أشار إليها في مقاله الأول ، وعلى ما قد عساه يوجد من مخطوطات أخر من الكتاب وذلك لقصد الشيخ خدمة للعلم وأهلة ووفاء بحق ابن قتيبة نفسه ، وذلك لكي يثبت السيد صقر ما يجد من تصويب أو اختلاف تمهيدا لتحقيق الكتاب مرة أخرى لكي يخرجاه في الطبعة القادمة متعاونين مشتركين حتى يؤديا الأمانة حقها ولعله حريص على الوفاء إن شاء الله كما ذكر الشيخ ثم ذكر الشيخ أنه زعم كثير من الإخوان أني ضقت بنقد الأستاذ السيد صقر في المرتين ، ثم يذكر الشيخ أن الذي زعم ذلك أو توهمه لم يعرف شيئا من خلق الشيخ فما ضاق صدره بشيء من نقد قط لأن العلم أمانة .

وهو يرى أن الضيق بالنقد والتسامي عليه ليس من أخلاق العلماء، وليس من أخلاق المؤمنين ، وذلك هو الغرور العلمي والكبرياء الكاذبة ، وحسبه في ذلك قول الله تعالى : (وإذا قيل له اتق الله أخذته العزة بالإثم) [1] ، وما قاله أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ،

---

(١) آية ٢٠٦ ، من سورة البقرة .

إذ رمت عليه امرأة ، وهو على المنبر يخطب خير مجتمع على ظهر الأرض كلمة صريحة " امرأة أصابت ورجل أخطأ " ولم تأخذه العزة بالإثم .

ثم يبين أنه يستنكر هذه الفاشية المنكرة التي فشت بين المنتسبين للعلم ويبين أنه سيتحدث عن نفسه مضطرا ولا يمس غيره، أنه يرى أن من حقه أن ينقد من يشاء وأن يقول في النقد ما يشاء ، ثم يرى من حقه أن لا ينتقده الناس وأن لا يتحدثوا عنه إن أذن لهم في الحديث إلا برفق ولين، مما يسمونه في هذا العصر العجيب مجاملة، ثم يبين أنه رجى الأستاذ السيد صقر أن ينتقد الجزء الأول من تحقيقه للشعر والشعراء وأنه قد قرأ النشر قبل نقده في مجلة (الكتاب) وأنه لم يجد غضاضة عليه قط، وكثير من اخوانه يعرفون ما يقول، وأن هذا رأيه الذي ربي عليه واعتنقه طوال حياته، وهو أن ينتقد آراء الناس، والناس ينتقدون آراءه في حدود . وذكر على ذلك مثلا لما يدور كل عام لإثبات الشهور العربية بالحساب أم بالرؤية ، وأنه كتب في ذلك أنه يتمسك ، بالرؤية وحدها ، وكان هذا رأي والده الشيخ محمد شاكر -رحمه الله- ، وكتب فيه وشدد، وبدا له غير ذلك؛ لأنه نشر رسالة صغيرة في شهر ذي الحجة سنة ١٣٥٧هـ، اسمها (مسائل الشهور العربية) وافق فيها الشيخ المراغي حين رأى في رد شهادة الشهود، إذا كان الحساب يقطع بعدم إمكان

الرؤية ، كالرأي الذي نقله عن تقي الدين السبكي، وأثار رأيه جدلا شديدا، وكان هو الشيخ وبعض إخوانه ممن خالف الأستاذ الأكبر المراغي فصرح بأن الشيخ على صواب، وأضاف عليه وجوب إثبات الأدلة بالحساب في كل الأحوال، إلا لمن استعصى عليه العلم به، وأنه لم يجد غضاضة عليه وعلى والده -رحمه الله- أن يعلن في كتاب منشور خلاف رأيه وبأنه أي تقي الدين السبكي كان على صواب في الرد عليه ، وأيضا أنه عندما أخرج مسند الإمام أحمد ووصل إلى المجلد (٨) رأى بعد إتمامه هذا المجلد أن يذكر أنه فاته منه شيء كثير من الشرح والتخريج ومن التحقيق والتعليق، وأنه سيتدارك ذلك في الأجزاء القادمة، وأنه قد بلغ نشر الأحاديث التي نشرت في المجلدات السبعة ٥٥٨٠ حديثا وبلغ عدد الاستدراكات عليها في آخر المجلد الثامن ١٧٨٩ استدراكا، كلها مما تعقبته على عمله ونقده – رحمه الله - ، ثم ذكر أن كثيرا من الناس تغرهم المناصب والرتب وتخدعهم وهذا ليس ميزانا صحيحا في العلم وأنه قد نقد كثيرا من هؤلاء فسلطوا بعض أذنابهم لشتم الشيخ فلم يعبأ بذلك، وضرب مثلا بابن حزم الإمام العظيم وكل من سمع به يعرف قسوة قلمه وبديع نقده وذلك أنه بحث بحثا فقهيا في المجلس ليس المجال لتفصيله في (٦/ ٦٦-٧٤) استدل فيها بعض العلماء بحديث رواه ابن وهب عن جرير بن حازم عن أبي اسحاق عن عاصم بن حمزة وهو

ثقة ، و بين الحارث الأعور وهو كذاب ، وقد قال ابن حزم في أحد كتبه " وكثير من الشيوخ يجوز عليهم مثل هذا، وهو أن الحارث أسنده، وعاصم لم يسنده ، وقد جمعهما جرير وأدخل حديث أحدهما في الآخر، وغلا ابن حزم غلوا شديدا بعد ذلك فقال: (هو حديث هالك ولو أن جريرا أسنده عن عاصم وحده لأخذنا به) .

وابن حزم كان يؤلف قبل عصر الطبع، وكان يستطيع أن يعرض عما كتبه كله في هذه المسألة الطويلة ويستأنف كتابتها على النحو الذي يريده بعد أن تغير اجتهاده ورأيه ويرد على نفسه بقوله في ص (٧٤) : (ثم استدركنا فرأينا بأن عاصم بن حمزة وأبا إسحاق أو جريرا خلط إسناد الحرث بإرسال عاصم – وهو الظن الباطل الذي لا يجوز وما علينا من مشاركة الحرث لعاصم، ولا لإرسال من أرسله ولا بشك زهير فيه شيء وجرير نفسه فالأخذ بما أسنده لازم) ، وهذا الجزء الأول من (المحلى) طبع منذ أكثر من عشرين سنة سنة (١٣٤٩) هجرية بتحقيق الشيخ، ثم كتب الشيخ معلقا على كلام ابن حزم ، (لله در أبي محمد بن حزم رأى خطأه فسارع إلى تداركه، وحكم بأن الظن الباطل الذي لا يجوز، وهذا شأن المنصفين من أتباع السنة الكريمة وأنصار الحق، وهم الهداة القادة، وقليل ما هم) وظن الشيخ أن في هذا تقنعا لمن أراد أن يقتنع أو يهتدي .

المسألة الثانية :

بداية التحقيق لبعض كتب العربية، وأولها كتاب ابن قتيبة

ذكر الشيخ في تحقيقه لكتاب ابن قتيبة فأظهر محاسن جمة للكتاب وبين أنه مصدر من مصادر الأدب الأولي ، وقد ألفه إمام ثقة حجة من أوعية العلم ترجم فيه للمشهورين من الشعراء هؤلاء الذين يعرفهم جل أهل الأدب، والذين يقع الاحتجاج بأشعارهم في كتاب الله عزوجل، وحديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وفي الغريب من كلام العرب ، وشواهدهم النحوية . والذي خفي اسمه ، وقل ذكره ، وكسد شعره ، ولم يعرفه إلا بعض الخواص ، فما أقل من ذكر ابن قتيبة من هذه الطبقة ، لأنه لا يعرف منهم إلا القليل ، وأنه لا يعرف لذلك القليل أخبارا " ثم ذكر الخطبة التي قدم بها لكتابه (ص:٣-٤) وقدم الكتاب بمقدمة تنطوي على أبواب في أقسام الشعر ، وعيوب الشعر وهي الإقواء والإكفاء ، والعيب في الإعراب ، وأوائل الشعراء ثم ذكر رواية في ابن قتيبة قائلا : (وأول ميزة يراها القارئ المتأمل في الكتاب أن اختيار المؤلف لبعض شعر الشاعر ، اختيار عالم بالشعر ، عارف به ، فقيه فيه ، فهو يختار فيحسن الاختيار، وينقد فيحسن النقد ويجيد ، ويوازن بين الشعراء فيقيم الوزن بالقسط ، لا يحيد ، ولا يميل) .

ويبين أن خير ما يدل به على منزلة الكتاب من العلم ، وعلى فائدته للعلماء والمتأدبين ، أن يخرجه لهم إخراجا صحيحا ، لأنه رجل جل اشتغاله بعلوم الحديث ، والقرآن ، وهو يرى أن الأدب والشعر هما أكبر عون في فقه القرآن والسنة ، ثم يقول: (وما أستطيع أن أزعم أني أهل لمثل هذا العلم ، إلا أن أبذل ما في وسعي والتوفيق والعون من الله) ، ثم يبين أن الكتاب لم يكن معروفا على وجه للعلماء والمتأدبين إلا قليلا منهم.

ذكر نسخ الكتاب

بين الشيخ أن نسخ الكتاب الموجودة بمصر نادرة ، ولم يكن منه إلا نسختان :

الأولى : مخطوطة بقلم معتاد ، بقلم يحيى بن محمد بن يونس بن القاضي المغربي الزواوي ، نقلها من نسخة مخطوطة بالقسطنطينية في دار راغب باشا ، ، وفرغ من كتابتها لثلاث خلون من شهر رجب سنة ١٢٨٦ وبهامشها بعض التعليقات .

الثانية : (بخط عيسى بن محمد بن سلمان ، فرغ من كتابتها ظهر يوم الاثنين الثالث من شهر جماد الآخرة سنة ١٠٥٩هـ بها ترقيع وأكل أرضه وتلويث ، وبهامشها تعليقات). كما جاء وصفها في فهرس دار الكتب وهما برقمي (٥٥٠- ٤٢٤٧)أدب .

الثالثة : المخطوطة الأخرى في دمشق ، والرابعة في برلين ، والخامسة في باريس ، والسادسة في فيينا والسابعة في ليدن . وقد طبع الكتاب في ليدن سنة ١٨٧٥م ، ثم طبع فيها مرة أخرى سنة ١٩٠٢م ، وهي طبعة قليلة نادرة ، والأولى أقل منها وأشد ندرة ، وقد طبعه السيد محمد أمين الخانجي – رحمه الله- سنة ١٣٢٢هـ - ١٩٠٤م ، مع بعض التعليقات للسيد محمد بدر الدين النعساني ، وهي نسخة مختصرة غير كاملة وقد عجب الشيخ حين وقعت طبعة (ليدن) الثانية في يدي الشيخ ، وقد سأل السيد الخانجي – رحمه الله – وهو رجل خبير بالكتب فاعتذر بأنه طبعها عن نسخة دار الكتب المصرية، ولم يكن وصل إليه خبر طبعة ليدن ، وطبع مرة ثالثة فقد ذكر معجم المطبوعات لسركيس (ص ٢١٢) أنه طبع أيضا في الآستانة سنة ١٣٢٢هـ ، ومرة رابعة طبع بمطبعة الفتوح الأدبية بمصر سنة ١٣٣٢هـ - الموافق ١٩١٤م ، وأن الشيخ لم ير هاتين الطبعتين. ثم طبع مرة رابعة في سنة ١٣٥٠هـ (١٩٣٢) طبعة محمود أفندي توفيق، بمطبعة المعاهد بمصر ، وصححه وعلق على حواشيه صديق الشيخ العلامة الأستاذ مصطفى السقا ، والذي اعتذر في مقدمته بأنه لم ير الطبعة الأوروبية إلا عندما انتهى من الملزمة الثامنة عشرة من طبعته ، حين أتم ثلاثة أرباع الكتاب – وهي طبعة مختصرة غير كاملة ، مثل طبعة الخانجي ولا تزيد عنها إلا قليلا ، ثم

يذكر أنه قد وفق الله أخاه الأستاذ محمد أفندي الحلبي صاحب (دار إحياء الكتب العربية) بمصر ، لاختيار نشر هذا الكتاب ، وأنه طلب من الشيخ أن يحققه فاعتزم الشيخ ذلك ، واستعان بالله عليه .

وقد اعتمد الشيخ كما يذكر على طبعة ليدن سنة ١٩٠٢م وهي عنده منذ عهد بعيد ، وأنه يقرؤها ويرجع إليها عند الحاجة ، وأن طبعة ليدن التي اعتمدها حققها المستشرق (دي غوية) ، وأنه قد كتب لها مقدمة جيدة ، ثم أثبت في هوامشها اختلاف النسخ التي اعتمد عليها ووقعت له . ولكن كتب كل ذلك باللغة اللاتينية ، ورمز للنسخ المخطوطة بحروف لاتينية أيضا .

وقد بين الشيخ مدى العناء الذي لحقه لإخراج هذا الكتاب إلى العربية ، وقد طلب الشيخ من الأديب الفاضل الأستاذ وهيب كامل ، المدرس بكلية الآداب بجامعة القاهرة بترجمة المقدمة والمصطلحات إلى العربية ، وقد أعان ذلك الشيخ عونا كبيرا . وقد شكره الشيخ على ذلك .

ولكي يظهر الشيخ معرفته بالتحقيق وأهله من المشتغلين بفن التحقيق من غير العرب ، فذكر أن المستشرق (دي غوية) كما ظهر من عمله في الكتاب من – أواسط المستشرقين ، وليس من علمائهم مثل (ريط) الذي حقق كتاب الكامل للمبرد ، و (بيفان) الذي حقق

نقائض جرير ، و(ليال) الذي حقق شرح المفضليات لابن الأنباري ، ولا هو من ضعفائهم أمثال (الورد) و (مرجليوث) ولكنه بين بين لأنه حقق الكتاب تحقيقا لا بأس به ، وقد أخطأ فيه في مواضع ليست بالقليلة ، نسبة إلى كثير منها في مواضعها واعرض عن بعضها ، ومن أعجب أغلاطه أن بعض الناس كتب على هامش إحدى نسخ الكتاب زيادة نقلها عن (أبي على في النوادر) والظاهر أن بعض الناسخين جعلها في صلب الكتاب ، فجاء مجهول آخر ، وكتب في هامش إحدى النسخ ما يفيد أن أبا علي هذا هو (قطرب) ، فرجح ذلك لدى (دي غوية) فجعله في فهارس الكتاب ، وفاته أن هذا خطأ واضح ، بل خلط بالرغم من أن (قطربا) يكنى (أبا علي) وله كتابا اسمه النوادر ، والسبب يدرك للوهلة الأولى ، وهو أن نص الزيادة قال أبو علي في النوادر : (قرأت هذه القصيدة على أبي بكر بن دريد .. إلخ) وقد بين منهجه أن ابن دريد ولد سنة ٢٢٣هـ ، وقطرب مات سنة ٢٠٦هـ ! فليس من المعقول أن يقرأها المتقدم على المتأخر قبل أن يولد !! (انظر ص ٣٢٧ من طبعة ليدن و ص ٤٩٤ من طبعة الشيخ) التي هي مجال الدراسة .

ثم يثني الشيخ بعد ذلك على جهده في إخراج الكتاب الإخراج الجيد الذي يشكر عليه .

ويذكر الشيخ أن (دي غوية) عمل للكتاب فهرسين للأعلام والأماكن فقط ، ولم يخل من خطأ وقصور وإن أفاد الباحث من ترجمته حيث يسر له سبل البحث والاستدلال ، ثم ذكر الشيخ منهجه في الكتاب .

منهج الشيخ في تحقيق الكتاب

أولا :حاول الشيخ – رحمه الله - أن يحقق متن الكتاب تحقيقا أقرب إلى الصواب بتخير أصح النسخ التي أشار إليها المستشرق .

ثانيا : مراجعة نصوصها على ما يستطيع مراجعته من المصادر وخصوصا المصادر التي تنقل عن الكتاب .

ثالثا : دواوين الشعر التي وثق للشيخ .

رابعا : شرح غريبه شرحا مقاربا لهذا الأدب العالي ، والشعر المتين الرصين ، إلى الطبقة المتعلمة المثقفة في الأمة العربية ، وجعل عمدته في شرح الغريب من الديوان الأعظم (لسان العرب) .

وحرص الشيخ أن يثبت نصوصه بحروفها في الأكثر الأغلب ، إذ هي نصوص الأئمة الأولين ، أمثال : أبي عبيدة ، والأصمعي ، وأبي حنيفة من أساطين اللغة وحفظة البيان ، نقلها ابن منظور عن المؤلفين قبله كالأزهري ، والجوهري ، وابن سيدة ، وابن الأثير ، وابن بري ،

وحرص على ألفاظهم فخرجت كما حرص ولم ينص على ذلك في كل موضع ، والاكتفاء بالإشارة إليه إلا أن يقتضي البحث أو السياق أن ينص على مصدر النقل. ويبين أنه لم يثبت الاختلاف بين النسخ التي بين يدي (دي غوية) إن لم تكن بين يدي الشيخ ولم يكن من الميسور في الحرب العالمية الثانية ، أن يحصل عليها ، ثم ذكر لعله بعد ذلك يحصل على مصورات فوتوغرافية ، فيحقق النصر عن عيان في طبعة (دي غوية).

خامسا : اجتهد في تخريج ما في الكتاب من شعر وغيره ما وسعه الجهد ، وذلك ببيان أماكن وجوده في الكتب الأخرى على نحو اصطلاح المحدثين في تخريج الأحاديث ، ويبين أن هذه فائدة يقدمها للباحث المحقق

سادسا : لم يثبت اختلاف الروايات إلا قليلا عند الضرورة .

سابعا : وضع بالهامش أرقام طبعة ليدن بالأرقام الإفرنجية وهي العربية الأصلية التي أخذها الإفرنج عن عرب الأندلس ، وهي المستعملة عند أهل المغرب إلى الآن ، وفي ذلك فائدتان : أولهما : يستطيع الإرشاد إلى التعليقات إلى ما سيأتي من الكتاب ، بالإشارة إلى موضعه من تلك الطبعة فيستطيع قارئ طبعة الأستاذ الشيخ أن يصل إليه .

ثانيهما : وهي أهمها ، أن تلك الطبعة كانت مرجع الأدباء والباحثين ، أكثر من أربعين سنة ، يشيرون إلى صحفها في كتبهم وأبحاثهم .

ثامنا : وضع للقارئ في آخر الجزء الثاني فهارس جمة متقنة للكتاب على أبوابه ، وللأعلام عامة ، وللأماكن وللقوافي ، وأيام العرب، ووقائعها، والفهرس المهم العظيم الذي قام به الشيخ فهرس الألفاظ المفسرة في الكتاب ، وأعتبره معجم نفيس لما فيه من شرح للغريب ، إضافة إلى أنه في متناول كثير من الناس بكثرة كتب المعاجم، ولكن لدلالته على الاستعمالات ومواقع الكلام ، ومناحي البلاغة ، فإن في نصوصه علما جما لا يوجد في (لسان العرب) وهو أوسع المعاجم .

تاسعا : اتبع ذلك بجريدة المراجع ، وهي أسماء الكتب التي رجع إليها في عمله لتعيين طبعاتها بذكر صفحاتها فيما أسنده ليستطيع القارئ أن يتوثق مما نقل إن أراد ، وفي هذه الجريدة قليل من الكتب التي ذكرها ابن قتيبة في الكتاب ، فأشاروا إلى مواضع ذكرها . ثم ذكر بعد ذلك مقدمة (دي غوية) ووصفه للمخطوطة التي طبع عنها الكتاب بترجمة الأستاذ وهيب كامل ، وقد أثبتها بنصها بعد الترجمة .

ذكر الشيخ للمقدمة اللاتينية التي كتبها المستشرق (دي غوية) ، فترجم هذه المقدمة الأستاذ وهيب كامل ويذكر فيها (دي غوية) أنه ليس لديه من المادة ما يمكنه من التحدث بإسهاب عن العالم البعيد الشهرة أبي محمد بن قتيبة المتوفي سنة ٢٧٦هـ أو قبلها ببضع سنين، ثم يبين أن كتابه الذي يقوم بنشره قد اشتهر بين العلماء من خلال مخطوطة فيينا ، ثم ترجم نلدكة هذه المقدمة إلى اللغة الألمانية سنة ١٨٦٤م ونشر (ريترهوزن) متنه وترجم المقدمة إلى اللغة الهولندية سنة ١٨٧٥م ، ثم بين أن (ريترهوزن) واعتمد في ترجمته على المخطوطة التي لدى (شيفر) ونص مخطوطة (شيفر) تتفق مع مخطوطة فيينا في كل المواضع تقريبا ، وأيضا النسخة التي أثبتها سوكين ، وأثبت بعضها الآخر أحد الشرقيين في دمشق ، معتمدين على المخطوطة التي كانت في حوزة مصطفى أفندي السباعي ، وقد منحاها العالمان العظيمان (بريم و سوكين) إلى مكتبة ليدن ، وهو بهذا المسار للمخطوطة يبين أن هذه المخطوطة من أصل مخطوطة ليدن . يبين الشيخ أن نص هذه النسخة يختلف في مواضع كثيرة مع مخطوطة فيينا ، وهي في الغالب أغزر منها مادة بكثير ، مثلا يذكر ابن خلكان موضعا من كتاب الشعر والشعراء ، ولا يجده في مخطوطة فيينا ، ويجده عند ابن خلكان ، وهذا حمل (نولدكة) على الظن أن مخطوطة فيينا تشتمل على مختصر لمؤلف ابن قتيبة ، وقد أخذ

الورد بهذا الرأي وأثبته في كتالوج برلين (الجزء السادس ص ٤٧٤) وما بعدها تتفق مع نسخته التي هي نسخة ليدن التي اعتمد عليها (دي غوية).

أما رأي الشيخ فقد خالفه لأنه يوجد في مخطوطة فيينا مسائل كثيرة لا تحويها مخطوطة ليدن (البرلينية) وذلك أنهما عندما يتناولان مسألة بعينها يستعملان عبارات مختلفة ، ومخطوطة القاهرة ، والاجماع أن مخطوطة القاهرة تخالف مخطوطة ليدن ، وهي إما أن تتفق مع مخطوطة فيينا ، وإما أن تأتي بعبارة جديدة كما حدث أحيانا .

ويرى الشيخ أن المؤلف أملى كتابه من كراسته في فترات مختلفة ، وأنه في كل مرة يستعمل عبارات متغايرة ويضيف أحيانا عبارات من عنده ، ويهمل عبارات قد ذكرها سابقا ، نص بعض العناوين وخصوصا الجزء الأول من الكتاب يختلف بعضها عن البعض في مختلف المخطوطات ، وذلك هو السبب عند الشيخ أنه لم يذكر بعض الشعراء المميزين في حين ذكر شعر منهم أقل شأنا منهم وقد ظفروا بمكان يذكرون فيه ، ثم يضيف أنه من المعقول أن تكون روايات أخرى بجانب ما وصله من روايات كانت موجودة في وقت مآ وهو لا يستطيع وصف محتويات اسطنبول (من مكتبة راغب باشا) ولا مخطوطة بيروت اللتين وصفهما بروكلمان (١-١٢٢) والشيخ

يتأسف لأنه لم يستطع الرجوع لهاتين المخطوطتين ، (وريترهوزن) قد استخرج نسخة من مخطوطة فيينا ، وقد راجع الشيخ النسخة والمخطوطة الواحدة على الأخرى ، وبعد ذلك راجع (ريترهوزن) مخطوطة شيفر كذلك ، ووصف (نلدكة) مخطوطة (فيينا) ، وأرسل للشيخ نسخة منها ، وقد استطاع الشيخ أن يصلح قليلا من الأخطاء، والأصل في هذه الطبعة نسخة ليدن لجودة نصها غالبا، وقارن بينها وبين نسخة برلين ، والنص أقل جودة ولكنها تعيده وتسقط بعض القطع منهما إلا أنهما قد تتفقان إلى حد بعيد ، ومخطوطة القاهرة تناولها الشيخ في الملاحظة على النص والقراءة المخالفة ترد في هامش النسخة .

وكتاب خزانة الأدب يقتبس مواضع كثيرة من كتاب ابن قتيبة (الشعر والشعراء) واقتباسه يتفق مع مخطوطة فيينا ، وكتاب الأغاني يعتمد على نسخة تتفق مع مخطوطة ليدن ، ويحدث أن تكون القطعة بعينها مقتبسة في الأغاني والخزانة .

ويبين الشيخ أن الفهرست ص :٧٧ وما بعدها يشير إلى كتاب الشعر والشعراء باسم كتابنا هذا، تحت عنوان (الشعر والشعراء) ولكن الكتاب يسمى (كتاب طبقات الشعراء) في هامش مخطوطتي برلين ، وليدن وفي مخطوطة القاهرة لاحظ الورد بحق أن الشعراء ليسوا مرتبين بدقة في طبقات مقسمين بحسب قدرة الشاعر الفنية

، أو بحسب القبائل ، وعليه يكون العنوان (طبقات الشعراء) مناسبا للكتاب ، ولذلك يذكر الشيخ أنه إذا نظر إلى التصدير الذي يقول فيه ابن قتيبة إنه ألف كتابا في الشعراء، وإلى المقدمة التي يقول فيها إنه يبحث في (طبقات الشعراء) ، وأضاف إلى ذلك ما جاء في كتاب المعارف ص ٣١٩ ، حيث يبين أن تسمية الكتاب كتاب الشعراء ، وكذلك عيون الأخبار ، حيث إن الكتاب يسمى (كتاب الشعر) ولذلك يذكر الشيخ أنه من الجائز جدا أن يكون هذا العنوان اختصارا ، لعنوان " كتاب الشعر والشعراء (ولذلك رجح الشيخ أن يكون المؤلف ابن قتيبة نفسه سمى كتابه كما جاء في الفهرست ، ويسمى الكتاب في ملاحظة على) المحاسن للجاحظ ص ١٨٤ ، أخبار الشعراء (والعنوان في مخطوطة بيروت) ديوان (الشعر والشعراء) ويشير إلى أن ينظر القارئ بالمجلة الآسيوية سنة ١٨٩٤م ، الجـزء ٢ ص ٢٠٧ .

ملاحظة : ٢ وكتاب الشعر والشعراء الذي يقوم بتحقيقه الشيخ على ما ورد في مقدمة كتاب عيون الأخبار ، واحد من سلسلة كتبها المؤلف، يقصد ابن قتيبة على طريقة الطبقة الممتازة من الكتاب ، فبعد أن أخرج ابن قتيبة كتابه المشهور (أدب الكاتب) الذي علم فيه ابن قتيبة الكتاب فن الكتابة حقا ، وجد الشيخ أن كتاب ابن قتيبة على هذا النحو لا يكفي ، وأن الكتاب تنقصهم معلومات متنوعة ،

ولذلك أخرج كتب مختلفة الموضوعات مما دعاه إلى تصنيف كتابه الكبير (عيون الأخبار) .

والكتب الأربعة هي (كتاب الشراب) ، وكتاب (المعارف) ويعرف في طبعة وستن فلد(بالكتاب التاريخي) وكتاب الشعر هو كتاب (الشعر والشعراء) ، وكتاب (تأويل الرؤيا) ، ويسميه الفهرست لابن النديم كتاب (تعبير الرؤيا) ، وأيضا كتاب الفهرست يسمى كتاب الشراب (كتاب الأشربة ص: ٧٨) ويبين ابن النديم أن هذا الكتاب ورد في كتابه مرتين ، مرة تحت اسم (كتاب الشراب في ص: ٨٩) ، ومرة بعنوان كتاب الأشربة وكتاب الشعر ، مذكور في كتاب المعارف، ولذلك يعد كتاب المعارف أحدث منه ، وفي كتاب المعارف يرد ذكر كتاب (العرب ص ٦) وكتاب (العرب في الشعر ص: ٣٥) ويبين الشيخ أنه في موضع متقدم من هامش مخطوطة ليدن ترد ملاحظة أن ابن عبد ربه قد ذكر كتاب (تفضيل العرب) لابن قتيبة ، ويظهر أن بروكلمان (١٢٢،١) كما يقول الشيخ كان على صواب فيما ذهب إليه من أن الفهرست ص٧٨ ، يذكر هذا الكتاب بالذات بعنوان (التسوية بين العرب والعجم) ، ولذلك يبين الشيخ أنه إذا التفت إلى ما يقوله صاحب الفهرست عن محتويات هذا الكتاب ص٦، لذلك لابد للشيخ من أن يحصر تفكيره في كتاب (معاني الشعر الكبير : المرجع الفهرست ص ٧٧ ، فمن هذا الكتاب أو من كتاب عيون

الشعر) الفهرست ص: ٧٧ أخذ قول ابن قتيبة الذي أورده شارح الأخطل ص ١٤٤ . وبحسب ما ورد في المزهر للسيوطي (ج ٢ / ٣٤٥) ، فإن ابن قتيبة قد اتبع الأصمعي في تفسير معنى كلمة (المخضوم) ويظهر من كتاب (عيون الأخبار) أن كتاب (معاني الشعر) متقدم حتى على هذا الكتاب . ويبين الشيخ أنه بذل مجهودا كبيرا في إصلاح الأصول ومراجعتها ، ولكن الأخطاء لم تفارقها أبدا ، فهي إما سهوا من الشيخ أو من الطابع ، ولدقة وحرص الشيخ يبين أنه إذا أمهله الوقت أعاد طبع الكتاب وتوخى الدقة في قراءة الأصول ومراجعتها .

القيام بوصف النسخ المخطوطة :

يبين الشيخ أن أصل الطبعة نسخة ليدن المخطوطة التي صممها (بريم) و (سوكين) من مخطوطة دمشق وقد أعطياها هدية لمكتبة ليدن ، ورمز لها بالحرف (ن) .

وتتفق معها مخطوطة برلين ، وهي مخطوطة نادرة الشكل ، كثيرة الأخطاء ، ورمز لها بالحرف (ب) ومخطوطة القاهرة تتفق معها كثيرا ، وقد اعتمدها (هارتمن) ، ورمز لها بالحرف (هـ) ومخطوطة فيينا ورمز لها بالحرف (ف) ، ومخطوطة باريس هي في حوزة (شفرى) ورمز لها بالحرف (س) ، وتخالفان المخطوطة السابقة مخالفة شديدة .

وقد وجد الشيخ أن مؤلف (الخزانة) قد اعتمد على مخطوطة نسخة القاهرة ، وأخذ الشيخ ما في نسختي فيينا وباريس ، ووضع زيادة منها بين قوسين .

ويذكر الشيخ أنه من البديهي أن (د ي غوية) يريد بنسخة القاهرة رقم (٥٥٠ أدب)إذ أنها هي التي كانت موجودة بدار الكتب حين طبع الكتاب ، وهي التي ذكرت وحدها من الطبعة الأولى من الفهرس المطبوع سنة ١٣٠٧ هـ ، (جـ ٤ ، ص ٢٨٠) ، ويبين الشيخ أن النسخة الثانية رقم ٤٢٤٧ أدب، لم تكن دخلت الدار

وقد زاد الشيخ زيادات في متن الكتاب قليلة عند الضرورة ، ووضعها الشيخ بين معكوفين هكذا ، وبين في الهامش المصادر التي أخذ منها . ثم شكر ابن خاله السيد عبد السلام محمد هارون بما أعانه عليه من حل مشكلات الكتاب .

ترجمة مؤلف كتاب ابن قتيبة كتاب (الشعر والشعراء) :

يبين الشيخ أنه علم من أعلام الإسلام ، وإمام حجة من أئمة العلم ، وهو لأهل السنة مثل الجاحظ للمعتزلة ، وذكر الشيخ أنه خطيب أهل السنة كما أن الجاحظ خطيب المعتزلة ، وأنه قد ترجم له علماء كثر ، بعضهم أطال وبعضهم أوجز ، وقد ترجم له محب الدين الخطيب ، صاحب مجلة الفتح في مقدمة كتاب (الميسر

والقداح) الذي طبعه في المطبعة السلفية ، سنة ١٣٤٢هـ ، والأستاذ أحمد زكي العدوي رئيس القسم الأدبي بدار الكتب المصرية ، في أول الجزء الرابع من كتاب (عيون الأخبار) الذي طبعته دار الكتب في سنة ١٣٤٩هـ - وهي ترجمة وافية، وقد ترجم له الشيخ من أقدم الكتب التي ترجمت له وأقرب إلى عصره الفهرست لابن النديم الذي ألف سنة ٣٧٧ ، وتاريخ بغدادي للخطيب البغدادي الحافظ المتوفي سنة ٤٦٣ هـ ، ويبن الشيخ أن الموضع الذي يدل على ترجمة المؤلف : قال محمد بن إسحاق المعروف بابن النديم في كتاب الفهرست من ص ١١٥ – ١١٦ ، من طبعة المكتبة التجارية بمصر سنة ١٣٤٨هـ ، ابن قتيبة هو أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الكوفي ومولده بها ، وسمي الدينوري لأنه كان قاضي الدينور وكان ابن قتيبة يغلو في البصريين إلا أنه خلط المذهبين ، وحكى في مذهبه عن الكوفيين ، وقد كان صادقيما يرويه ، عالمً ا باللغة ، والنحو وغريب القرآن ومعانيه ، والشعر ، والفقه ، وكثير من التصنيف والتأليف ، وكتب كتاب معاني الشعر الكبير الذي يحوي على اثني عشر كتابا ، وكتاب في عيون الشعر وعيون الأخبار ، وكتب التفقيه ، وكتاب الحكاية والمحكي ، وأدب الكاتب، وكتاب الشعر والشعراء ، وكتاب جامع النحو ، وكتاب مختلف الحديث ، وكتاب إعراب القرآن ، وكتاب ديوان الكتاب ، وبلغت مؤلفاته ٣٣ كتابا .

حدث عن إسحاق بن راهويه محمد بن زياد الزيادي ، ولد ببغداد ، وأقام بالدينور فنسب إليها ، وتوفي في ذي القعدة سنة سبعين ومئتين ، وقيل سنة ست وسبعين ومئتين ، وقد اتهم بالكذب عن الحاكم نقله الحافظ الذهبي في ميزان الاعتدال ، وردها الحافظ بقوله إنها مجازفة قبيحة ، وكلام من لم يخف الله وقد شهد له ابن تيمية بأنه من أهل السنة وكفى بشهادته شهادة ، وذكر في كتاب (تفسير سورة الإخلاص) في ثلاثة مواضع ، وكان ابن قتيبة يميل إلى مذهب أحمد ، وإسحاق ، ومن المنتصرين لمذاهب السنة المشهورة وله في ذلك مصنفات متعددة ، ومن ثم ختم الشيخ بجريدة المصادر التي ترجمت للمؤلف والتي تصل لثمانية عشر كتابا . وأنه قد كتب هذا في ضحوة الثلاثاء ٢٢ ربيع الآخرة سنة ١٣٦٥هـ ، ٢٦ مارس ١٩٤٦م .

رموز أصول الكتاب :

١- (م) مخطوطة المدينة المنورة (مكتبة عارف حكمت) .
٢- (ب) مخطوطة برلين .
٣- (د) مخطوطة دمشق .
٤- (س) مخطوطة باريس .
٥- (ف) مخطوطة فيينا .
٦- (هـ) مخطوطة القاهرة .
٧- (ن) مخطوطة ليدن .
٨- (ل) مطبوعة ليدن .

منهج الشيخ في التحقيق :

يبتدئ الكتاب كما ألفه ابن قتيبة ، فأخبر فيه عن الشعراء وأزمانهم ، وأقدارهم وأحوالهم ، وفي هذه المقدمة يصوب الشيخ ما يلي :

١-يذكر ما يقابل ما في الكتاب من مخطوطة (ب) ما ذكر في (س) .

٢-يترجم للاسم الذي ورد في المتن ترجمة مبسطة في الهامش .

٣-يضع بين قوسين ما زاد في المخطوطات الأخرى .

٤-ويبتدئ في التحقيق بحياة الشاعر امرؤ القيس بن حجر في ص ١٠٥ من الكتاب ، ويبين ذكر الترجمة من المخطوطات نص (ب – س) ومن (ب – د – هـ) وكل رمز يرمز إلى المخطوطة في البلد التي وجدت فيها المخطوطة .

٥-يشرح الغريب من الكلمات .

٦-يشير إلى مواضع من الأبيات في القصيدة في كتب أخرى بأرقامها.

٧-يشير إلى الضبط الصحيح في نطق مفردات البيت .

٨-إذا ذكر اسم علم في المتن أثبت ترجمة له في الحاشية ، وأشار إلى مراجعة في ذلك .

٩-إذا ذكر بيت من أبيات الشعر وله قصة ذكرها في الحاشية ومن نقلوها ومواضع نقله .

١٠-إذا ذكر مثلا وهو يتحدث عن حياة الشاعر ، ذكر موضعه في الحاشية في كتب الأمثال .

١١- تفسيره لكثير من الكلمات تفسيرا لغويا ودلاليا مبين عن معناها في لغة العرب .

وينتهي الجزء الأول بالشاعر مسكين الدارمي وهو رقم ٩٨ من الشعراء المشهورين ، ويذكر ترجمته في عدة كتب تبلغ ستة مصادر ، وأشهر أبياته الذي صار مثلا .

أَخَاكَ أَخَاكَ ، إِنَّ مَنْ لا أخًا لَهُ ..... كَسَاعٍ إِلَى الهَيْجَا بِغَيْرِ سِلاحِ

ويبتدئ الجزء الثاني في ص ٥٥٣ ، بالشاعر عمر بن أبي ربيعة ، وهو الشاعر رقم ٩٩ ، ويذكر في الحاشية له ترجمة من ثلاث مصادر.

ثم يصوب في اسم جد الشاعر ، وذلك لدقة مراجعته لحياة الشاعر فيذكر في الحاشية أن أبا ربيعة جد عمر اسمه (حذيفة ابن المغيرة بن عبد الله بن مخزوم) وفي الخزانة (عم أبيه) بحذف (ابن) وهو خطأ واضح كما يرى الشيخ ، وهذا في ص ٥٥٣ ، ومن ص ٨٠٣ إلى آخر الجزء الثاني أكمل الشيخ عبد السلام هارون من منتصف حياة أبي نواس الحسن بن هاني ، إلى الشاعر أشجع السلمي ، حيث نهج الشيخ عبد السلام هارون على طريقة الشيخ في ذكر مراجع حياة الشاعر في الحاشية . وتفسير الغريب من المفردات ومواقع الأبيات في كتب الأدب الأخرى ، ثم ختم الكتاب بمفاتيح الكتاب، وهو :

١-ذكر فهرس الأعلام والقبائل ونحوها .

٢-فهرس الأماكن وأيام العرب .
٣-فهرس الغريب .
٤-فهرس القوافي .
٥-فهرس الشعراء المترجمون على حروف المعجم.
٦-فهرس الكتاب على ترتيب أبوابه .

ثم تناولت الدراسة عرضا للكتاب الثاني وهو كتاب المفضليات للضبي الكوفي اللغوي العلامة ، موثقا في روايته ، وقد بدأ الشيخ وابن خاله الأستاذ عبد السلام هارون مقدمة الطبعة الأولى ، وبينا أنها تقدم نفائس الشعر في العصور الأولى وما بعدها لأن الشعر ديوان العرب ، ثم مقدمة الطبعة الثانية ، والثالثة، والكتاب هو جزءان ، القصائد ١٣٠، والأبيات ٢٧٢٧ ، وقد عرضا أجمل عرض ، وأوضحاه، لا يعرضان لاختلاف الرواية إلا إن اضطرا لذلك اضطرارا، ومنهجهما أنما يعرفان بالشاعر تعريفا موجزا ويذكران جو القصيدة ، ويعرضان ما قيلت فيه من أغراض ومعان، ويؤرخان لها ، ويخرجانها، ويذكران أن ما وصل إليه علمهما من مواضع وجودها ، ولدقة تحقيقهما لأبيات المفضليات فقد رأيا أن كثيرا من شعرها مستشهد به في لسان العرب ، ومعجم البلدان ، ونصا على موضع كل بيت ، ثم يفسران كل بيت بشرح ما فيه من الغريب شرحا بينا دون إخلال ولا إطناب ، وإن كان في معنى البيت خفاء لا يكفي في بيانه شرحا لغريبه ، ففسراه تفسيرا وسطا ، ولدقة ملاحظاتهما ورعايتهما أن يفهم القصائد العالم والقارئ المتوسط الفهم لكي يصل إلى معنى البيت دون عناء ، وعنيا في المفضليات بأدق الأقوال ودلالة ما نقل عن أبي محمد الأنباري الذي قام بشرحها على قول شيوخه، إلا إن كان ما قاله خطأ فتجاوزه إلى الصواب ، ويلجأ إلى البيان ،

وقد ذكر لأبي محمد ابن الأنباري من التفسير حروفا فسرها بمعان لم تذكر في المعاجم ، وعنيا بها وأثبتاها في فهارس خاصة بها ، لأنها فوائد تزيد مفردة في اللغة ، وقد وضعا للقصائد أرقاما متتابعة في كل كتاب ، ووضعا للأبيات أرقاما في كل قصيدة ليكون ذلك أضبط للإحصاء ، وأوجز في الإشارة إليها عند الحاجة ، وأخرجاه في سنة ١٣٦٢ هـ ، وبينا في الحديث عن المفضليات أنها من أعظم المجموعات الشعرية التي صنعت في اختيار الشعر العربي ، لأن الرواة قبلها كانوا يصنعون أشعار القبائل ليجمعون أشتات المنتمين إلى قبيلة واحدة، ويجعلون لكل منها كتابا ، والمفضليات ١٢٦ قصيدة شرحها أبو محمد الأنباري الكبير ، ويضيف إليها أربع قصائد ألحقت بها ، فأصبحت ١٣٠ قصيدة " .

ويذكر الشيخان أحمد شاكر وعبد السلام أنهما يجزمان أنها ليست كلها من اختيار الضبي ، بل ليس له منها إلا القليل ، وقد قرأ عليه بعضها تلميذه أمير المؤمنين المهدي ، حين كان وليا لعهد أبيه المنصور ، ثم قرئت على الضبي فنسبت إليه ، ويذكران أن أبو الفرج الأصبهاني يذكر في كتابه (مقاتل الطالبيين) بأساتيذه عن ابن الأعرابي عن أبي عثمان اليقطري عن علي بن أبي الحسن عن المفضل الضبي أن إبراهيم بن عبد الله بن الحسن متواريا عنده ، وكان يضيق صدره فاخرج له كتبا من الشعر اختار منها سبعين قصيدة ، وفي الفهرست لابن النديم أنه خرج مع إبراهيم بن عبد الله بن حسن وظفر به المنصور وألزمه المهدي ، وللمهدي عمل الأشعار المختارة المسماه المفضليات وهي مائة وثمانية وعشرين قصيدة تزيد وتنقص ، وتتقدم

وتتأخر ، منها قصيدة المرقش الأكبر التي ذكرها الأصمعي وهي القصيدة ٥٤ : (هل بالديار أن تجيب صمما) وقد ضرب بها ابن قتيبة مثلا بالشعر الذي تأخر معناه وتأخر لفظه ، ثم إن قصائد من الأصمعيات أدخلت في المفضليات ، وامتزجت بها ، ولا يشكان في ذلك لأنهما أول ما رأيا الأصمعيات مطبوعة في الجزء الأول من مجموع أشعار العرب جمعه المستشرق – وليم بن الورد البروسي وطبع في سنة ١٩٠٢ ، مرتبة على حروف القوافي ثم نسخة بدار الكتب المصرية بخط العالم محمد محمود بن التلاميد التركزي الشنقيطي ، نسخها من خزانة كبرلي من مشهد السلطان محمود خان ، وهي مخالفة للنسخة المطبوعة ، غير مرتبة ، وقد قال العلامة الشنقيطي أنها أول الأصمعيات المخطوطة ، وأنها بقية الأصمعيات التي أخلت بها المفضليات ، ويبين الشيخ الشنقيطي أن عليها خط ابن الأنباري ، وهي موجودة في مخطوطة فيينا ، وهي أكمل وأضبط مما نقل الشنقيطي عن نسخة كوبرلي ، والأنباري روى القصائد كما يقولان عن الضبي وزاد عليها روايات أخرى ، ثم ذكرا أن أول من شرح المفضليات هم خمسة شراح زاد لهم ابن الأنباري أبو محمد ، وآخرهم أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم الميداني صاحب (مجمع الأمثال) ثم ذكرا طبعات المفضليات وأنها طبعت في ليبزج سنة ١٨٨٥ ، ثم في مصر في جزأين علق عليها أبو بكر عمر الدغستاني المتوفي سنة ١٣٢٤ وطبعها المستشرق (ليال) ، ثم الآباء اليسوعيين في بيروت سنة ١٩٢٠ ، **وأخيرا** طبعة السندوبي مع شرح موجز سنة ١٣٤٥هـ، ثم ترجما للمفضل ، وذكرا أنه المفضل بن

محمد بن يعلي بن عامر الضبي الكوفي ، كان علامة للأخبار والآداب وأيام العرب ، وهو أحد القراء الذين أخذوا عن عاصم ، ولم يذكرا شيئا عن تاريخ مولده ، وقد اختلف في يوم وفاته ورجحا أنه في سنة ١٧٨هـ وقد بدآ المخطوطة بالشاعر تأبط شرا، ثم يذكران ترجمة للشاعر وجو القصيدة ، وأماكن تخريج أبياتها ثم ذكر الغريب ، وتفسير ما صعب فهمه من مفردات القصيدة ، وينتهي الكتاب بذكر آخر الشعراء وهو الممزق العبدي ورقمه في الكتاب : ١٣٠ ، ثم أشارا لذكر ترجمته في صفحة سابقة ، وما جرى من معالجة فيجوِ القصيدة ، ثم أنهيا الكتاب بقولهما (تم شرح المفضليات وما ألحق بها من الزيادات) ثم حمدا الله على ذلك ، وقد ختما الكتاب بفهرسة للشعراء ، والقوافي، واللغة ، وفهرس الحروف التي لم تذكر في المعاجم ، والفهرس الفني للأوصاف ، ثم فهرس الأعلام ، وفهرس القبائل والطوائف ، وفهرس البلدان ، ثم ذكرا محتويات الكتاب.

الكتاب الثالث الذي قاما بتحقيقه هو كتاب الأصمعيات ، وهي بعض قصائد زادها الأصمعي عن المفضليات ، وقد قام باستخراجها الشيخ العلامة الشنقيطي – رحمه الله – لأنه كتب في آخر النسخة منها نجزت الأصمعيات التي أخلت بها المفضليات – كتب هذا الكلام محمد محمود بن التلاميد التركزي ، من نسخة قديمة في خزانة كوبرلي ، عند مشهد السلطان محمود خان ، ليلة الخميس لعشر بقين من ذي القعدة بقسطنطينية عام ١٢٨٥م والنسخة المنقول منها عليها خط ابن الأنباري ، أكل الدهر محل تاريخها ، وقد كتب في

الصفحة التي عليها خط ابن الأنباري نقلت الأصمعيات ، وفصلت من المفضليات ، وهما قد بينا .

كيف دخلت الأصمعيات وامتزجت بالمفضليات ؟! وقد ذكرا أنها لم تطبع الأصمعيات قبل طبعتهما هذه إلا مرة واحدة في مدينة ليبزج بألمانيا سنة ١٩٠٢ ، ضمن الجزء الأول من مضمون أشعار العرب، عني بتصحيحها المستشرق (وليم بن الورد) ، ثم يذكران ليته لم يفعل !!

وبينا السبب أنه طبعها عن نسخة سقيمة لا يوثق بها زادها، لأنه تصرف في ترتيبها وفي مجموعها تصرفا لا يمكن ، وهو لا يدل على حرصه وأمانته العلمية التي اشتهر بها المستشرقون ، فقد غير ترتيبها وحذف منها ١٩ قصيدة بحجة تكرارها في المفضليات ، وقد نقض حجته ، فأثبت بعض الأصمعيات المرقومة ١٣ في طبعتها برقم (٣٠) وهي مفضلية تنقص بيتا البين بيتين ثم ذكر الأصمعيات التي حذفها تحت أربع مبررات ذكرها مرقمة بأرقامها في الأصمعيات – وبينا الاختلاف بالزيادة والنقص وتغاير ألفاظ الرواية ، وبينا الفروق الجوهرية بين الأصل الذي طبع عند المستشرق ، والأصل الموثق الذي اعتمداه في طبعتهما وبينا أشد الفروق في سبع نقاط ، ثم بينا أن الأصمعيات التي يزعمان أنها الأصمعيات لم تطبع قبل طبعتهما وأنهما أول من طبعها موثقة محققة – وقد ذكرا – كتاب الأصمعيات بتعريف بالأصمعي هو أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك بن علي بن أصمع بن مظهر بن رباح بن عبد شمس بن أعيا بن سعد

بن عبد بن غنم بن قتيبة بن مالك بن أعصر بن سعد بن قيس عيلان ، صاحب اللغة والنحو والغريب والملح والأخبار ، ولد سنة ١٢٢- أو ١٢٣ ، وتوفي في صفر في سنة ٢١٦ أو ٢١٤ ، أو ٢١٧ ، بالبصرة وقيل بمرو وبينا فضله وأنه كان بحرا في اللغة ، ثم ذكرا مؤلفاته التي تصل إلى عشرين مؤلفا ومولده سنة ٢١٦هـ ، ثم ذكرا المراجع التي نقلا عنها ترجمته وهي ٢٤ مؤلفا.

منهجهما في التحقيق :

ترجمة الشاعر الأول سحيم بن وثيل الرياحي ، أحد بني حمير ، وانتهت بالشاعر المتلمس ورقمه (٩٢) وقد ترجما له، وقد وثقا في هامش قصيدة كل شاعر حياته والأبيات من شعره ، وبينا مواضعهما في كتب الشعر والمعاجم ، وقاما بتفسير الكلمات الغريبة ، وأنهيا الكتاب بفهارس عامة شملت فهرس الشعراء مرتبة معجميا وليس حسب ورودها في الكتاب ، وفهرس القوافي ، وفهرس اللغة ، وفهرس حروفا لم تذكر في المعاجم ، وفهرس الأوصاف ، وفهرس التشبيهات وفهرس الفخر وفهرس المعاني العامة ، وفهرس الأعلام ، والقبائل ، ثم تعليقات إضافية ، ومحتويات الكتاب .

الكتاب الرابع في اللغة ، كتاب إصلاح المنطق ، لابن السكيت وحققه الشيخ بمعية ابن خاله عبد السلام هارون ، وقد بين في مقدمة الكتاب الشيخ أحمد شاكر أنه وجده في مكتبة مدينة المنصورة التابعة لمجلسها البلدي وذكر تاريخ زيارته لها سنة ١٩٤٧ ، بعد أن عين في منصب رئيس محكمة المنصورة الابتدائية الشرعية ،

وذكر أنه وجد كنزا من أثمن الكنوز النوادر وهو (إصلاح المنطق) لابن السكيت وزاد من نفاسة هذه النسخة أنها أصل من الأصول العالمية المعتمدة ، وأنها قرئت على الإمام الكبير أحمد بن فارس ، أستاذ الصاحب ابن عباد ، وابن فارس هو مؤلف (مقاييس اللغة) و (الصاحبي) و (المجمل) وأثبتت النسخة بخط ابن فارس وهكذا وصف أحمد شاكر النسخة ، وأنها قرئت على ابن فارس سنة ٣٧٥ وبين أن الذي قرأ عليه المخطوطة هو ابو القاسم أحمد بن الحسن ، وهو ابن ثلاثة عشرة سنة ولكن الشيخ أحمد شاكر بين أن الكتابة ليست كتابة صبي لم يتجاوز الثالثة عشر ، وأنه قابل (حسين رأفت) مدير الدقهلية ووصفه أنه عالم متضلع ، وأديب نابه ، وقد ساعده على طبعه ، وطبعتها دار المعارف وأنه طلب مساعدة ابن خاله الأستاذ العلامة كما يصفه عبد السلام هارون المدرس بجامعة الإسكندرية وعضو نخبة إحياء التراث فأعانه على هذا العمل الخطير.

منهجهما في تحقيق الكتاب :

ذكرا صورة للمخطوطة دون عليها سماع ابن فارس ، وصورة النسخة الأولى مخطوطة المنصورة، وصورة الصفحة الأخيرة من مخطوطة المنصورة ، وصورة الجزء الثاني من مخطوطة دار الكتب المصرية ، برقم ٢٧ لغة م ، والصفحة الأخيرة منها بنفس الرقم ، وثلاث صور لمخطوطة الإسكوريال، وعليها سماع عبد الله بن إسماعيل ، الأول العنوان الثانية الصفحة الاولى منها ، ثم الأخيرة منها ، ثم ذكرا تعريفا لابن السكيت وهو أبو يوسف يعقوب بن إسحاق،

عرف بابن السكيت ، والسِكِّيت لقب أبيه إسحاق ، بكسر السين المهملة ، وتشديد الكاف المكسورة ، قال ابن خلكان عرف بذلك أباه لأنه كان كثير السكوت ، وكان أبوه من أصحاب الكسائي ، اختلف في مولده فقيل سنة ١٨٦ هـ ، وقيل: (توفي في سنة ٢٤٤، ٢٤٦) ، وقيل: (سنة ٢٤٣) عن ياقوت .

وذكرا أقوال العلماء في وصف حسن الكتاب، وذكرا مصادر ترجمته من تسع مراجع ، ثم ذكرا ترجمه لأحمد بن فارس الذي قرئت النسخة عليه ، وذكر بعض كتب ابن السكيت ، وذكر المطبوع منها وهي أربعة كتب ، وبينا أنه يعسر على كثير من الأدباء الذين لم يروا الكتاب أن يفهموا موضوعه حق الفهم فيتبادر إلى فهمهم أنه في علم المنطق وتصحيح أشكاله ، وأخذوا ذلك على جورجي زيدان الذي اعتقد أنه في المنطق ولكن الكتاب هو إصلاح لداء اللحن والخطأ في الكلمات ، ثم بينا أن الكتاب أول مرة يطبع ، وإنما طبع قبله قطعة من (تهذيب إصلاح المنطق) لأبي زكريا التبريزي ، نشرها الأديبان: محمد زكي ، وصالح على بك، وبينا أنه يقع في جزأين ، ينتهي الأول بما يقابل متنه صفحة ١٧٠ ، والآخر بالسطر الثالث من ص ٢٣١ ، والأول ٢٣٦ صفحة، والثاني ٧٥ صفحة ، وبينا أصول النشرة وهي النسخة المودعة بمكتبة المنصورة وحفظ صورتها بدار الكتب المصرية برقم ٤٥٨٠ هـ ، والثانية بدار الكتب المصرية برقم ٢٧ لغة ، وهي أغزر النسخ ومخطوطة تمتاز بكثير من الزيادات ، والثالثة مخطوطة دار الكتب المصرية برقم ٤٣١ لغة تلي نسخة الإسكوريال ، وفرغ من كتابتها سنة ٤٧٦هـ مضبوطة وعليها تعليقات وحواش ،

الرابعة الأوسكريال المودعة برقم A.R ١١٢ ، وأنها برواية ثعلب ، وبمقارنة هذه النسخ أخرجا هذه النسخة ، ثم يبدآ الكتب بعنوان (إصلاح المنطق لابن السكيت) يبدأ الكتاب بتقديم باب (فعل ، فعل باختلاف المعنى)

طريقتهما في التحقيق :

و من الإنصاف لهما أن تبين الدراسة أن منهجهما في التحقيق الترجمة للقائل أولا ، ثم يبينان المراجع لهذا القائل ، وتحقيقهما للكتاب يقرب من الدراسة لدقة متابعة ما يأتي في كل صفحة من ألفاظ ، وينتهي الجزء الأول في صفحة ٢٢٣ ، ويبدأ الجزء الثاني بباب ما يتكلم فيه (بفعلت) مما تغلط فيه العامة فيتكلمون بـ (..فعلت) وينتهي عند صفحة ٤٣٤ ، بفهارس عامة تشتمل على أبواب الكتاب الجزء الأول ثم الثاني ، ثم فهرس اللغة والألفاظ الفارسية ، والأعلام، وفهرس القبائل والجماعات ، وفهرس البلدان والمواضع ، وفهرس الأشعار ، وفهرس الأرجاز ، ثم ذكرا في آخر الكتاب رقم الإيداع الدولي ١٩٨٧/٤٢٤٨ الترقيم الدولي(Isbn ٩٧٧٠٢٠٦٨ x) وطبع بمطابع دار المعارف.

المبحث الثاني :

تحقيق الشيخ أحمد شاكر لكتاب (المعرّب للجواليقي) ، ويتناول هذا المبحث مسألتين :

الأولى : محتوى الكتاب ، ويشتمل على عشرة عناوين ، العنوان الأول : تقديم بقلم الدكتور/ عبد الوهاب عزام ، وتعرض الدراسة لثناء الدكتور عزام على كتاب المعرب للجواليقي ، حيث بين أن الكتاب هو لأبي منصور موهوب بن أحمد الجواليقي ، المتوفى سنة ٥٣٩ ، وبين فيه أنه أجمع ما عرفوا من الكتب التي ضبطت الألفاظ المعربة ، حيث جمع فيه المؤلف ما عرب من الألفاظ الأعجمية إلى عصره ، وقد اجتهد أن يسند الأقوال إلى أصحابها من أئمة اللغة ، وهو لم يألُ جهدا في الاستشهاد بالآيات والأحاديث والشعر وقد رتب ما جمع على حروف المعجم ، وهدفه من ذلك أن ييسر على المستفيد ، وانه قد صدر كتابه بعنوان (باب ما يعرف من المعرب للجواليقي) ، وأسباب هذا الغلط في خمس نقاط .

الأمر الأول : المسارعة إلى دعوى العجمة في ألفاظ لا يستبان الدليل على عجمتها ، وذلك أنهم حسبوا أن وقوع لفظ في العربية وغيرها، أو مقاربة لفظ عربي لأعجمي في بنيته معناه دليل على أن العربية نقلت عن غيرها هذا اللفظ ، ثم بين أسباب الغلط في هذا :

١- التشابه بين لفظتين ربما يكون اتفاقا دون أن تأخذ إحداهما عن الأخرى .

٢- أن اللغات السامية وجاراتها تبادلت ألفاظا في عصور متطاولة قبل الإسلام، فقد دخل لفظ سامي في الفارسية فرب لفظ فارسي يظن أصلا للفظ عربي وهو أصلا سامي .

٣- أن علماء اللغة لم يعيروا القرابة بين العربية وأخواتها الساميات فعدد كل لفظ عربي معرف في السريانية ودخيلا في العربية ، ولم يذكروا أنهما من أصل سامي . ثم بين دليله إن دعوى التعريب لا تصح إلا بأدلة واضحة من الاشتقاق أو التاريخ ، أو خروج الكلمة عن الحقائق التي تختار بها الكلمات العربية ، كاجتماع القاف والجيم ، أو الظاد والنون في كلمة أو خلو كلمة خماسية الجذر من حروف الذلاقة ، وضرب لذلك مثلا أن كلمة (حرباء) بالفارسية ، وهي مركبة من (حور) بمعنى الشمس و (بان) بمعنى الحافظ ، وبين أنه لو كانت (الحرباء) تعرف في بلاد العجم ، ولا تعرف في بلاد العرب لكان لهذا التفسير وجه .

والمأخذ الثاني : (ادعاء العجمة دون بيان الأصل) وبين أن المؤلف يغفل الأصل أحيانا لوضوحه عنده مثل كلمة (جرداب) معرب (كرداب) ، وهو وسط البحر أو الدوامة في الماء .

والمأخذ الثالث : المسارعة إلى التماس كثير من أصول الكلمات الأعجمية في الفارسية ، وكانت الفارسية [1] أقرب إلى علماء اللغة من غيرها ، مثال كلمة (الأبيل) عند الجواليقي ، الراهب فارسي معرب ، والكلمة ليست فارسية بل هي سريانية معناها (الحزين) .

المأخذ الرابع : ذكر أسماء البلاد في المعربات ، حيث لا يتوهم أحد أنها عربية ، مثل : أرمينية ، فقد شغل نفسه بذكر هذه الأسماء بغير جدوى .

المأخذ الخامس : يؤخذ على ترتيب الكتاب أن المؤلف رتب بالحرف الأول فقط، وأهمل سائر حروف الكلمات فعسر على الباحث أن يعرف موضع الكلمة في بابها .

ثم كانت النقطة الثالثة في تقديم الأستاذ عزام هي تصحيح الكتاب ، والتعليق عليه، وذكر جهد الأستاذ أحمد محمد شاكر ، وبعد أن أثنى على الشيخ العلامة أحمد شاكر بما هو أهل له ، وأنه غني عن التعريف بما لمس من آثاره في التأليف ونشر القيم من الكتب ، وأثنى الشيخ عزام – رحمه الله – على الأسرة كلها بقوله وبنو شاكر – حفظهم الله – علماء أذكياء باحثون ، أثبات يجودون على العربية

---

(١) صوب دكتور ف . عبد الرحيم كلمة الفارسية التي ذكرت في تحقيق العلامة أحمد شاكر في كتاب المعرّب حيث قال : أنه مما يجدر الإشارة إليه أن اللغة الفارسية التي كانت تعاصر العصر الجاهلي ، وصدر الإسلام ، هي اللغة الفهلوية ، وليست الفارسية الحديثة ، كانت الفهلوية تختلف عن الفارسية الحديثة اختلافًا غير يسير فانظر صفحة ٣١ من المعرّب من الكلام الأعجمي ، على حروف المعجم ، حقق كلماته بإرجاعها إلى أصولها وذكر معانيها الأصلية د.ف.عبد الرحيم.

بأبحاثهم بين الحين والحين ، وأنهم فيما عرف في صدر الدولة العباسية (بنو شاكر) من رجال العلم وحماته .

وذكر بعد ذلك أن كل صفحة من الكتاب ناطقة بما حمل الأستاذ نفسه من دأب البحث وعناء المراجعة ودقة الضبط التي يسرت قراءة الكتاب ، وهيأت فوائد عظيمة ، ومطالب بعيدة ، وأجمل ذكر ما فعل الشيخ أحمد شاكر في **ستة أمور** :

١- مراجعة الكلمات المعربة في مظانها من المعاجم قديما ، وحديثا ، وضبطها وزيادة فوائد لم يأت بها المؤلف .

٢- تأييد رأي المؤلف أو معارضته بآراء أصحاب المعاجم وممن ألفوا في المعربات .

٣- تدارك ما فات على المؤلف في تفسير الكلمات المعربة ، وتبيين أصولها .

٤- إسناد نقول الجواليقي إلى أصحابها من أئمة اللغة ، وتبيين مواضعها من الكتب .

٥- مناقشة المؤلف في دعوى العجمة حين يخذلها الدليل ، ونقل ما يخالف قوله أقوال العلماء .

ثم بين أن هذه أمور مضنية وشاقة يعرف خطرها من عانى مثل هذا العمل ، وبعد أن ذكر محاسن ما قام به الشيخ في تحقيق الكتاب همس إليه بنصيحةتبيِن احترام أهل العلم بعضهم لبعض

حيث تمنى لوأنه رجع في بعض المسائل إلى من يعرف اللغة الفارسية والساميات الأخرى لاستطاع أن يكون حكما في الترجيح ولقطع الرأي في المسائل الكثيرة ، وبين أن مثل هذه الهنات القليلة في هذا العمل ، العظيم تعويذه من عين الكمال ، ثم ذكر فائدة نشر كتاب المعرب ، وأنها أمنية من أماني علماء العربية ، واعتبر نشر هذا الكتاب فرضا على علماء العربية ، قام عنهم بهذا الفرض الأستاذ العلامة أحمد شاكر ، وأنه قد زاد بتصحيحه وتعليقه ، فوائد يشهد بها الاطلاع والدأب على البحث ، وتدل على فكر دراك ، وعلم واسع ، كان هذا في شهر رمضان من سنة ١٣٦٠هـ .

العنوان الثاني : تقديم المحقق أحمد شاكر :

وتحقيقه للكتاب بين فيه أنه ليس في القرآن شيء من المعرب ، ثم ذكر الشيخ شيئا من النسخة المطبوعة من كتاب المعرب ، وأنه أول ما رآها في (ليبزج) سنة ١٨٦٧ ، فأعجب بالكتاب ، وقد وجد أن النسخة المطبوعة غير محققة تحقيقا جيدا ، ورأى أنها مأخوذة عن نسخة واحدة ناقصة ، فظهر له أن ينشرها في مصر نشرة مصححة و محققة ، وأشار على الشيخ الأستاذ العلامة الدكتور/ منصور بك فهمي ، مدير عام الكتب المصرية أنه أعتزم على تحقيق أمنيتي ، وأن تقوم دار الكتب بطبع الكتاب ، وقد اعتبر الشيخ إشارته أمرا ، ورأيه

خير ، فأطاع الشيخ كما يقول ، أنه أطاع وعزم على التحقيق ، وعرض الأمر على المجلس الأعلى لدار الكتب ، فأقره وحمل عبء هذا العمل العظيم ، فأقدم على العمل مستعينا بالله ووجد من الكتاب ثلاث نسخ مخطوطة ، كانت أصولا نافعة للتحقيق لاختلاف مصادر كتابتها ، ولذلك خرج الكتاب من بين تلك النسخ بينا صحيحا منتق .

طريقة الشيخ في التحقيق :

نهج الشيخ في تصحيح الكتاب كما يذكر على الطريقة المثلى للعلماء المتقدمين وهي :

أولا : المحافظة على الأصول ، **ثانيا** : الترجيح بينهما إذا اختلفت . **ثالثا** : التوقف إذا لم يجد دليلا يرجح ، أو كانت النسخ متفقة على الخطأ ، إلا أن يكون الصواب ظاهرا لا مرية فيه فيثبته .ويشير إلى ما في الأصول؛ وذلك لحرصه على الأمانة العلمية في النقل ، فرب كلمة يجزم مصحح الكتاب بتغليطها هي صواب في نفسها . رابعا : اجتهد في الرجوع بالنصوص لمصادرها الأولى التي عنها أخذ المؤلف إن عرفها وإلا قابلها على ما بين يديه من المصادر حرصا على التثبت وتحقيقا لليقين .

وبين أن هذه هي الطريقة التي عني بها المتقنون من علماء الإسلام في عصور ازدهار العلم ، وخص بذلك علماء الحديث والعلة لديه أنهم :

١- رسموا قواعد أصول التحقيق والتصحيح وهي الطريقة التي أخطأها المتأخرون من العلماء إلا أفراد نوابغ ، ثم خص أن قواعد النقل وأصول التحقيق أخطأها أكثر القائمين على تصحيح الكتب في مطابع مصر ، وهذه الطريقة في قواعد النقل وأصول التحقيق ، عني بالسير عليها أكثر المستشرقين من علماء أوروبا فيما نشروه من مفاخر العربية وآثار الإسلام .

٢- بين الشيخ أنه ظن كثير من الناس أنها طريقة ابتكرها المستشرقون ، وبين طريقته في التحقيق أنه أسهب في شرح الكتاب ، وناقش الجواليقي في كثير مما نقل أو رأى ، وخالفه في ألفاظ ادعى أنها معربة وأثبت الشيخ أنها عربية الأصل ، وخاصة الكلمات التي جاء بها القرآن الكريم ، ثم ذكر أن المؤلف حكى القولين المعروفين عند العلماء في الألفاظ التي يدعون أنها معربة ، ونقل كلا القولين كلمة : (أبي عبيدة معمر بن المثنى من زعم أن في القرآن لسانا سوى العربية فقد أعظم على الله القول) ، ثم نقل قولا عن ابن عباس ، ومجاهد ، وعكرمة في أحرف كثيرة يعني من كلم القرآن أنها من غير لسان العرب، وبين أن هؤلاء

أعلم بالتأويل من أبي عبيدة ، ولكنهم ذهبوا إلى مذهب، وذهب أبو عبيدة إلى غيره ، وكلاهما مصيب - إن شاء الله- عند الجواليقي ، وذلك أن هذه الحروف بغير لسان العرب في الأصل ، فقال أولئك على الأصل وعندما لفظت به العرب بألسنتها العربية ، فصار عربيا بتعريبها إياه ، فهي عربية في هذه الحال أعجمية الأصل ، وهذا القول يصدق الفريقين جميعا ، وبين أن هذا الخلاف معروف قديما عند علماء الأصول وغيرهم ، وروى عن أبي منصور الأزهري اللغوي ، صاحب كتاب تهذيب اللغة المتوفى ٣٧٠ ، إن الاسم قد يكون أعجميا فتعربه العرب فيسير عربيا ، نقله الفخر الرازي في تفسيره ، وابن منظور في اللسان جـ٥-١٦٣ ، والقول الذي اختاره الجواليقي ، تقليدا لأبي عبيدة والأزهري.

والفريق الآخر الذي قالوا بأنه ليس في كتاب الله شيء إلا بلسان العرب، كالشافعي والإمام أبي عبيدة والقاضي أبي بكر الباقلاني ، وأكثر أهل العلم المتقدمين ، ذكر الشيخ أحمد شاكر أنه لم يكن يخفى عليهم أن الكلمة إذا أخذها العرب من غيرهم وصاغوها على أوزان حروفهم ، ودارت في أشداقهم ، صارت من لغتهم، بالنقل والاقتباس ، وكان هدفهم معنى أعلى ، وفقه في اللغة ، والقرآن أسمى ، ذهبوا أن هذا القرآن المعجز المبين كما جاء هدى ، وذكرا للعرب

وشرفا ، وجاء موحدا لما اختلف من لهجاتهم جامعا ما تفرقت به ألسنة القبائل على أفصح اللهجات وأبين الألسنة ، وأنقى الألفاظ ، فهم يرون أن هذا القرآن قد امتن الله فيه على العرب بأنه عربي في آيات متكاثرة متواترة ، وهذا المقصد من لغة العرب من مقاصده لا يعقل أن تكون كلمة من كلماته حاشا الأعلام دخيلة ونقل قولا عن الإمام الشافعي الذي اعتبره أعلم العلماء بالعربية ، وأفصح الناس قيلا بعد العصر الأول ومختصر قوله :" أنه يوجد من العجم من ينطق بالشيء من لسان العرب ، لذلك يحتمل أنه تعلمه من العرب ، فإن لم يكن ممن تعلمه منهم فلا يوجد من ينطق إلا بالقليل منه ، ومن نطق بقليل منه فهو تبع للعرب فيه، قيل تعلما أو نطق به موضوعا أن يوافق لسان العجم أو بعضها قليلا من لسان العرب .

وقد علق الشيخ على ذلك بأن العرب أمة من أقدم الأمم ، ولغتها من أقدم اللغات وجودا ، وكانت قبل إبراهيم وإسماعيل ، الكلدانية والعبرية، والسريانية وغيرها ، بل الفارسية ، وأنه ذهب كثير من ألفاظهم العربية بذهاب مدينتهم قبل التاريخ ، فلعل الألفاظ التي نظن أن أصلها ليس عربيا هي من لسان العرب ، لا يعرف مصدر اشتقاقها لعلها من بعض ما فقد أصله وبقي الحرف وحده ، ولكن تزيد بعض المتأخرين وتكاثروا في ادعاء العجمة لألفاظ من حروف القرآن ، ثم يذكر رأيه في الكتاب .

إنه كتاب جيد فيه علم كثير وخط نادر ، وقد وصفه تلميذه أبو البركات الأنباري فبين أنه لم يعمل مثله في جنسه أكبر منه ، ولكن لم يستوعب كل ما دخل في العربية من غيرها ، والاستيعاب يعجز عنه الأفراد وجزى الله الجواليقي خير الجزاء .

العنوان الثالث

تذييل أحد علماء القرن التاسع في طرف النسخة من نسخ كتاب المعرب تحت العنوان، وترجمه المؤلف بخط الذي كتب النسخة ، قال من مقدمة التذييل للفاضل عبد الله بن محمد بن أحمد العذري الشهير بالبشبيشي من خطه ، ولكن الجواليقي مع جودة كتابه هذا لم يستقص تتبع الألفاظ من أماكنها ولم يدئب نفسه في استخراجها من معاقلها ، ومكامنها فند عنه من هذا الباب شيء كثير[1] ، ولذلك أنه من الله-سبحانه- على الفاضل المتبحر ، والتحرير المدبر ، جمال الدين عبد الله بن محمد بن أحمد بن أبي بكر العذري المولوي ، الشهير بالبشبيشي فذيل ما فاته ، بقدر الأصل مرارا ، وذلك بالتحرير ، والتنبيه على ما فاته وعلى ما وقع فيه من الأوهام له أو لغيره ، ونسبة الشواهد غير المنسوبة ، وتبيين تحريفها ، والخلاف في كونها عربية أو مولدة ، مع التحلية بنكت مستظرفة ، جاعلا علامة ذلك إشارة إلى أول هدف من علمه ابتدأه في ربيع الأول ثم " بياض " وانتهاؤه في ربيع الأول سنة " بياض " ثم شكره ، وسماه بعد بسط

---

(١) هذا ما قام به (ف. عبد الرحيم) من إعادة بعض المفردات إلى لغاتها الأصلية .

العذر بـ (التذييل والتكميل لما استعمل من اللفظ الدخيل ، فكم ترك الأول للآخر .. انتهى " [1]

وبين أن هذا الكتاب الذي ذكره الناسخ ، لم يذكره صاحب كشف الظنون ، ولم يوجد في الطبعة الأولى من فهرس دار الكتب ، ولكن وجد في الطبعة الثانية ، في فهرس علم اللغة ، برقم (٢٣١) وعرف بما نصه : (تأليف أبي الفضل عبد الله بن محمد بن أحمد العذري المعرف بالبشبيشي ، كما هو مكتوب على ظاهر النسخة بخط جديد ، ولكن به خروم في الأول ، والأثناء ، والآخر) [2] .

وبين الشيخ أحمد شاكر أنه بحث طويلا عن ترجمة هذا المؤلف للتذييل ، وذلك لأن الناسخ أغفل تاريخ التأليف فلم يعرف في أي عصر كان ، حتى وجد له ترجمتين في الضوء اللامع جـ٥،صـ ٧ ، والضوء اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوي ، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد ٨٣١-٩٠٢، طبعة القدس سنة ١٣٥٥هـ ، وشذور الذهب ، جـ٧،صـ١٤٦ ، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد الحنبلي ١٠٣٢-١٠٨٩ ، طبعة القدس سنة ١٣٥٠هـ وترجمته : هو جمال الدين عبد الله بن أحمد بن عبد العزيز بن موسى بن أبي بكر العذري البشبيشي القاهري الشافعي ، ولد في ١٠ شعبان سنة ٧٦٢، وأخذ الفقه عن سراج الدين العماري ، واختص به ولازمه ، وبرع في الفقه والعربية

---

(١) جامع التعريب بالطريق القريب ، تلخيص التذييل والتكميل لِمَ استُعمل في التلَّفظ الدَّخيل ، تأليف جمال الدين عبدالله أحمد البشبيشي على كتاب المُعرَّب للجواليقي ، تعليق علائي عبدالله بن محمد قرة ، وأرسلان نصوحي .

(٢) طبع كتاب البشبيشي في مركز اللغات الشرقية بكلية الآداب ، جامعة القاهرة ، قراءة أرسلان ، ١٩٩٥م .

واللغة ، وكذا الوراقة ، وتكسب بها ، وكتب الخط الجيد ، ونسخ به كثيرا وناب في الحسبة عن التقي المقريزي ، وقد صنف كتابا جليلا في الألفاظ المعربة ، ثم كتابا آخر استوعب أخبار قضاة مصر وكتابا في شواهد العربية ، بسط فيه الكلام ، وقال عنه الحافظ بن حجر السخاوي : (سمعت من فوائده كثيرا كان ربما جازف في نقله) مات بالإسكندرية في ٤ ذي القعدة سنة ٨٢٠ ، بين الشيخ الخلاف في نسب العذري هذا ، بين ما كتبه الناسخ للمخطوطة (ج) (عبد الله بن محمد بن أحمد بن أبي بكر بن موسى) وبين ما في الضوء ، والشذرات ، (عبد الله بن أحمد بن عبد العزيز بن موسى بن أبي بكر) ولم يجد الشيخ مرجحا لأحد القولين ، وإن كان يميل إلى ترجيح ما كتب على النسخة لأن الناسخ نقل عن خط المترجم نفسه ، والسخاوي نص على أن بشبيش منسوبة لقرية من أعمال المحلة بالغربية ، والعماد في الشذرات نسبه البشيتي (قال : بفتح الموحدة وكسر السين المعجمة وتحتية وفوقية ، نسبة إلى بشيت ، قرية بأرض فلسطين ، ولكن الشيخ رشح قبول قول السخاوي لأنه أعرف بالمصريين ، والناسخ في نسخة جـ نقل بـ خطه وكتبه مرتين (البشبيشي) بحروف واضحة لا تحتمل التصحيف.

العنوان الرابع : عن تعريب الأعلام :

بين الشيخ أن القول في تعريب الأعلام لا يتسع له هذا المجال الضيق ، وإن كانت مناسبته قوية ، وهو فوق هذا ، مما اضطلع به المجمع اللغوي بمصر ، وفيه أساطين اللغة وكبار رؤسائها ، والمشرق العربي والإسلامي ، وقد أقر المجمع قرارات كثيرة في التقريب ، منها

قرارات كتابة الأعلام الأعجمية بحروف عربية ونشرت قرارات الأعلام في مجلته الجزء الرابع سنة ١٣٥٦ هـ _صـ ١٨-٢١) ونشرت في الصحف الدورية وقد ذكر الشيخ أنه أراد أن ينقدها ويبين ما فيها من خطأ ، وما ينتج عنها من خطر على العربية ، وعلى صحة إخراج حروفها من أفواه أهلها إذا عملوا بهذه القرارات ، ومن هذا النقد :

١- يكتب العلم الإفرنجي الذي يكتب في الأصل بحروف لاتينية ، بحسب نطقه في اللغة الإفرنجية، ومعه اللفظ الإفرنجي ، بحروف لاتينية ، بين قوسين في البحوث والكتب العلمية ، على حسب ما يفسره المجمع في شأنه كتابة الأصوات اللاتينية التي لا نظير لها في العربية .

٢- تكتب الأعلام الأخرى التي ترسم بغير الحروف اللاتينية والعربية بحسب النطق بها في لغتها الأصلية كما ينطق بها أهلها ، لا كما تكتب مراعاة لما يأتي من القواعد ، ولعل من الأمانة العلمية التي تحتم على الباحثة أن تذكر أن هناك سقط من الرقم (٣-٦)ثم يأتي الرقم .

٧-بعض القبائل والبلاد الإسلامية لا يستعملون لغاتهم الأصلية ، بل يستعملون الكتابة باللغة العربية ولكن لهم أعلاما بعض أصواتها لا تطابق الحروف العربية ، وضعوا لها إشارات لتأدية هذا النطق، وبعض الأحيان تكون هذه الإشارات متعددة للصوت الواحد ، وقد رأى المجمع اختيار أحد هذه الاصطلاحات في كتابة الأعلام ، وذلك بأن وافق المجمع على كتابة الحرف (جاف) كافا بثلاث نقط .

٨-الأسماء النصرانية الواردة في كتب التاريخ تكتب كما عربها نصارى الشرق ، فمثلا يقال في بطرس (peters) وبقطر في (Victev) . ثم فصلت في القراءات بعض الحروف وبعض اللهجات الأخرى ، ووضع لبعضها حروف خاصة ، ووعد بوضع حروف أخرى لبعضها ، يقصد المجمع .

وقبل النقد لهذه القواعد نبه الشيخ على خطأ استعجب له وقع في القرن الثامن ، لا يدري كيف فات على هؤلاء الأعلام من أئمة العربية وعلماء الإسلام بالمجمع ، وذلك ضرب المثل باسمي (يعقوب) و (أيوب) للأسماء النصرانية التي عربها نصارى الشرق ، ثم يستعجب أيصدق هذا التمثيل في التاريخ، أو يصح على ما يعرف المسلمون ؟! و (يعقوب) و (أيوب) ذكرا في القرآن علمين لنبيين كريمين قبل المسيح عليه السلام وكذلك يعرفهما اليهود والنصارى ، فلم يكن أسماءهما من الأسماء النصرانية، ولم يكونا من الأسماء التي عربهما نصارى الشرق فإن ما عربهما وأمثالهما – عرب الجاهلية – لأن هذه الأسماء كانت معروفة عندهم قبل نزول القرآن، وعربها الله سبحانه في كتابه ، ونطق بها سيد العرب بما أوحى الله إليه ، وأنزل عليه بلسانه العربي المبين .

وينتقد الشيخ قرارات المجمع بأن الذي يقرأ قرارات المجمع في الأعلام يرى أنه حرص أن ينطق أبناء العربية الأعلام التي ينقلونها إلى لغتهم بالحروف التي ينطق بها أهلها ، وفسر اللسان العربي على كل لكنة أعجمية لا مثل لها في حروف العرب ، ثم تسجيل هذه الغرائب من الحروف برموز اصطلاحية تدخل على الرسم العربي مزيدا من

الحروف وتكاثرها ، ولذلك وجدنا العربية عندما تكتب هذه الأسماء مجموعة عربية متنافرة من اللهجات الأعجمية ، والرسوم الرمزية ، ووجدنا ألسنة أبنائنا لا تقيم حروفا من العربية على ما نطق به العرب ، مما أثبته علماء التجويد في إخراج الحروف من مخارجها ، وعلى قواعدهم بنيت قواعد العلوم العربية ، وبها حفظ لنا كيف ننطق بالقرآن ، وهو سياج اللغة وحاجبها ، وبين أن هذا الخطر يتضح بتدمير النطق العربي ، إذا سمعت قراءة الشباب في هذا العصر حروفا عربية غير مستقيمة . ويبين أن لغة العرب قبلت نطقا وقلت سماعا ، ولم يضع لها العرب الأقدمون القواعد في الإعراب والتصريف علوما مدونة ، وإنما أخذت عنهم اللغة كما ينطقون، ثم جاء القرآن العظيم مثبتا أعلامها ، حافظا كيانها على مر الدهور ، ثم استنبط علماء الإسلام القواعد العلمية في النحو ، والصرف ، والبلاغة والعروض وغيرها ، من الاستقصاء والتتبع ، وضم النظير لنظيره ، والشبيه إلى شبيهه ، ثم ما خرج عن النظائر جعلوه شاذا أو مسموعا ، ولكنهم لم يرسموا الحدود الدقيقة ، والقواعد الواضحة في التعريب ونقل الكلمات الأعجمية إلى العربية فيما علم ، أو لعل بعضهم فعل ولم يصل إلينا ، أو فقد من آثارهم بعوادي الزمن فإذا جئنا نحن وأردنا أن نضع قواعد كما وضعوا وجب أن نترسم خطاهم ، ونتتبع آثارهم فيما وضعوا أو استنبطوا ، ويرى إذا أردنا أن نضع قاعدة لتعريب الأعلام على مثال لغة العرب ، وجب أن نستقصي كل علم أجنبي نطق به العرب ، وماذا كان أصله في لغة أهله ، وماذا صنع فيه العرب حين نقلوه ؟ لكي نأخذ من ذلك معنى جامعا

لصنيعهم يكون أساسا لما نضع من قاعدة أو قواعد ، وأكثر الأعلام التي نقل العرب وأوثقها ما جاء في القرآن من أسماء الأنبياء ، فلو شئنا أن نخرج منها معنى واحدا تشترك كلها فيه ، لوجد كما ذكر معنى لا يخرج عن اسم منها هو أن الأعلام الأجنبية تنقل إلى العربية مغيرة في الحروف والأوزان إلى حروف العرب وحدها ، وإلى أوزان كلمهم أو ما يقاربها ، ولا تنقل كما ينطقها أهلها ، وهذا الاستقصاء والاستيعاب يخرج إذا إلى قاعدة على النقيض من القواعد التي قررها المجمع ، وهي قاعدة لا يجادل فيها لأنها من القواعد القطعية الثبوت لبنائها على الحصر الكامل ، الذي لا يشذ منه شاذة ، وهي أقوى ثبوتا ويقينا من قواعد النحو ، والتصريف ، ثم يكون للعلماء أن يبنوا عليها ويستنبطوا في حدودها، ويبين ثقته بأن المجتمع اللغوي سيعيد النظر في هذه القرارات ، ثم يعدل عنها ويرفعها، ويضع القواعد على الأصل الصحيح المسلم ، رجوعا للحق ، وإحسانا لسياسة اللغة .

العنوان الخامس : صفة نسخ الكتاب .

نسخ المعرب التي وجدت أربع نسخ رمز الشيخ لكل واحدة بحرف وهي :

١- ب : النسخة المطبوعة في ليبزج ، سنة ١٨٦٧ صححها المستشرق (إدوارد سخو) في ١٥٨، صفحة صغيرة ، غير الفهارس والملحقات طبعها عن أصل قديم ، مخطوط من سنة ٥٩٤ ، كتبه العبد الفقير إلى رحمة الله ورضوانه – محمد بن علي بن عبد العزيز بن علي الشافعي الحموي التنوخي ، راجيا – رحمة ربه- ومستغفرا

إليه من ذنوبه ، والحمد لله رب العالمين ، وصلواته على سيدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين والمنتخبين المكرمين المحترمين وسلم تسليما ، وقد ذكر الشيخ أن هذا الأصل هو أصل جيد لكن ليس في مصر ، ولا نقلت منه صور إلى مصر ، وما في المطبوع (ب) من أخطاء يظهر أنها من خطأ مصححه في القراءة ، أو من تصرفه بفهمه ورأيه ، وهذا المطبوع اضطربت أوراقه الأولى ، ففقد بعضها ووضع بعضها في غير موضعه ، وبين السقط في حواشي بعض الصفحات التي طبعها الشيخ .

٢- (ج) نسخة مخطوطة من دار الكتب المصرية تحت رقم (٢١م لغة) من كتب المرحوم مصطفى باشا فاضل ، وقد عدها الشيخ أجود النسخ التي في يده للتحقيق وأوراقها ٤٦ورقة كتبت سنة ١٠٩٥ وكتب كاتبها في آخرها ما نصه : " تم الكتاب بعون الملك الوهاب ، وكان الفراغ من نسخه في أواخر شهر ذي القعدة من شهور سنة خمس وتسعين وألف على يد محيي الدين السلطي الدمشقي ، بين الشيخ أنها غير واضحة السلطي وقد تقرأ " السلفي " الدمشقي – عفى الله عنه – وعلى طرتها كتب عنوان الكتاب في ستة أسطر، المعرب من الكلام الأعجمي ، تأليف الشيخ الأجل السيد الإمام العالم الأوحد الثقة الأمجد الورع فريد عصره أبي منصور موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر الجواليقي – رحمة الله تعالى عليه - ، وتحت العنوان ترجمة المؤلف بخط كاتب النسخة ، لخصها ، من مقدمة التذييل ، للعذري البشبيشي ، وساق عبارة البشبيشي ، قوله : (لكن الجواليقي مع جودة كتابه هذا) ثم يذكر أنه كتب يسار

العنوان أربع عبارات ، يملك هذا الكتاب إحداها أعلى قليلا من العنوان ، ويظهر أنها لمالك النسخة الأولى ، وأن الناسخ نسخها من أجله ونصها : " الحمد لله وحده ، مما استكتبه الفقير محمد بن عجلان الحسيني – غفر الله له – ولأسلافه ، آمين سنة١٠٦٩، ثم ذكر الشيخ تعريفا لمحمد هذا – مما يدل على دقة تتبعه أنه محمد بن عجلان ، هو السيد محمد بن حسن الشهير بابن عجلان الحسيني الشافعي الدمشقي ، نقيب الأشراف بدمشق ، ولد سنة ١٠٣٦ ، ومات بكرة نهار الاثنين لمحرم سنة ١٠٩٦ ، ودفن بمدفن خاص بهم ، وترجمته في خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر للحجي محمد أمين بن فضل الله بن محب الله الحلبي الدمشقي (١٠٦١-١١١١هـ) جـ٣-٤٣٦، ٤٣٧ ، وظهر للشيخ أنه استكتب النسخة في آخر حياته في أوائل محرم سنة ١٠٩٦، ثم هناك تملك آخر لنص استصحبه الفقير الحاج الحافظ السيد محمد أمين البليدي – عفى الله عنه – وتحته ختم فيه " الحاج السيد محمد أمين " وعلى يساره بخط آخر " الله حسبي " وتحته بيت شعر هو :

سَيَكْفِيكَ أَمْرُ النَّاسِ فِيمَا مَلَكْتُهُ ..... لَقَدْ كَانَ هَذَا مَرَّةً لِفُلَانِ

وعلى يساره تمليك الفقير محمد العمادي - غفر له – وعلى يساره تمليكان أحدهما الحمد لله الكريم الغني الذي ملك عبده محمد شريف البرزنجي المدني لهذا الكتاب الجليل بثمن بخس قليل تحريرا في ليلة عاشوراء في محروسة استانبول في أودة مولانا السيد إبراهيم علمي زاده - رزقه الله في الدارين مراده وزيادة - ، كان في سنة ١١٢٤ هـ وقد تاب الكاتب في تلك الليلة - اللهم فتب عليه- وتحته كتب "

دخل في سلك ،ملك الفقير محمد أمين ، من الموالي الكرام في سنة ١٢٦٥ " ، وبين أن هذه النسخة نقلت من أصل قديم يظن أنه معتمد لأن كأنها نص في حاشية الورقة الرابعة منها ، وأنه نقلها من نسخة عليها خط ابن المؤلف ، وقد نقل الشيخ هذه الحاشية في حاشيته ٣ من الصفحة ١١ من كتاب المعرب ، ويظهر أن الناسخ عني بضبط المشكل من ألفاظها وعني بمقابلتها مع الأصل مقابلة جيدة ، ولعله قابلها على نسخ أخرى مختلفة بالحاشية .

النسخة د- نسخة مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ٢م لغة ، وهي من كتب المرحوم مصطفى باشا فاضل أيضا ، وخطها نسختي حديث، وقيمتها العلمية قليلة .

النسخة م – نسخة بدار الكتب ، بالخزانة التيمورية ، تحت رقم ٢٨٣ لغة ، كتبت في سنة ١١١١، وكتب ناسخها في آخرها تم الكتاب بعون الله وتوفيقه نهار الأحد التاسع عشر من شهر ذو القعدة المكرم سنة ١١١١ ، على يد أفقر العباد إلى الله ، وأحوجهم إليه ، زين العابدين بن أحمد بن إدريس اليمني المكي الشافعي – غفر الله له ولوالديه وللمسلمين – وهي كما رأى الشيخ نسخة جيدة التصحيح ، متوسطة الضبط استفاد منها الشيخ في تحقيق الكتاب فوائد جمة .

ثم بين أنه من المصادفات المستغربة أن النسخ المخطوطة الثلاث المعتمدة من هذا الكتاب هي أصل ب، و،ج ، و م ... أرخ نسخها كلها في شهور ذي القعدة في قرون مختلفة ، ومثل هذه المصادفات قليل نادر.

ثم ذكر الشيخ بأسلوب أدبي رفيع أنه لم يستطع أن يلقي القلم من يده قبل أن يشكر أخيه العالم وابن خاله المحقق ، الثقة ، الثبت النابغة ابن خالي ، السيد عبد السلام محمد هارون ، فقد أعانه في تحقيق كثير من مشكلات الكتاب ، وبذل جهدا مشكورا في قراءة تجاربه – حفظه الله – ثم سأل الله السداد والعصمة، وأرخ باسمه ، كتبه أحمد محمد شاكر، ذو الحجة سنة ١٣٦٠هـ.

العنوان السادس : ترجمة المؤلف :

ذكر الشيخ أن المؤلف يقصد الجواليقي ذكر في ص ١١-١٢ الجواليقي، أعجمي معرب ، وأصله (گاله) وجمعه (جوالق) بفتح الجيم ، وهو من نادر الجمع ، وأبان أنه لم يذكر جمعه على (جوالق) بزيادة الياء ولقد أثبت الشيخ في هامش الصفحة عن اللسان ، والقاموس ، والمعيار، والياء الثابتة في نسبة المؤلف بخطه ، وفي نقل اسمه في كل المصادر ، وعلى ألسنة العلماء ، قال السمعاني في (الجواليقي) بفتح الجيم والواو ، وكسر اللام بعد الألف ، وسكون الياء المنقوطة باثنين من تحتها ، وفي آخرها القاف ، هذه النسبة إلى (الجواليق) وهي جمع (جوالق) ، ولعل بعض أجداده المنتسب إليهم كان يبيعها أو يعملها ، وذكر الشيخ ملمح لغوي أنها نسبة شاذة لأن الجموع لا ينسب إليها [1] بل ينسب إلى آحادها ، إلا ما جاء شاذا مسموعا في كلمات محفوظة ، وهذا يدل على عمق فهم الشيخ للغة العربية وأبنيتها وبين أن (الجواليق) في جمع (جوالق) شاذ ، لأن الياء

(١) انظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام ج(٤) ٣٣٣ .

لم تكن موجودة في المفرد ، والمسموع منه (جوالق) بضم الجيم، وجمعه (جوالق) بفتحها ، وهو باب مطرد ، وبين أن هذه النسبة (الجواليقي) نقدها ابن خلكان ، وأنها أحدثت جدلا بين الجواليقي ، وبين أبي سعد الهروي النحوي ، واسمه آدم بن أحمد بن أسد توفي سنة ٥٣٦ ، ونقل ياقوت ترجمته في معجم الأدباء ٣٢/١ عن أبي سعد السمعاني ، وعندما جاء الهروي بغداد اجتمع إليه أهل العلم وقرأوا عليه الحديث والأدب، وجرى بينه وبين الشيخ أبي منصور موهوب بن أحمد بن الخضر الجواليقي ببغداد منافرة في شيء أختلفا فيه ، فقال له الهروي أنت لا تحسن أن تنسب نفسك ...، فإن الجواليقي نسبه للجمع ، والنسبة إلى الجمع بلفظه لا تصح ، ثم بين الشيخ أنه قال : أي السمعاني ، وهذا الذي ذكره الهروي نوع مغالطة فإن لفظه ماذا ؟ لأن لفظ الجمع إذا سمي به جاز أن ينسب إليه بلفظه ، كمدائني وأنمارى ثم ذكر الشيخ أن ياقوت قال : أن هذا الاعتذار ليس بالقوي ، لأن الجواليقي ليس باسم رجل فيصح ما ذكره وإنما النسبة إلى بائع ، والله أعلم ، لأنه لو كان اسم رجل ، أو قبيلة أو موضع نسب إليه .

أما اسمه ونسبه ومولده . .

هو أبو منصور موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر بن الحسن ، وذكر الشيخ في الحاشية ، زاد السيد عز الدين التنوخي في نسبه بعد (الحسين) (بن محمد) أنه لم يجد هذه الزيادة في المصادر التي بين يديه ، وعند السمعاني (الحسين) بدل (الحسن) وذكر الشيخ أنه خطأ من الناسخ ، أنه الجواليقي البغدادي اللغوي الأديب ، ويذكر

الشيخ أن أباه كان من أهل العلم والستر ، قال السمعاني (أبو طاهر) أحمد بن محمد بن الخضر بن الحسين الجواليقي ، والد شيخنا ، أبي منصور ، كان شيخا صالحا سديدا، ولد أبو منصور في شهر ذي الحجة سنة ٤٦٥ ، أغسطس سنة ١٠٣٠، كما نص ابن الأثير في الكامل ، وأبو الفداء في المختصر وابن العماد في الشذرات نقلا عن الحافظ ابن رجب ، وذكر السمعاني في الأنساب ، وياقوت في معجم الأدباء ، وابن خلكان في الوفيات ، تاريخ مولده سنة ٤٦٦هـ ، ولم يذكروا الشهر ، وناقض ابن الأثير نفسه فذكر ذلك في اللباب ، تقليدا للسمعاني ، وأن ياقوت ابن خلكان قلدا السمعاني فيما يرى الشيخ ، وإنما رجح القول الأول لتحديدهم الشهر عند ذكر العام ، ولاحظ أنه كثيرا ما يتساهل المؤرخون في تاريخ من ولدوا في أواخر العام ، في العام الذي بعده .

مشايخه :

أخذ أبو منصور العلم عن كثير من علماء عصر الأعلام :

١- منهم أبو القاسم البوسري ، واسمه علي بن أحمد بن محمد البندار ، شيخ بغداد في عصره (٣٨٠ -٤٧٤) ترجمته في الأنساب ، والشذرات لابن العماد ٣-٣٤٦ ، وذكره الذهبي في وفيات التذكرة ٣-٣٥٣ .

٢- أبو طاهر بن أبي الصقر الأنباري ، اسمه محمد بن أحمد بن محمد بن اسماعيل اللخمي الخطيب، كان ثقة صالحا ، فاضلا ، سمع منه الخطيب البغدادي المتوفى سنة ٤٦٣ ، ومات سنة ٤٧٦ عن

نحو ١٠٠ سنة له ترجمة في ابن كثير(١٢٥/١٢)، والنجوم الزاهرة (١١٨/٥)، والشذرات (٣/ ٣٥٤).

٣- أبو الفوارس طراد بن محمد بن علي الزيني ، النقيب الكامل الهاشمي العباسي ، نقيب النقباء ، ومسند العراق ، ٣٣٨-٤٩١ ، له ترجمه في النجوم (٥-١٦٢) لابن تغري بردي ، والشذرات (٣٩٧،٣٩٦/٣) .

٤ - أبو سعد العلاء بن الحسن بن وهب بن الموصلايا، صاحب ديوان الإنشاء ، أحد الكتاب المعروفين يضرب به المثل في الفصاحة ، وحسن العبارة خدم دار الخلافة ٦٥ سنة ، كان نصرانيا ، وأسلم سنة ٤٨٤ ترجم له في معجم الأدباء لياقوت(٥ / ٦٩ - ٧٢)، وابن كثير (١٢ /١٤٦) ، والنجوم الزاهرة (٥/ ١٨٩ – ١٩٠) .

٥- أبو الحسن بن أبي الصقر الواسطي ، واسمه محمد بن علي بن الحسين بن عمر " كان أديبا شاعرا فقيها تفقه على أبي إسحاق الشيرازي ، له ترجمه في معجم الأدباء ٧/ ٤٣-٤٥ ، وطبقات الشافعية لابن السبكي (٣ / ٨٠)، والنجوم الزاهرة (٥ / ١٩١).

٦- ابن الطيوري ، هو أبو الحسين المبارك بن عبد الجبار بن أحمد بن قاسم الصيرفي (٤١١-١٥٠٠) كان محدثا مكثرا صالحا أمينا صدوقا صحيح الأصول ، له ترجمة في لسان الميزان ، للحافظ ابن حجر (٥- ٩- ١١) والشذرات (٣: ٤١٢) .

٧-السراج ، مؤلف (مصارع العشاق) ، هو أبو محمد جعفر بن أحمد بن الحسين القارئ البغدادي (٤١٦- ٥٠٠)، كان حافظ

عصره ، وعلامة زمانه ، وروى عنه الجواليقي في المعرب ، له ترجمة في معجم الأدباء (٢/٤٠١-٤٠٥) وابن خلكان(١-١٣٩) .

٨-ابن الخطيب التبريزي أبو زكريا يحيى بن علي بن محمد الشيباني (٤٢١-٥٠٢) وهو إمام من أئمة اللغة والأدب ، تلميذ أبي العلاء المعري ، شرح الحماسة والمعلقات ، والمفضليات ، وديوان المتنبي ، وسقط الزند له مؤلفات جمة وعظيمة ، وبه تخرج الجواليقي وأخذ عنه الأدب ولازمه ، ثم خلفه في درس الأدب في النظامية بعد وفاته ، وقد روى عنه في المعرب مرارا ، وله ترجمة في نزهة الألباب لابن الأنباري (٤٤٣-٤٤٨) ومعجم الأدباء (٧/ ٢٨٦-٢٨٨) وتاريخ ابن كثير (١٢/١٧١) وابن خلكان (٢/٣٠٧-٣١٠) ثم ذكر الشيخ أن الجواليقي لكي يظهر شدة أمانته في النقل عن شيخين لم يعرفهما الشيخ .

٩-أحدهما ابن بندار ، وذكره في صـ (٥٤ ، ١٢٤ ، ٢٥١ ، ٣٠٥) روى عنه عن ابن رزمة عن ابي سعيد عن ابن دريد ، والذي ظهر للشيخ أن الجواليقي سمع عن ابن بندار وِدا عن ابن رزمة أنه سمع عنه كتاب الجمهرة ، وبين الشيخ أن ابن رزمة هو " محمد بن عبد الواحد بن علي بن إبراهيم بن رزمة ، أبو الحسن البزار وهو تلميذ لأبي سعيد السيرافي ، وأبو سعيد هو شيخ الحافظ أبي بكر الخطيب البغدادي ، ترجم له في تاريخ بغداد جـ٢، ٣٦١ ، وفي الشذرات (٣/ ٢٥٥) . ثم ذكر الشيخ ترجمة أبي سعيد السيرافي وهو الإمام الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (٢٩٠-٣٦٨) وأبو سعيد درس اللغة على أبي بكر بن دريد ، وله تراجم وافية في معجم الأدباء (٣-٨٤-١٢٥

) ونزهة الألباء ، وابن خلكان (١/١٦٢-١٦٣) وتاريخ بغداد (٧/٣٤١-٣٤٢) (وبغية الوعاة) (٢٢١-٢٢٢) ، والشيخ الثاني الذي روى عنه الجواليقي ولم يعرفه الشيخ هو :

١٠-عبد الرحمن بن أحمد صـ (١٩٧) ، روى عنه الجواليقي عن الحسن بن علي عن أحمد بن جعفر عن عبد الله بن أحمد عن أبيه بإسناده عن أنس بن مالك ، فهذا (عبد الرحمن بن أحمد) يقول الشيخ أنه لا يعرف من هو ، وفي العصر والطبقة شيوخ يسمون بهذا الاسم ، لم أستطع أن أجزم بأيهم هو ، أو بأنه شخص آخر ؟ وشيخه (الحسن بن علي) ، وهو أبو محمد الجوهري الشيرازي مات سنة ٤٥٤ عن أكثر من ٩٠ سنة ، أملى مجالس كثيرة ، وروى عن أبي بكر القطعي وغيره ، وله ترجمة في الشذرات (٣-٢٩٢) ، وشيخه أحمد بن جعفر ، هو أبو بكر القطيعي ، وذكره الشيخ عند ذكره في الكتاب ، وظهر للشيخ أن الجواليقي روى عن عبد الرحمن ، مسند الإمام أحمد بن حنبل .

وقد عاصر الجواليقي الطبقة العليا من أئمة العلم ، ومفاخر العربية ، وأساطين الإسلام ، ممن ماتوا قبله ، أو عاشوا بعده ، ولعله قد سمع منه أو سمعوا منه ، وقد وجد الشيخ أحمد شاكر – رحمه الله – في ترجمة الحريري صاحب المقامات (٤٤٦-٥١٦) في ابن خلكان (١-٥٣٢) ما نصه : (قال ابن منصور بن الجواليقي) ، أجاز ل المقامات (نجم الدين وقاض قضاة البصرة شيخ الإسلام عبيد الله عن أبيهما منشئها) فهذان الشيخان ، ابنا صاحب المقامات ، وهما أصغر طبقة من الجواليقي ، ولكن الشيخ روى عنهما المقامات

بالإجازة ، وقد كان معاصرا للحريري ، لعله لم يوفق له لقاؤه ، حتى يسمعها منه أو يستجيزه إياها ولتواضع الجواليقي ، فلم يتعال عن روايتها عمن هما أصغر منه ، وهكذا كان شأن العلماء قديما كما يرى الشيخ يحرصون على الرواية في كل حال .

وفي نهاية تعداد أساتذة الجواليقي يبين الشيخ مدى حرص الآباء والمربين على أن يروى أبناؤهما عن شيوخ كبار نحو من مات سنة ٤٧٤ ، وهو أبو القاسم البسرى ، والآخر أبو طاهر بن أبي الصقر الأنباري – مات سنة ٤٧٦ ، وكانت سن الجواليقي بين التاسعة والحادية عشرة ، وهذا عمل للعلماء يقومون بإسماع أبناءهم من الشيوخ الكبار، قبل استكمالهم أسباب المعرفة .

العنوان السابع : تلاميذه ..

أخذ عن الجواليقي العلم من العلماء والأئمة الكبار.

١- ابنه اسماعيل بن موهوب أبو محمد ، ولد في شعبان سنة ٥١٢، ومات في شوال سنة ٥٧٥ ، كان إمام أهل الأدب بعد أبيه منصور بالعراق ، وقد اختص بتأديب أولاد الخلفاء ، وقد كان مليح الخط، وله في دار الكتب المصرية نسخة من أدب الكاتب من شرح الجواليقي بخط ابنه اسماعيل.

٢- ابنه الثاني إسحاق بن موهوب أبو طاهر مات في ١١ رجب سنة ٥٧٥ ، وحدث بالقليل .

وبين الشيخ أن سلسلة العلم اتصلت في بيت الجواليقي فخرج من عقبه علماء آخرين ، ففي ترجمة عز الدين البيساني محمد بن أحمد بن عبد الرحيم حفيد القاضي الفاضل في

كتاب المنتخب المختار ، ومن ترجمة ابن سراقة الأنصاري الشاطبي المتوفي سنة ٦٢٢ ، وأن من شيوخهما الحسن بن اسحاق بن موهوب ابن الجواليقي ، وفي ترجمة القطب القسطلاني الحافظ شيخ الحافظ الدمياطي ، المتوفى بالقاهرة سنة ٦٨٦ صـ ١٧٣ ، أنه قرأ ببغداد على (موهوب بن أحمد بن إسحاق بن موهوب ابن الجواليقي).

ويذكر الشيخ أنه لم يجد ذكرا لهذين ، ولا ذكرا لعلماء آخرين .

٣- أبو سعد السمعاني الحافظ تاج الإسلام عبد الكريم بن محمد بن منصور (٥٠٦-٥٦٢) وهو صاحب كتاب الأنساب ، له ترجمة حافلة في تذكرة الحفاظ ٤ / ١٧ ، وابن خلكان صـ ١/ ٣٧٨، والشذرات (٤/ ٢٠٦،٢٠٥) .

٤- أبو محمد بن الخشاب ، عبد الله بن أحمد بن أحمد (٤٩٢-٥٦٧) قال عنه القاضي الأكرم ، كان أعلم أهل زمانه بالنحو حتى يقال أنه كان في درجة أبي علي الفارسي " له ترجمة في معجم الأدباء (٤-٢٨٦-٢٨٨) وابن خلكان ، (١-٣٣٥، ..... إلخ).

٥- أبو البركات الأنباري ، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله (٥١٣-٥٧٧) وهو مؤلف نزهة الألباء في طبقات الأدباء له ترجمة في ابن خلكان (٣٥٠/١) وطبقات الشافعي (٢٤٨/٤) .

٦- أبو الفرج بن الجوزي الحافظ ، عبد الرحمن بن علي بن محمد وهو إمام معروف له ترجمة في ابن خلكان (٣٥٠/١-٣٥١) وابن كثير (١٣-٢٨-٣٠) .

٧- أبو اليمن الكندي ، تاج الدين زيد بن الحسن بن زيد النحوي اللغوي ، والمقرئ المحدث الحافظ (٥٢٠-٦١٣) قال ابن الجوزي في طبقات القراء ، ولد في شعبان سنة عشرين وخمسمائة ببغداد ، له ترجمة في طبقات القراء (٢٩٧/١-٢٩٨) وابن خلكان (٢٤٥/١-٢٤٦) ومعجم الأدباء (٢٢٢/٤- ٢٢٣) .

وبين الشيخ أن غيرهم كثير، وأن في هذا القدر كفاية .

العنوان الثامن :

بعض أخباره وأحواله ، وجمل من ثناء العلماء عليه .

نقل الحافظ أبو الفضل السلامي محمد بن ناصر : (سمعت جماعة من شيوخي يذكرون أن ابن ناصر والجواليقي كانا يقرآن الأدب على أبي زكريا التبريزي ، ويطلبان الحديث ، فكان الناس يقولون: يخرج ابن ناصر لغوي بغداد والجواليقي محدثها ، فانعكس الأمر وانقلب ، وقال ...(كان ابن ناصر أيضا رأسا في اللغة) ثم يذكر الشيخ أحمد شاكر ويقول : وأقول أنا كان الجواليقي أيضا عالما بالحديث سمع منه كثير من الأئمة الكبا) ، وقال ابن خلكان : كان إماما في فنون الأدب ، وهو من مفاخر بغداد ، قرأ الأدب على الخطيب أبي زكريا التبريزي ، ولازمه وتتلمذ له ، حتى برع في فنه، وهو متدين ثقة غزير الفضل ، وافر العقل ، مليح الخط ، كثير الضبط " . قال الحافظ السمعاني : (وبرع في الفقه وصف تصانيف وانتشر ذكره وشاع في الآفاق ، قرأ عليه أكثر فضلاء بغداد) ثم قال : (سمعت منه الكثير ، وقرأت عليه الكتب مثل غريب الحديث لأبي عبيد ، وأمالي الصولي وغيرها من الأخبار المشهورة) ، قال عنه تلميذه

ابن الجوزي (قرأت عليه كتاب) المعرب (وغيره من تصانيفه) ، وقال ياقوت في معجم الأدباء اختص بإمامته المقتضي لأمر الله الخليفة العباسي ، وكان من أهل السنة ، طويل الصمت ، لا يقول شيئا إلا بعد التحقيق ، ويكثر من قول لا أدري، وكان مليح الخط ، يتنافس الناس في تحصيله والمغالات به ، وقال تلميذه أبو البركات بن الأنباري يذكر شيئا من سيرته وشيئا من مصنفاته ، ومذاهبه في بعض المسائل النحوية : كان يصلي بالإمام المقتفى لأمر الله ، وصنف له كتابا لطيفا في علم العروض ، وألف كتبا حسنة ، منها (شرح أدب الكاتب) ومنها (المعرب) ، ولم يعمل في جنسه أكبر منه ، (والتكملة فيما يلحن فيه العامة) ، إلى غير ذلك وقرأت عليه ، وكان منتفعا به لديانته ، وحسن سيرته ، وكان يختار في بعض المسائل النحوية مذاهب غريبة وكان يذهب إلى أن الاسم بعد (لولا) يرتفع بها على ما يذهب إليه الكوفيون. وقد بينت وجهه غاية البيان في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف ، وكان يذهب إلى أن الالف واللام في (نعم الرجل) للعهد ، على خلاف ما ذهب إليه الجماعة ، من أنها للجنس لا للعهد، وقد نقل ياقوت في معجم الأدباء عن ابنه أبي محمد اسماعيل بن موهوب قال : كنت في حلقة والدي يوم الجمعة بعد الصلاة بجامع القصر، والناس يقرؤون عليه، فوقف عليه شاب وقال: يا سيدي، قد سمعت بيتين من الشعر لم أفهم معناهما، وأريد أن تسمعها مني وتعرفني معناهما فقال قل، فأنشد:

وَصْلُ الحبيب جنانُ الخُلْدِ أسْكُنها وهجرُه النارُ يُصليني به النارا

فالشمسُ بالقوس أمْستْ وهي نازلةٌ إن لمَّ يَزُرْني وبالجوزاء إن زارا

قال إسماعيل : فلما سمعهما والدي قال: (يا بني، هذا معنى من علم النجوم وسيرها ، لا من صنعة أهل الأدب) ، فانصرف الشاب من غير فائدة، واستحيا والدي من أن يسأل عن شيء ليس عنده منه علم، فآلى على نفسه أن لا يجلس في حلقته حتى ينظر في علم النجوم، ويعرف تسيير الشمس والقمر ، فنظر في ذلك، ثم جلس للناس. ومعنى البيت (أن الشمس إذا كانت في القوس كان الليل طويلا، فجعل ليالي السهر فيه؟ وإذا كانت في الجوزاء كان الليل قصيرا فجعل ليالي الوصل فيها" ويعلق الشيخ أحمد شاكر بقوله : أن هذا يدل على بعد همته ، وقوة عزمه، إذ حمل نفسه على تعلم علم لم يكن من علومه بسبب سؤال واحد سئل عنه) . وفي أثناء حديث الشيخ أحمد شاكر عن حياة الجواليقي وتلاميذه، وضع ثلاث لوحات من مخطوطة كتاب فيه نسب عدنان وقحطان عن أبي العباس محمد بن يزيد -رحمة الله عليه- سماع لموهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر الجواليقي، لوحة رقم (١-) ثم لوحة رقم (٢-) تبين بعض الإنسان في الكتاب ثم لوحة رقم (٣) كتاب (أسماء خيل العرب) لموهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر الجواليقي .

العنوان التاسع :

الحديث عن مؤلفات الجواليقي :

١- المعرب . وهو الكتاب الذي تجري الدراسة عليه.

٢- شرح أدب الكاتب ، وقد وجد منه الشيخ نسخة بخط ابنه اسماعيل بن موهوب طبع منها بمصر بمكتبة القدسي سنة ١٣٥٠هـ

٣- (تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة) قال ياقوت أكمل به درة الغواص للحريري ، وذكره ابن خلكان في مؤلفات الجواليقي تحت تتمة درة الغواص تأليف الحريري صاحب المقامات، سماه : (التكملة فيما يلحن فيه العامة) طبع الكتاب بدمشق سنة ١٣٥٥هـ

٤- (كتاب العروض) سماه ياقوت، وبين الشيخ يظهر أنه الكتاب الذي ألفه للخليفة المقتفى لأمر الله.

٥- (غلط الضعفاء) وقد ذكره السيد عز الدين التنوخي في مقدمة التكملة في مؤلفات الجواليقي.

العنوان العاشر:

وفاته :

من أرخوا وفاة الجواليقي اتفقوا على أنه مات يوم الأحد ١٥ من المحرم ، وزاد بعضهم أنه مات في السحر اختلف المؤرخون في السنة فقال تلميذاه أبو سعد السمعاني، وأبو البركات بن الأنباري سنة ٥٣٩هـ ، وقد قلدهما في ذلك ابن خلكان، وابن الأثير في اللباب، وياقوت. وقال ابن الأثير في التاريخ وابن كثير ، والذهبي، وأبو الفداء [١]

(١) أبو الفداء إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد بن عمر بن شاهنشاه أبو أيوب ، ويطلق عليه صاحب حماة ، تاريخ أبي الفداء المختصر في تاريخ البشر .

، وابن تغري بردي ، وابن العماد، سنة ٥٤٠هـ وقال الشيخ هذا هو الصحيح، واستغرب أن يخطئ تلميذاه في سنة وفاته، وهو في أول السنة في المحرم، ويؤيد ترجيح الشيخ أن الذين أرخوا لسنة ٥٤٠هـ كلهم ممن أرخ في كتابه على السنين، ولدقة الشيخ بين أن الحجة القاطعة أن أول المحرم سنة ٥٣٩هـ يوم الثلاثاء، والخامس عشر منه يوم الثلاثاء أيضا ، أما سنة ٥٤٠هـ فأول المحرم منها يوم الأحد والخامس عشر منه يوم الأحد، وهو يوافق اليوم الذي أرخ به موته (الأحد، ١٥محرم سنة ٥٤٠هـ= ٨ يوليو سنة ١١٤٥م)، وقد ذكر في ترجمة المؤلف التي نقلها ناسخ نسخة (ج) عن ابن العذري ما نصه ، (وعن ابن الجوزي وابن النجار) أنه – أي الجواليقي- ولد في ذي الحجة سنة ٤٦٥هـ ، وتوفي نصف محرم سنة ٥٤٧هـ وذكر الشيخ أن تاريخ الوفاة خطأ قطعا ؛ لأنه إن كان يوم ١٥ محرم سنة ٥٤٥ يوافق الأحد إلا أن السماع المكتوب على طرة كتاب (نسب عدنان وقحطان) في اللوحة رقم ١- وهو بخط الحافظ السلامي صديق الجواليقي وزميله في الطلب يدل أن الجواليقي مات قبل كتابته، لأن فيه أن أبا محمد اسماعيل ابن الجواليقي، قرأ الكتاب وسمعه معه أخوه أبو طاهر إسحاق، وقد وصفهما الحافظ ابن ناصر أنهما، أبناء الشيخ الإمام أبي منصور موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر الجواليقي، -رحمه الله-وهذا السماع كتب يوم السبت ١٥ شوال سنة ٥٤٠ ، واعتقد الشيخ أن سبب الخطأ فيما نقل عن ابن الجوزي ، وابن النجار أن يكون ابن الجوزي، وهو تلميذ المؤلف ، كتب التاريخ بالرقم لا بالحروف، ونقله عنه ابن النجار ثم صحف، في النقل عنهما أو عن

أحدهما، فقد قرئ الصفر خمسة، وقد كتبه الناقل بالحروف، ويرى الشيخ أنه بعد التحقيق أنه توفي سنة ٥٤٠ .

وقد أرخه السيوطي في البغية [١] في المحرم سنة ٤٦٥هـ، وهو خطأ ولعله أراد ذكر تاريخ الولادة وقد كتب شهر الوفاة، وبيض الباقي ، ثم سنة الولادة فكان سنة الوفاة ، أو كتبها في موضعها، ويذكر الشيخ أن هذا الخطأ عن السيوطي تبعه فيه صاحب كشف الظنون لحاجي خليفة ، وبين الشيخ لكي يتأكد من مولده ووفاته أنه رجع لطبقات الحنابلة للحافظ بن رجب، وجد فيه ما نصه قال السمعاني : وهو تلميذ الجواليقي سألته عن مولده فقال : سنة ٤٦٦، ذكره غيره أنه سأله عن ذلك فقال أواخر سنة ٤٦٥هـ أوائل سنة ٤٦٦هـ ، وهذا يدل على أن الاختلاف مرجعه الجواليقي نفسه، وقد وجد فيه الشيخ أنه أرخ لوفاة الجواليقي سحر يوم الأحد الخامس عشر محرم سنة ٥٤٠ ، وقال : ابن السمعاني فذكر وفاته في سنة تسع وثلاثين ، وهذه الدقة في تحري الشيخ في يوم وفاة الجواليقي تدل على الحرص والعناية من الشيخ المحقق عن كل ما كتب في تاريخ الجواليقي – رحمه الله – الجواليقي ، ورحم الله الشيخ (أحمد محمد شاكر)[٢]

---

(١) كتاب المختصر في أخبار البشر ، بُغية الوعاة ، جـ٢ ، صـ٣٠٨ .

(٢) الجواليقي ، المعرّب ، المقدمة من (٣-٤٠) .

المسألة الثانية

تتناول منهج الشيخ في تحقيق الكتاب :

أولا : تناول الشيخ أحمد شاكر -رحمه الله-تحقيق الكتاب بدراسة وافية لكل كلمة من بداية الكتاب الذي يبتدئ بباب الهمزة ، وينتهي بباب الياء مرتبا على حروف المعجم، ومن الدراسة المتأنية المخلصة بحق التي قام بها هذا الشيخ أنه اتبع في تحقيق الكتاب منهجا تتبعته الدراسة حقيقة من أول الكتاب إلى نهاية فهارسه ، وقد جرى منهج الشيخ على الآتي في الدراسة لكتاب الجواليقي وتكتفي الدراسة بضرب أمثلة لطريقة دراسة الشيخ لكتاب المعرب ، لأنه بصدق لو ذكرت الدراسة منهجه في كل ما قام به من توضيح وتتبع المفردات التي دخلت العربية ، سيقع كتاب آخر حول كتاب الجواليقي ، يعزى كل ما فيه من توضيح لكثير من المفردات التي دخلت العربية للشيخ أحمد شاكر الذي لم يألوا جهدا في تخريج تلك المفردات وتذكر الدراسة منه أمثلة متتابعة . ولا تغفل الدراسة ما قام به د. ف. عبد الرحيم الذي ذكر معنى بعض الكلمات في لغاتها الأصلية . والدراسة هي ما يلي :-

ثانيا : تأصيل الكلمة بأن تعاد إلى أصلها الذي اشتقت منه :

المادة في باب الألف – الكلمة الأولى كما قال الجواليقي في المتن (الإنجيل) ومعناه أعجمي معرب. وقال بعضهم : إن كان عربيا فاشتقاقه من انكيليون (النجل) وهو ظهور الماء على وجه الأرض واتساعه. و(نجت الشيء) إذا استخرجته وأظهرته مستخرج به علوم

وحكم . قيل هو (إفعل) من (النجل) وهو الأصل (الإنجيل) أصل لعلوم وحكم .

قال الشيخ أحمد شاكر في الحاشية في تأصيل هذه الكلمة بحاشية (ج) يقصد المخطوطة (الإنجيل معرب انكليون) ثم استشهد كاتب ذلك ببيت فارسي من المثنوى والصحيح أن الكلمة يونانية الأصل وأن أصلها (أونجليون) مركبة من كلمتين معناهما (البشرى الحسنة) كما أفاده العلامة الكبير الأب انستاس الكرملي[1] ، وقال د.ف عبد الرحيم في حاشية كتاب المعرب للجواليقي وهو محقق كتاب المعرب للجواليقي حيث بين أنه حقق كلماته بإرجاعها إلى أصولها وذكر معانيها الأصلية وتتبع التغيرات التي طرأت عليها حيث قال: القول إن اشتقاقه من النجل بمعنى ظهور الماء لابن دريد ٣٧٧/٣ ، ١١٢/٢) والقول الثاني للفراء [2] في (التهذيب ١١-٨٠) ثم على والصواب أنه معرب . قال الزمخشري [3] (آل عمران:٣). التوراة والإنجيل اسمان أعجميان وتكلف اشتقاقهما من الورى والنجل ووزنهما (تفعيلة وإفعيل) إنما يصبح بعد كونهما عربيين . وقرأ الحسن الأنجيل بفتح الهمزة، وهو دليل على عجمته لأن (أفعيل) بفتح الهمزة ، عديم في أوزان العرب. ثم ذكر د.ف. عبدالرحيم في اللسان [4] : قرأ الحسن وليحكم أهل الأنجيل بفتح الهمزة وليس هذا

---

(١) الجواليقي ، المعرَّب ، الحاشية ٦ ، وصفحة ٢٣ ، الحاشية ١ ، ٢ ، صـ ٢٤ .

(٢) في معاني القرآن للفرَّاء ، قراءة حمزة وغيره نصباً جُعلت اللام في جهة (كَيْ) ، وقرأت (وَلْيحكم جَزماً على أنَّها أمر) ، ثم علَّق الفرَّاء وقوله : (وأن احكم بينهم) سورة المائدة ، ٤٩ ، جُزم لأنَّه كلام معطوف بعضه على بعض دليل أن قوله تعالى (وَليحكم) ، الفرَّاء ، جـ١ ، صـ٣١٢ ، ٣١٣ .

(٣) الكشاف ، جـ١، صـ ٦١٧ ، آية ٤٥ ، ٤٦ من سورة المائدة .

(٤) اللسان ، جـ١١ ، صـ٦٤٨ ، العمود ٢ ، مادة (نَجَلَ) ، آية ٤٥ ، ٤٦ من سورة المائدة .

المثال في كلام العرب. قال الزجاج. وللقائل أن يقول : هو اسم أعجمي فلا ينكر أن يقع بفتح الهمزة لأن كثيرا من الأمثلة العجمية يخالف الأمثلة العربية نحو آجر وإبراهيم ، وهابيل وقابيل – ثم يدلل – د.ف. عبد الرحيم على شدة احترامه وإكباره للأستاذ أحمد شاكر ويبين أنه ناشد للحقيقة متتبع لها ... قال العلامة أحمد محمد شاكر في تعليقه على مادة الإنجيل في دائرة المعارف الإسلامية : (وهذه القراءة المنسوبة في الكشاف واللسان . لم أجد لها – إسنادا يؤيد صحة روايتها وليست فيما حكي من القراءات الشاذة التي أطلعنا عليها فهي لغة ضعيفة وقراءة غير جائزة) [1] انتهى .

والكلمة الثانية انطاكية : قال الجواليقي : أنه: "اسم مدينة معروفة ، مشددة الياء وهي أعجمية معربة ، وقد تكلمت به العرب قديما وكانوا إذا اعجبهم عمل شيءٍ نسبوه إليها . قال زهير:

عَلَوْن بأنطاكيَّة فَوْقَ عِقْمةٍ ..... وارد الحَوَاشِي لَوْنُها عَنْدَمَ

(انطاقية) بالقاف هكذا ضبطها المؤلف بتشديد الياء ولكن صاحب اللسان، بالقلم بتخفيفها وكذلك صاحب القاموس، فقال : (وفتح الياء المخففة) وكذلك قال ياقوت في البلدان (والياء المخففة) ثم أجاب عن الإستدلال بالشعر على تشديدها بأنه ليس فيه دليل على تشديد ، الياء (لأنها للنسبة وكانت العرب اذا اعجبها شيء نسبته إلى أنطاكية) وأما ابن الجوزي فقد تبع شيخه الجواليقي، فقال في تقويم اللسان (مخطوط) (وأنطاكية بتشديد الياء والعامة تخفيفها) ،

---

(١) حاشية كتاب المعرّب - حقق كلماته د.ف. عبد الرحيم، الحاشية ١ ، ٢٧ ، صـ١٢٣ .

قال الشيخ أحمد شاكر قوله في (ب) يقصد المخطوطة بها مخالف للأصول المخطوطة. والمراد بهذا اللفظ . هكذا ذكر ياقوت البيت منسوبا لزهير وذكر بعده لأمرئ القيس.

عَلَوْنَ بأنطاكِيّةٍ فَوْقَ عِقْمِةٍ بحرمةِ نخلٍ أو كجنةِ يثرب

وشرح بيت امرئ القيس (علون بأنطاكية) أي رفعن وغطين بثياب من نسج أنطاكية فهي فيه للنسبة كما قال ياقوت ، وليس فيه شاهد لما زعم الجواليقي من تشديد الياء في اسم البلدة. و(العقمة) ضرب من الوشى وقول زهير (وراد الحوشى) الخ (الوراد) جمع (ورد) أي : أن حواشيها حمراء كالورد، و (العندم)صبغ أحمر تختضب به الجواري، وأشار إلى صحة نقله -رحمه الله- أنظر شرح التبريزي على المعلقات ص ١٠٤ الطبعة السلفية سنة ١٣٤٣ . انتهى كلام الشيخ [(١)].

قال د.ف.عبد الرحيم : "ضبطه يقصد كلمة (أنطاكية) صاحب القاموس بالياء المخففة. وقال ياقوت: ليس في قول زهير وقول امرئ القيس دليل على تشديد الياء لأنه للنسبة. وكانت العرب إذا أعجبها شيء نسبته إلى أنطاكية --- وفي الشفاء (٣٤) انطاكية: نطقت بها العرب مشددة الياء . وفي كتاب تصحيح التصحيف، العامة تقول أنطاكية بتخفيف الياء والصواب تشديدها، ذكره ابن الجوزى . وقال: ابن الساعاتي في أماليه : ما كان من بلاد الروم في آخره ياء

---

(١) الجواليقي ، حاشية المعرّب ، ٤، ٥ ، ٦، ٧ ، صـ ٢٥ .

بعدها هاء فهي مخففة كملطية وسليمة وأنطاكيه وقيساريه وقونيه، ولقد استهوى الحريري غوام المشاكلة فقال: أنخت بملطية البين .

وخففها المتنبي في شعره كما هو حقه ١٠هـ . ثم قال : ف. عبد الرحيم لمعنى الكلمة : هو يوناني كما قال الأزهري (١٠/١٠٦) أسس هذه المدينة في نهاية القرن الرابع ق م سلوقس الأول من خلفاء الاسكندر الكبير وسماها باسم أبيه أنطيوخس ، راجع : دائرة المعارف البريطانية ، ومعجم البلدان [١] .

والكلمة الثالثة : الخندريس ، قال الجواليقي : " الخندريس " من صفات الخمر ، أخبرني ابن بدار عن محمد بن عبد الواحد عن أبي سعيد عن ابن دريد أن الخندريس رومي معرب .وأنشد ابن حبيب لجرير يهجو الأخطل:

إِذَا جَاءَ رُوحُ التَغلِبِيِّ مِنِ اِستِهِ .... دَنَا قَبَضُ أَرواحٍ خَبيثٍ مَآبُها

ظَلِلتَ تَقيءُ الخَندَريسَ وَتَغلِبٌ ....مَغانِمُ يَومِ البِشرْ تُحوى نِهابُها

وَأَلهاكَ في ماخورِ حَزَّةَ قَرْقَفٌ .... لَها نَشْوَةٌ يُمْسِي مَريضاً ذُبابُها

يقول : إذا شمها الذباب مرض .

وقال الحصين بن المنذر لحجار بن أبجر العجلي :

وَلِحَجَّارَ بنِ أَبْجُرَ كُلَّ يَوْمٍ ..... إذا يُضَحِّي سُلَافَةُ خَنْدَرِيسِ

وأخبرنا عن يعقوب أن الخندريس : (القديمة حظة خنديس أي : قديمة) .

---

(١) د.ف.عبد الرحيم ، تحقيق كلمات المعرّب ،حاشية ٣١ ، ٣٢ ، صـ ١٢٦.

وقال قوم إنها معربة من الفارسية ، وإنما هي (كريش) أي ينتف شاربها لحيته لذهاب عقله فعربت فقيل (خندريس) .

قال الشيخ : (هي الخمر ، وقيل : الخمر القديمة) ثم ذكر الشيخ أن ابن دريد ذكرها في الجمهرة ثلاث مرات فقال ٣٣٠/٣ : (الخدرسة منه اشتقاق الخندريس ، وليس بعربي محض ، وقال بعض أهل اللغة الخندريس رومية معربة) ، وقال : (٣/ ٤٠١) (وخندريس) اسم من أسماء الخمر ، وأظنه معربا " وقال (٥٠١/٣) والخندريس أيضا رومي معرب " وهذا هو الذي رجحه العلامة الأب أنستاس الكرملي من كتاب نشوء اللغة العربية (ص:٣٩) ، وأن الكلمة معربة عن الرومية واليونانية ، وأن أصله ضرب من السوس يصيب الحنطة ، ويسمى بالعربية (الجندع) بضم الجيم والدال ، وبينهما نون ساكنة ، وأنه يصيب الحنطة القديمة، فلذلك سميت (الخندرس) ، وفي شفاء الغليل (٧-٨) : (كنده ريش) وعبارة الزبيدي بشرح القاموس : قلت : ويجوز أن تكون فارسية معربة ، وأصلها (خنده ريش) ، ومعناه : ضاحك الذقن ومن استعمله يضحك على ذقنه، فتأمل ! ولا أدري من أين أتى به ؟ [1] ذكر د.ف. عبد الرحيم ، وفي الصحاح خدرس : الخندريس : الخمر سميت بذلك لقدمها ، ومنه قيل حنطة خندريس ، للعتيقة ، وفي اللسان تمر خندريس – قديم – وكذلك حنطة خندريس –ويرى زخاو(ص ٢٧) من التعليقات أنه من (xovopos باليونانية) وذكر قريتاك (Chendruts) وهي الكلمة نفسها باللاتينية

---

(١) الجواليقي، المعرب ، حاشية ١، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، صـ ١٢٤، وحاشية ١، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، صـ١٢٥ .

، ومعنى الكلمة اليونانية الحنطة المجروشة فلا علاقة واضحة لها بالمعاني المذكورة للخندريس ، ولهذا قال : لين (lane) صاحب (مد القاموس) ، ولا أدري كيف يكون يونانيا إلا أن يكون صفة للحنطة فيعتقد في هذه الحالة أن يكون من xovopos وقال الأب لامنس في فرائد اللغة (١٠٣/١) حنطة خندريس ، وفي هذا تلميح إلى معناه الأصلي فإنه معرب xoropos أي حنطة وعلى ظني أن العرب جهلوا معناه ، أو غيروه بعض التغيير كما ترى، فبقي معه أثر في حنطة خندريس .

ثم صوب قول الأب أنستاس الذي ذكرته الدراسة عن الشيخ أحمد شاكر حيث قال د. ف. عبد الرحيم والصواب ما قاله الأب أنستاس أي حنطة وعلى ظني أن العرب جهلوا معناه أو غيروه بعض التغيير كما ترى ، فبقي منه أثر في حنطة خندريس .

ثم صوب قول الأب أنستانس الكرملي عن الشيخ أحمد شاكر ، حيث قال: د.ف. عبد الرحيم ،والصواب ما قاله الأب أنستانس هاري الكرملي في كتابه ، نشوء اللغة ونموها واكتمالها (ص:٣٩) فالخندريس بمعنى الخمر ، تعريب(kavBapeWs) (وهذا قول أصل الفيروزبادي) الخندريس مشتق من الخدرسة [١] ، ولم تـ ـفسر

ثانيا : تصويب الكلمات التي وقع فيها تصحيف وتحريف :

ذكر الشيخ في باب الحاء ، قال في المتن ، قال ابن دريد (حيا) مقصور اسم بالسريانية ، قال الأعشى :

---

(١) د.ف. عبد الرحيم ، حققه كلماته بإرجاعها إلى أصولها ، الحاشية ١، صـ ٢٧٢ ، حيث ذكر د.ف. عبدالرحيم (هذا أصل قول الفيرو زبادي) الخَندريس مشتق من (الخَدرسة) ولم تُفسَّر .

جار ابن حيا لمن نالته ذمته ..... أوفى وأمنع من جار ابن عمار

قال الشيخ في الهامش في (جـ)يقصد المخطوطة : وفي البيت (جيا) بالجيم وهو خطأ ظاهر لأن الباب باب الحاء المهملة ، وفي الجمهرة (٣ / ٥٠٢) قال الشاعر :

(ابن) مضاف إلى (جار) أي المستجير به ، ولكن مصحح (ب) لم يتبين ذلك فضبطه بالرفع ، وحذف الألف وكذلك حذفها في (ابن عمار) وهو خطأ لأن الشاعر يفاضل بين جوار ابن حيا ، وجوار ابن عمار ، يمدح الأول ويذم الثاني [1] في باب الزاء ، قال الجواليقي : ابن دريد ، "(زكريا) اسم أعجمي ، يقال (زكري ،وزكريا) مقصور و (زكرياء) ممدود ، وقال غيره (زكرى) بتخفيف الياء ، فمن قال (زكرياء) بالمد قال في التثنية (زكرياوان) وفي الجمع (زكرياؤون) .

قال الشيخ في الهامش في اللسان (عن الليث) (زكرياآن) ، و(زكرياؤون) [2] قال في باب الفاء الفجل : (أرومة نبات) قال ابن دريد: وليس بعربي صحيح ، قال : وأحسب أن اشتقاقه من (فجل الشيء ، يفجل فجلا) : إذا استرخى ، وغلظ ، وإياه عني مجهز السفينة يهجو رجلا :

أَشْبَهُ شَيْءٍ بِجُشَاءِ الفَّجْلِ ..... ثِقْلًا عَلَى ثِقَلٍ وَأَيُّ ثِقَلِ

---

(١) الجواليقي ، المعرّب ،الحاشية ٣، ٤ ، ٥ ، صـ ١١٧ ،

(٢) الجواليقي ، المعرب ،الحاشية ٦، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، صـ ١٧١ ، كلمة (ذكريا) .

قال الشيخ أحمد شاكر في الهامش: في (ب) ، يقصد مخطوطة (ب) : مجمر السفينة وهو مخالف للنسخ المخطوطة و اللسان ، و(الجشاء) معروف وهو تنفس المعدة عند الإمتلاء [1]

ثالثًا : ضبط كلمة :

١- في باب السين قال الجواليقي (سليمان) ، اسم النبي - صلى الله عليه وسلم - عبراني وقد تكلمت به العرب في الجاهلية فقد قال المعري : ولا أعلم أنهم سموا به قال النابغة:

أَلا سُلَيْمَانُ إِذْ قَالَ الإِلَهُ لَهُ .... قُمْ فِي البَرِيَّةِ فاحْدُدْهَا عَنِ الفَنَدِ (٢)

وإنما سمى الناس بهذا الاسم لما شاع الإسلام ونزل القرآن فسموا به . قال الشيخ أحمد شاكر في الحاشية ضبط الفعل في (م) (يقصد المخطوطة) بالبناء للفاعل ، وهو الصواب الأجود ، وضبط في (ب) بالبناء للمجهول، وهو غير جيد أو خطأ [3] .

٢- قال الجواليقي : قال أبو بكر (القِنقِن) و (القناقن) الذي يعرف مقدار الماء في باطن الأرض فيحفر عنه قال الأصمعي : هو فارسي معرب ، وقال أبو حاتم : هو مشتق من الحفر من قولهم بالفارسية (بكن) أي (احفر) قال الشيخ أحمد شاكر في الحاشية في (القِنقِن) ، و (القناقن) الأول بكسر القاف ، والثاني بضم القاف ، وجمعها (قناقن) بفتح القاف الأولى، وفي اللسان قال ابن بري : (القِنقِن ، والقناقن) : المهندس الذي يعرف الماء تحت الأرض . قال :

---

(١) الجواليقي ، المعرب ،الحاشية ١ ، ٢ ، ٣ ، صـ ٢٤٢ .

(٢) الفند : الكــذب .

(٣) الجواليقي ، المعرّب ، الحاشية ١ ، ٢ ، صـ ١٩١.

وأصلها بالفارسية ، وهو معرب مشتق من الحفر من قولهم: (كن كن) : أي : (احفر ، احفر) وما أقرب هذا من العربي، إن كان مأخوذا عن الفارسية [1] .

٣- قال الجواليقي (الكوسج) فارسي معرب وقال بعضهم (كوسق) ، وكان الأصمعي يقول (الكوسج) : الناقص الأسنان ، وقال أبو بكر : (الأسنان ، والأضراس) اثنان وثلاثون ، فإذا نقصت فهو (كوسج) وقال الأصمعي : ومن الفارسي المعرب (الكوسج) ، و(الجوسق) ، و (الجوسق) ، وهو بالفارسية (كوسه) و(كورب) ، و (كوشك) فجعلوا الكاف جيما ، وكذلك (الكوسج) اسم سمكة من سمك البحر ، فارسي معرب واسمه بالعربية (اللخم) .

وقال الشيخ أحمد شاكر : (وضبطت كاف كورب) بالضم في المخطوطة (ب) وهو مخالف للثابت في معاجم اللغة ، واللخم بضم اللام وسكون الخاء المعجمة ، وضبطت بالقلم في الجمهرة (٢: ٢٤٢) بفتح اللام وهو خطأ مطبعي ، ونص عبارته (واللخم ، سمكة من سمك البحر عظيمة، عربية معروفة ، وتسمى بالفارسية الكوسج) ، وفي اللسان (٣ : ١٧٦) : (والكوسج) سمكة في البحر تأكل الناس ، وهي اللخم ، وقال الجوهري : سمكة في البحر لها خرطوم كالمنشار ، وفيه (١٢: ١٦) أنه يقال له القرش" [2] .

---

(١) الجواليقي ، المعرّب ، الحاشية ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، صـ ٢٦١.

(٢) الجواليقي ، المعرّب ، الحاشية ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، صـ ٢٨٣.

رابعًا : فسَّر الكلمات الغريبة :

١- قال الجواليقي [١] : قال أبو حاتم : "(الرسن) بالفارسية ، إلا أنه قد أعرب في الجاهلية . قال الأعشى :

وَيَكْثُرُ فِيهِمْ هَبِي وَأَقْدِمِي .... وَمَرْسُونُ خَيْلٍ وَأَعْطَالُهَا

ومنه سمي الأنف المرسن أي موضع الرسن ، من الدواب . قال الشيخ أحمد في (م) يقصد المخطوطة (الروسن) ، وهو خطأ ، ثم قال لم أجد أحدا نقل الحرف معربا غير الجواليقي ، و(الرسن) هو الحبل و(مرسون) هو مفعول ، من قولهم : (رسن الدابة يرسنها) ، بضم السين وكسرها في المضارع . و(أرسنها) أيضا جعل لها (رسنا) ، وتفسير البيت كما ذكر الشيخ أحمد شاكر الأعطال من الخيل والإبل : التي لا قلائد عليها ، ولا أرسان لها ، واحدها (عطل) ، بضم العين والطاء ، والمرسن بفتح الميم ، وفي السين الفتح والكسر ، وزاد في اللسان كسر الميم مع فتح السين أيضا " [٢] .

٢- قال الجواليقي(الزرفين) ، و (الزرفين) قال أبو هلال : أظنه أعجميا وقد صرف منه الفعل ، وقيل : الصواب (زرفين) بالكسر . على بناء (فعليل) وليس في كلامهم (فعليل) بالضم قال الشيخ خالد في الحاشية فسره في القاموس واللسان بالضم والكسر ـ بأنه حلقة الباب وزاد في اللسان أنه بالضم : جماعة الناس ولم يفسره الجوهري، ولكنه قال : (فارسي معرب)، قالوا : (زرفن

---

(١) (الرَّسن) ، الحاشية ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، صـ ١٦٤ .

(٢) الجواليقي ، المعرّب ، الحاشية ٣ ، ٤ ، ٥، ٦ ، ٧ ، ٨ ، صـ ١٦٤ .

صدغيه) ، جعلها كالزرفين ، وقال عنها في اللسان : (كلمة مولدة) ، وهذا قول الأزهري ، نقل عنه في اللسان [1] .

٣- قال الجواليقي: عن جابر بن عبد الله – رضي الله عنه - أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (يا أهل الخندق، قوموا فقد صنع جابر سورا) قال أبو العباس ثعلب : إنما يراد من هذا أن النبي صلى الله عليه وسلم تكلم بالفارسية، صنع (سورا) أي : طعاما دعا إليه الناس ، قال الشيخ : أحمد شاكر : الحديث رواه البخاري وغيره ، قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٦: ١٢٧-١٢٨) قال الطبري (السور) بغير همز الصنيع من الطعام الذي يدعى إليه، وقيل الطعام مطلقا وهو بالفارسية ، وقيل بالحبشية وقال أدى شير (السور) الضيافة وهو فارسي بحت وهو (العرس)[2]

خامساً : تصحيح نسبة البيت لقائله وتصويب البيت :

١- قال الجواليقي عند كلمة (انطاكية) [3] اسم مدينة معروفة مشددة الياء. وهي أعجمية معربة وقد تكلمت بها العرب قديما . وكانوا إذا أعجبهم عمل شيء نسبوه إليها ، قال زهير:

عَلَوْن بأنطاكِيَّةٍ فَوْقَ عِقمةٍ وِرَادِ الحَواشي لَوْنُها لونُ عَنْدَمِ

قال الشيخ أحمد شاكر: هكذا ذكر ياقوت البيت منسوبا لزهير، وذكر بعده لأمرئ القيس [4] :

---

(١) الجواليقي ، المعرّب، الحاشية ١ ، ٢ ، ٣ ، صـ ١٧٦.

(٢) الجواليقي ، المعرب ، الحاشية ٤ ، صـ ١٩٢.

(٣) (انطاقية) بالقاف ، وكذلك ما يأتي في البيت وهو خطأ ، قاله الشيخ في (ب) يقصد المخطوطة .

(٤) من قصيدة امرؤ القيس : * خَلِيليَّ مُرَّا بي على أمِّ جَنْدبٍ * ، البيت العاشر ، ديوان امرؤ القيس ، صـ ٤٤٧ .

عَلَوْنَ بِأَنطَاكِيَّةٍ فَوْقَ عِقْمَةٍ كَجِرْمَةِ نَخْلٍ أَوْ كَجَنَّةِ يَثْرِبِ

والبيت في ديوان امرئ القيس كرواية ياقوت، وأما بيت زهير فروايته في ديوانه بشرح الأعلم :

عَلَوْنَ بِأَنْمَاطٍ عِتَاقٍ وَكَلَّةٍ وِرَادٍ حَوَاشِيهَا مُشَاكَهَةِ الدَّمِ (١)

٢- قال الجواليقي : أبو نصر عن الأصمعي : (يقال لغلاف الكمين القمجار) وهو فارسي معرب .

ويقال للقواس (القمنجر) [٢] و (المقمجر) ، وهو معرب أيضا وأصله بالفارسية (كمان كر) قال الراجز:

* مِثْلَ القِسِيِّ عَاجَهَا القَمَنْجَرُ *

ذكر الشيخ في الحاشية تفسير البيت قال في اللسان : شبه ظهور إبله بعد دؤوب السفر بالقسي في تقوسها وانحنائها وعاجها بمعنى : (عوجها) ، والراجز هو أبو الأخزر الحماني ، كما نسبه إليه في الجمهرة (٣/ ٣٢٤) واللسان (٦/ ٤٢٨) ، والرجز في وصف المطايا وأوله عندهما :

وقَدْ أقَلَّتَنَا المَطَايَا الضُّمَّرُ

وأبو الأخزر ذكره الآمدي في المؤتلف والمختلف (ص :٥٢) وذكر أنه راجز محسن مشهور، وأنه أحد بني عبد العزى بن كعب بن سعد بن زيد بن مناة بن تميم ، وسماه صاحب اللسان " قتيبة " ، فأبو الأخزر كنيته لا اسمه .

---

(١) الجواليقي ، المعرَّب ، (انطاكية) ، الحاشية ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، صـ ٢٥ .
(٢) الجواليقي ، المُعرَّب ، الحاشية ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، صـ٢٥٣ .

ثالثًا أقوال العلماء في والد إبراهيم – عليه السلام – : اسم "آزر" وتحقيق أنه اسم أبي إبراهيم عليه السلام :

بين الشيخ أنه وقع اضطراب وتعددت واضطربت الأقوال في اسم آزر اسم ابي ابراهيم على نبينا وعليه الصلاة والسلام وأنه قد اختلفت فيه اقوال العلماء والمفسرين والمؤرخين، من المتقدمين والمتأخرين فذكر قوله تعالى: "وإذ قال إبراهيم لأبيه آزر" [1] ، قال أبو اسحاق أنه يقرأ بالنصب (آزر) ، فالذي نصب فهو في موضع خفض بدل من (أبيه) ومن قرأ (آزر) بالضم فهو على النداء ثم بين أنه ليس بين النسابين خلاف أن اسمه تارح والذي ذكر في القرآن اسمه (آزر) وذكروا أن آزر عندهم في لغتهم ذم يعني (الخاطئ)، ثم روى قراءة عن مجاهدٍ قوله : "آزر أتتخذ أصنامًا" قال : لم يكن بأبيه ولكن اسم صنم، وعليه اذا كان اسم صنم فهو صفة النصب كأنه قال: "وإذ قال إبراهيم لأبيه آزرًا أتتخذ أصنامًا آلهة" [2]

<u>ثانيا</u> : وذكر الشيخ أن أبا اسحاق الذي نقله الجواليقي وصاحب اللسان وأبو اسحاق الزجاج ابراهيم بن السري الذي توفي سنة ٣١١، ونقله العلماء فيما زعم من أنه لا خلاف في أن اسم والد ابراهيم (تارخ) أو (تارح) ، وقد أخطأ الزجاج في هذا خطأ شنيعا فإن العلماء بالنسب لم يجمعوا على ذلك، والذي حكى ابن جرير في التفسير (٧-١٤٨) عن السدي ، وابن اسحاق أنهما سمياه (آزر) وعن سعيد بن عبد العزيز أنه قال : (هو آزر، وهو تارح ، مثل: اسرائيل ، ويعقوب)

---

(١) آية ٧٤ ، من سورة الأنعام .
(٢) آية (٧٤) من سورة الأنعام .

أي : لأن يعقوب بن اسحاق بن إبراهيم يسمى أيضا (إسرائيل) كما هو معروف ثابت، ولذلك رد الإمام فخر الدين الرازي في تفسيره (٣: ٧٢) من الطبعة (ببولاق) على الزجاج وصفة الشيخ أحمد وحيث قال : أما قولهم أجمع النسابون على أن اسمه كان تارح ، وبين الشيخ رأيه بقوله : (فنقول : هذا ضعيف) ، لأن ذلك الإجماع إنما حصل لأن بعضهم يقلد بعضا وبالآخرة يرجع ذلك الإجماع إلى قول الواحد والاثنين، مثل قول وهب ، وكعب وغيرهما وربما تعلقوا بما يجدونه من أخبار اليهود والنصارى ولا عبرة بذلك في مقابلة صريح القرآن .

ثالثا : ثم بعد ذلك هاب العلماء أقوال النسابين وأزعجتهم دعوى الاجماع، فذهبوا يتحيلون الجمع بين الدليلين ، وكذلك ذهبوا لتأويل اعراب كلمة آزر من عدة طرق:

١- من قال إنه مفعول مقدم ، وأنه اسم صنم كالقول المنسوب لمجاهد.

٢- من قال إنه وصف ، معناه المعوج أو المخطئ أو الشيخ الهرم

٣- منهم من تأول أنه لقب لوالد إبراهيم، ومنهم من تأول قوله (لأبيه) بأن المراد "لعمه" والعم يطلق عليه أنه أب.

رابعا : ومنهم من روى قراءاتٍ غريبةٍ شاذةٍ للكلمة فأنها رسمت في المصحف هكذا (ءازرا اتتخذ) فرويت قراءة (أأزرا تتخذ) بهمزة استفهام وفتح الهمزة بعدها وسكون الزاي ، ونصب الراء منونة وحذف همزة الاستفهام من (أتتخذ) قال ابن عطية معناه لا أعضد أو قوة ومظاهرة على الله تتخذ ، ورويت قراءة (أإزرا تتخذ) ، وهي كالسابقة في الضبط إلا أن الهمزة الثانية مكسورة . قال ابن عطية :

(معناها أنها مبدله من واو كوسادة أو إسادة كأنه قال: أوزرا أو مأثما تتخذ أصنام، ونصبه على هذا الفعل بفعل مضمر) .

وقد عتب الشيخ أحمد شاكر على صديقه الشيخ أمين الخولي وأنه اعتمد على هذه الغرائب حتى أنه علق في (دائرة المعارف الإسلامية) في مادة (آزر) ردا على المستشرق (ونسنك) أن هذه أربعة أوجه نقلت في تخريج قراءات الآيات ، يتعين في ا ثنين منها ألا يكون آزر اسم أبي إبراهيم، ويحتمل في اثنين فليس من الصنيع العلمي أن يطلق ناقل عن القرآن بأن آزر اسم أبي ابراهيم في سورة الأنعام !! ونقل كلامه كله الأستاذ الشيخ العلامة الشيخ عبدالوهاب النجار في كتابه قصص الأنبياء (ص٦٤-٦٦) ورجح القول المنسوب لمجاهد بأن (آزر) اسم صنم، وقال : (وعلى ذلك يكون والد إبراهيم لم يذكر باسمه العلمي في القرآن الكريم)!! ثم ذكر الشيخ أن هذه كلها أقوال ورفعها بالحجة والبرهان بالأدلة والنصوص الواضحة حيث ذكر :

١- أن ما نسب إلى مجاهد أن (آزر) اسم صنم هو غير صحيح من جهة الإسناد والثبوت وثانيا من جهة العربية. من جهة الإسناد قال الحافظ بن حجر في فتح البارئ (٨: ٣٨٣) "وحكى الطبري من طريق ضعيفة عن مجاهد : أن (آزر) اسم الصنم وهو (شاذ) وقد وصفه إمام المفسرين ابن جرير الطبري في تفسيره (٧:١٥٩) بأنه قول بعيد من الصواب من جهة العربية وذلك لأن العرب لا تنصب اسما بفعل بعد حرف الاستفهام، لا تقول (أخاك أكلمت)؟ وهي تريد : (أكلمت أخاك)؟ يعني لأن الاستفهام له صدر الكلام .

٢- ومن زعم أنه وصف ، فإن ذلك إن صح ما قالوا كان وصفا لا يصدر من نبي لأبيه ، وإبراهيم خليل الله يقول له أبوه : "أراغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم لئن لم تنته لأرجمنك" فيقول له ابراهيم وسلام عليك "سأستغفر لك ربي انه كان بي حفيا' سورة مريم (٤٦-٤٧) فالذي يتأدب مع أبيه غاية الأدب في الجدل والمناظرة ، بعد التهديد من أبيه يعقل من أن يبدأ دعوة أبيه إلى دينه قبل الجدال بالشتم والسب ؟! ثم يستغفر الشيخ بقوله : (اللهم اغفرا ، ومما يرد هذا القول أيضا). ما قال أبو حيان في البحر المحيط (٤١٦٤) أنه إذا كان صفة أشكل منع صرفه موصوف المعرفة به وهو نكرة ، وإن حاول بعد ذلك توجيهه بتكلف.

٣ . من تأول الأب بالعم فهو خروج اللفظ عن ظاهره ، وحقيقته إلى معنى يكون به مجازا من غير قرينة ولا دليل على إرادة المجاز ثم بين الشيخ أنه لو ذهب لتأويل النصوص الصريحة بمثل هذه بطلت دلالة الألفاظ على المعاني، ثم بين كثرة آيات القرآن في جدال ابراهيم لأبيه في الدين، ودعائه إياه إلى الهداية وإباء أبيه، واستدل بقوله تعالى في سورة التوبة في الآية ١١٤ "وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ ، فَلَمَا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لله تَبَرَّأَ مِنْه" وذكر آيات مريم ٤١-٥٠ والأنبياء ٥١-٥٢ والشعراء ٦٩-٨٦ والصافات ٨٣-٨٧ والزخرف ٢٦-٢٧ والممتحنة: ٤ ، كل الدلالات في الآيات السابقة تدل بأن جدال إبراهيم كان مع أبيه فكيف يمكن حملها على المجاز من غير دلالة أو قرينة ؟!

٤- والذين سموه قراءات في لفظ (آزر) فإنها روايات كما رأى الشيخ لا سند لها ولا قوام وليست تثبت عند أهل العلم بالنقل بحال ، فهي أضعف من أن توسم بأنها قراءات شاذة ، وقد حكاه أبو حيان وغيره في تفاسيرهم والقراءات الصحيحة المعروفة العشرة، بل الأربعة عشر لم ينقلوا فيها إلا قراءة (آزر) بفتح الراء، وقرأ يعقوب (آزرَ) بضمها، وليس في كتب القراءات وتفسير الطبري سواهما، وانظر النشر لأبن الجزري (٢: ٢٥٠) وإتحاف فضلاء البشر (ص٢١١) وغيرهما حكى الطبري قراءة الضم أيضا عن أبي يزيد المديني، والحسن البصري، حكاها أبو حيان عن أبي وابن عباس والحسن ومجاهد وغيرهم. وهذه القراءة حجة واضحة في أنه علم، لأنه منادى، قال أبو حيان : (ولا يصح أن يكون صفة لحذف حرف النداء ، وهو لا يحذف مع الصفة إلا شذوذا) ، ومع هذا فإن الطبري لم يكن ليرضى عن هذه القراءات والصواب عنده من قرأ بفتح الراء من آزر وإنما أجيزت قراءة ذلك لإجماع الحجة من القراء عليه

ثم يبين الشيخ الذي دعاهم لهذا العنت شيئان اثنان قول النسابين ، وما في كتب أهل الكتاب ، والرأي المدعوم بالحجة عنده :

أما قول النسابين :

وذلك أن قول النسابين فإن هذه الأنساب القديمة مختلفة ، مضطربة، وفيها من الخلاف العجيب، وقد روي ابن سعد في الطبقات (ج١ ق١ ص٢٨) بإسناده عن ابن عباس أن النبي عليه السلام كان إذا انتسب لم يجاوز في نسبه معد بن عدنان بن أدٍ ، ثم

بعد ذلك يمسك ويقول : (كذب النسابون) قال تعالى : "وقرونا بين ذلك كثيرا" [1] .

وقد ذكر ابن سعد بعد ذلك أقوالا في النسب إلى إسماعيل، ثم قال : وهذا الاختلاف في نسبته يدل أنه لم يحفظ، وإنما ذلك من أهل الكتاب ، أو مترجم لهم فاختلفوا فيه ، ولو صح ذلك لكان رسول الله صلى الله عليه وسلم أعلم الناس به . ويبين الشيخ أن أمر الانتهاء في الانساب عنده إلى معد بن عدنان ثم الإمساك عما وراء ذلك إلى إسماعيل بن إبراهيم.

ثانيا :كذب أهل الكتاب فإن الله وصف هذا القرآن فقال "وأنزلنا إليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب ومهيمنا عليه" المائدة ٤٨ ، والمهيمن الرقيب، لذلك هذا القرآن رقيبا على غيره من الكتب ، ولا يعد شيئا منها رقيبا عليه، وعليه قال ابن جرير في شأن الخلاف في (آزر) أهو اسم أم نعت : أولى القولين بالصواب عندي قول من قال هو (اسم أبيه) ؛ لأن الله تعالى أخبر أنه أبوه، وهو القول الذي حفظ من قول أهل العلم، دون القول الآخر الذي زعم كونه نعتا ، فإن حاج أحدهم وذكر أن أهل الأنساب إما ينسبون إبراهيم إلى تارح والسؤال فكيف يكون آزر اسما له، والمعروف به من الاسم (تارخ)؟ قيل له غير محال أن يكون كان له اسمان، كالكثير من الناس في هذا الزمان، وكان فيما مضى لكثير منهم، وجائز أن يكون لقبا - والله تعالى أعلم- وذكر الشيخ أن هذه الإجابة من الطبري ليست

---

(١) الآية : ٣٨ ، من سورة الفرقان .

تسليما بصحة الاسم الآخر وإن احتاط فأجاب على فرض صحته، كما يتضح من كلامه .

وينهى الشيخ النقاش في هذا ذاكرا أن الحجة القاطعة في نفي التأويلات التي زعموها في كلمة (آزر) وفي إبطال ما سموه قراءات تخرج باللفظ على أنه علم لوالد إبراهيم، والحديث الصحيح الصريح في البخاري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (يلقى إبراهيم أباه آزر يوم القيامة ، وعلى وجه آزر قترة وغبرة، فيقول له إبراهيم : ألم أقل لك لا تعصني؟ فيقول أبوه : فاليوم لا أعصيك) ...الخ الحديث، في البخاري ٤: ١٣٩ ، من الطبعة السلطانية، وفتح الباري (٢٧٦/٦) من طبعة بولاق وشرح العيني (٢٤٤/٢٤٣/١٥ من الطبعة المنيرية) فهذا النص يدل على أنه اسمه في العلم، وهو لا يحتمل التأويل ولا التحريف.

ووجه الحجة أن هذا النبي الذي جاءنا بالقرآن من عند الله فصدقناه وآمنا به ، لا ينطق عن الهوى هو الذي أخبر أن (آزر) هو أبو ابراهيم، وذكره باسمه العلم في حديثه الصحيح ، وذلك لأن الحديث هو المبين لكتاب الله والشارح له، ولذلك يعد ما خالفهما من التفسير والتأويل باطل، وبين أن الإخبار عن الأمم المطوية في دفائن الدهور ، قبل تأريخ التواريخ ، لا نعلم عنها خبرا صحيحا إلا ما حكا النبي بما أخبر به بالوحي في كتابه، أو القي في روعه وسنته وحيا والهاما ، وعليه ليس لمعترض أن يشكك في صحة الحديث الذي رواه الشيخ عن البخاري وكفى بروايته من رواية .

المسألة الرابعة (فهرسة كتـاب المعرَّب)

يوردها الشيخ بما يلي :

أولا : استدراك على بعض ما فات من الكتاب .

ثانيًا : معجم الألفاظ المعربة ، وما ذكر أنه أصل لها .

ثالثًا : فهرس الأعلام .

رابعًا : فهرس الأماكن .

خامسًا : فهرس الشعر .

سادسًا : فهرس الكتب .

الخاتمة :

انتهت هذه الدراسة ببيان النتائج الآتية :

أولا : بيان طريقة دراسة وتحقيق الشيخ أحمد شاكر في بعض تراث العربية ، وهي الشعر والشعراء لابن قتيبة ، والمفضليات للضبي، والأصمعيات للأصمعي ، وإصلاح المنطق لابن السكيت .

ثانيا : بينت الدراسة البحثية طريقة دراسة الشيخ لكتب التراث، ومنهجه في تتبع المفردات، وتوثيقها من مصادرها الأصلية ، وهو منهج أصيل يفيد منه الدارسون لتحقيق كتب التراث ، وانفرد المبحث الثاني بتدقيق الشيخ لكتاب المعرب للجواليقي، وتجلى منهجه في التحقيق بالدقة في تأصيل المفردة ثم تصويب المصحف منها ، وضبط الكلمة الخطأ ، وتصحيح ، وبيان صحة نسبة البيت لقائله ، وبينت الدراسة أن هذه الكتب الأدبية من أثمن كنوز ما قيل في الشعر ، وأن إصلاح المنطق ينبه لمستوى اللحن في اللسان العربي ، والمعرب يظهر ما وقع من لغات أخرى في لغة العرب .

ثالثاً : كان من نتائج هذه الدراسة أن قام الشيخ بتأصيل الكلمة التي يعرض لدراستها ، ورده إلى لغتها الأم نحو كلمة (الإنجيل) ، وأن معناه أعجمي معرب .

رابعاً : صوب الشيخ – رحمه الله – الكلمات التي وقع فيها تصحيف وتحريف حيث ذكر ابن دريد (حيا) مقصور اسم بالسريانية ، قال الأعشى:

*** جَارُ ابنُ حَيَّـا لِمن نالتهُ ذِمَّتُهُ أَوْفى وأمنَع من جَار ابن عَمَّار ***

والشاهد في (حيا) ، وقد صوبها الشيخ لأن الشاعر يفاضل بين جِوار ابن (حيا) وجوار ابن (عمار) يمدح في الأول ، ويذم في الثاني .

خامساً : ضبط كلمة قال الجواليقي (سليمان) اسم النبي -عليه السلام – عبراني ، وقد تكلمت به العرب في جاهليتها قال النابغة :

*** أَلاَ سُليمانَ إذ قال الإلـهُ لهُ قُمْ في البَـرية فاحْدُدْهَا عن الفَنَـدِ ***

وقد صوب الشيخ ضبط الفعل (قم) في المخطوطة (م) بالبناء للفاعل وهو الصواب ، وضبط في المخطوطة (ب) بالبناء للمجهول وهو خطأ .

سادساً : تفسير كلمة قال الجواليقي (الرسن) بالفارسية إلا أنه عُرب في الجاهلية ، وقد ذكره الشاعر الأعشى :

*** وَمَرسونُ خَيلٍ وأَعطالها ***

وقد ذكر الشيخ أنه لم يجد أحدا قد نقل هذا الحرف يقصد الاسم معربا إلا الجواليقي ، و(الرسن) الحبل قاله في الحاشية ٥ من صفحة ١٦٤ ، في باب الراء .

سابعاً : تصحيح البيت ونسبته إلى قائله قال الجواليقي قال زهير :

عَلَوْن بـأنطاكِيَّةٍ فَوْقَ عِقمةٍ وِرَادِ الحَواشي لَوْنُها لونُ عَنْدَمِ

قال الشيخ في المخطوطة (ب) البيت (بإنطاقية) بالقاف ، وقد ذكر الشيخ أن البيت منسوب لامرؤ القيس برواية ياقوتٍ الحموي وهو في ديوان امرؤ القيس من قصيدته :

*** خَليليَّ مُرَّا بي على أم جنـدب ***

ثامناً : كان من بين النتائج التي انتهى إليها الشيخ التحقيق في اسم والد سيدنا إبراهيم –عليه السلام- هل هو آزر أم لا ؟ ، ثم نقل ما تناوله النسابون والرواة في التفاسير وانتهى إلى أن إبراهيم –عليه السلام- يلقى أباه آزر يوم القيامة فيقول له : ألم أقل لك لا تعصني؟ فيقول أبوه : فاليوم لا أعصيك ، الحديث في البخاري ، جـ٤ ، صـ١٣٩ من الطبعة السلطانية .

وعليه خرجت الدراسة بالتوصيات الآتية :

١- أن يكون كتاب الشعر والشعراء الذي قام بتحقيقه الشيخ أحمد شاكر ، وأكمل بقيته ابن خاله الشيخ عبد السلام هارون من أهم المراجع الدراسية ، في الأدب العربي في الجامعات العربية ؛ لأنه يجعل طلبة العلم يقفون على تراثهم الأدبي دراسة منهجية . وكذلك كتاب المعرب للجواليقي ، وكتاب إصلاح المنطق لابن السكيت ، لكي يفهم دارسو العربية ما وقع من المعرب في لغتهم ويتحقق لهم من خلال دراسة إصلاح المنطق ما غزا ألسنتهم من لحن أفسد سلائقهم.

٢- أن يكون منهج الشيخ أحمد شاكر في التحقيق منهجا متبعا في التحقيق والدراسة لكتب التراث من خلال الاطلاع على ما قام بتحقيقه ودراسته من كتب التراث .

فهرس الكتب :

١- إصلاح المنطق ، لابن السكيت ، شرح وتحقيق ، أحمد بن محمد شاكر ، وعبد السلام هارون ، الناشر " المعارف بمصر ، الطبعة الرابعة " .

٢- الأصمعيات ، اختيار الأصمعي ، أبي سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك ، تحقيق وشرح أحمد بن محمد شاكر ، وعبد السلام هارون ، الطبعة الثالثة .

٣- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف ابن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري ، تحقيق : محيي الدين عبد الحميد ج ٤ ، إصدار دار الفكر، الطبعة السادسة ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م .

٤- الأعلام ، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين ، تأليف خير الدين الزركلي جـ١ ، طبعة دار العلم للملايين ، ببيروت ، لبنان ، الطبعة الخامسة ، آيار سنة ١٩٨٠م .

٥- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، المجلد الثاني، طبعة دار الفكر.

٦- تاريخ أبي الفداء المختصر في تاريخ البشر ، تأليف الملك المؤيد أبي الفداء اسماعيل بن علي بن محمود بن عمر بن شاهنشاه أيوب ، عنى عليه ووضع حواشيه محمود ديوب ، دا الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

٧- جامع التقريب بالطريق القريب ، تلخيص التذييل والتكميل لما استعمل في التلفظ الدخيل ، تأليف جمال الدين عبدالله بن أحمد البشبيشي على كتاب المعرب للجواليقي ، تعليق علائي عبدالله بن محمد ، وقرة أرسلان نصوحي أونال ، جامعة القاهرة ، كلية الآداب، مركز الدراسات الشرقية ، ١٩٩٥م .
٨- الشعر والشعراء ، لابن قتيبة ، تحقيق وشرح أحمد بن محمد شاكر ،جـ ١، تحقيق أحمد بن محمد شاكر ، جـ٢ تحقيق أحمد بن محمد شاكر ، وعبد السلام هارون ، نشر دار المعارف بمصر ١٩٦٦م .
٩- الصبح السافر في حياة العلامة أحمد شاكر ، ١٣٠٩ هـ ،١٣٧٧هـ ، تأليف رجب بن عبد المقصود ، مكتبة ابن كثير ، الكويت .
١٠- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، تأليف أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي ، جـ١ ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .
١١- لسان العرب ، جمال الدين محمد بن مكرم بن مندور ، جـ١١ ، طبعة دار صادر .
١٢- المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم ، لأبي منصور الجواليقي موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر ، تحقيق وشرح أبي الأشبال أحمد بن محمد شاكر ، طبعة مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٦١هـ القاهرة .
١٣- المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم ، لأبي منصور الجواليقي موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر ، حقق كلماته

بإرجاعها إلى أصولها وذكر معانيها الأصلية وتتبع التغييرات التي طرأت عليها ، تأليف الدكتور ، ف.عبد الرحيم ، طبعة دار القلم ، دمشق ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ-١٩٩٠م .

١٤- معاني القرآن ، تأليف أبي ذكريا يحيى بن زياد الفراء ، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ، محمد علي النجار ، جـ١ ، طبعة الهيئة العامة للكتاب .

١٥- المفضليات ، إملاء عامر بن عمر بن أبي عكرمة الضبي ، تحقيق وشرح أحمد بن محمد شاكر ، وعبد السلام هارون ، الطبعة السابعة ، دار المعارف .

****

من مجلة البحث المؤتمر العلمي الدولي الثالث دور

الأزهر في النهوض بعلوم اللغة العربية

وآدابها والفكر الإسلامي في المدة

من ٦-٨محرّم. في المدة ٦-٨

سنة١٤٣٤ هجرية الموافق ٢٠-٢٢نوفمبر

سنة٢٠١٢م

ولم يُفعّل عندهم بعد بنك المعرفة

ولذلك زودتكم بنسخة وورد منه

كلية اللغة العربية بالزقازيق

مكتب العميد

****

سعادة الأستاذ الدكتور / موضى بنت حميد بن رميزان السبيعى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد،،،

فيسعدني أن أشكركم لحضوركم فعاليات المؤتمر الدولي الثالث الذى أقيم بكلية اللغة العربية بالزقازيق وموضوعه

«دور الأزهر في النهوض بعلوم اللغة العربية وآدابها والفكر الإسلامي»

ونشكركم على بحثكم الذي قدمتموه في المؤتمر الذي أقيم بالكلية في المدة من 6-8 محرم سنة ١٤٣٤هـ الموافق (٢٠ - ٢٢) نوفمبر ٢٠١٢م.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

عميد الكلية

((أ.د/ صابر عبدالدايم يونس))